سياسة تركيا
تجاه القضايا العربية

دراسة في طبيعة المحددات والمواقف

الدكتور مثنى فائق العبيدي

32
01
U





سياسة تركيا
تجاه القضايا العربية

(دراسة في طبيعة المحددات والمواقف)

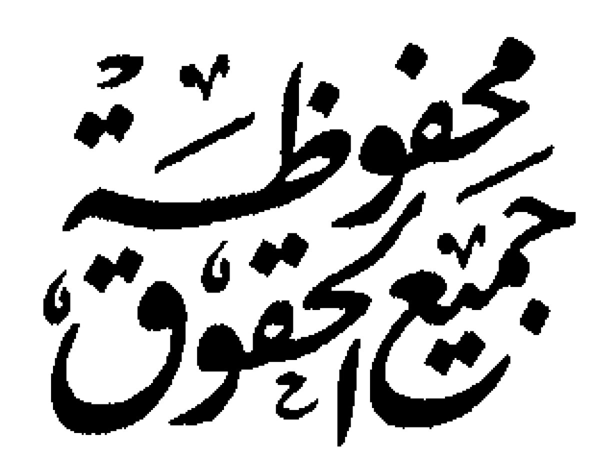
سياسة تركيا
تجاه القضايا العربية

(دراسة في طبيعة المحددات والمواقف)

الدكتور

مثنى فائق العبيدي





رقم التصنيف : 237.953.56

المؤلف ومن هو في حكمه : مثنى العبيدي.

عنوان الكتاب : سياسة تركيا تجاه القضايا العربية.

رقم الإيداع : 2015/5/2182

الواصفات : /العلاقات الدولية//الاحوال السياسية//تركيا//البلدان العربية/

بيانات الناشر : عمان – دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

(ردمك) ISBN 978-9957-32-953-2

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية.

لا يجوز نشر أو اقتباس أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله على أي وجه، أو بأي طريقة أكانت إليكترونية، أم ميكانيكية، أم بالتصوير، أم التسجيل، أم بخلاف ذلك، دون الحصول على إذن الناشر الخطي، وبخلاف ذلك يتعرض الفاعل للملاحقة القانونية.

الطبعة الأولى 2016-1437هـ



دار الحامد للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - شفا بدران - شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية

هاتف: 5231081 6 962+ فاكس: 5235594 6 962+

ص.ب. (366) الرمز البريدي: (11941) عمان – الأردن

www.daralhamed.net

E-mail : daralhamed@yahoo.com

المحتويات

المقدمة

اتخذت السياسة التركية تجاه المنطقة العربية بشكل عام تجاه القضايا العربية بشكل خاص توجهاً جديداً بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم في تركيا في الأشهر الأخيرة من عام 2002، هذا التوجه يختلف كثيراً عن سياسة تركيا تجاه المنطقة التي تبنتها الحكومات التركية لعقود طويلة ومنذ تأسيس الدولة التركية الحديثة عام 1923م وبني النظام السياسي التركي على أساس العلمانية والتغريب.

التوجه الجديد لتركيا لا يعني التخلي عن الأسس التي قامت عليها الدولة التركية وإنما إيجاد توجهات جديدة نحو الشرق العربي والإسلامي بموازاة التوجه نحو العالم الغربي.

فأثارت سياسة تركيا تجاه القضايا العربية وكذلك العلاقات التركية - العربية جدلاً لدى حلفاءها الغرب ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، مثلما حصل جدلاً آخر في الأوساط الأكاديمية والمراكز البحثية حول حقيقة وطبيعة هذهِ السياسة والتوجهات ودوافعها وإمكانية الاستمرار عليها.

استطاعت تركيا بسياستها ان تؤثر في القضايا العربية أكثر من العديد من الدول العربية نفسها، واجهت هذهِ السياسة تأييداً من قبل بعض الأطراف مثلما لاقت انتقادات واسعة من اطراف أخرى، الأمر الذي وضع السياسة التركية محل الاختبار.

تأتي اهمية موضوع سياسة تركيا تجاه القضايا العربية من كونه يعالج مسألة مهمة اثارت جدلاً علمياً وعملياً يتمثل بسياسة تركيا في المرحلة الحالية

التي تمثل توجهات حكومة حزب العدالة والتنمية منذ عام 2002 وما تتضمنه من مبادئ من جهة، ومن جهة اخرى طبيعة هذه السياسة ومحدداتها تجاه القضايا العربية المسألة المهمة ذات الصلة بالمنطقة العربية.

تتطلب الدراسة الاستفادة المنهج التاريخي في تتبع بعض الاحداث والمواقف التي حصلت فيما مضى، ومن ثم الاعتماد على المنهج التحليلي في دراسة التطورات والمحددات وطبيعة السياسات المتخذة وتقصي تأثيراتها في مختلف المواقف، كما يتم الاستفادة من المنهج المقارن في مواضع اخرى.

وسيتم تقسيم الدراسة الى مقدمة واربعة فصول وخاتمة واستنتاجات وكالآتي:

الفصل الاول: طبيعة ومبادئ السياسة التركية تجاه المنطقة العربية وينقسم الى مبحثين: الاول يتضمن دراسة لطبيعة واسس ومبادئ سياسة تركيا التي قامت على اساس برنامج حكومة حزب العدالة والتنمية منذ عام 2002، والمبحث الثاني يتناول اهتمام تركيا بالمنطقة العربية.

الفصل الثاني: سياسة تركيا تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي وينقسم الى ثلاث مباحث يتناول المبحث الاول سياسة تركيا ازاء القضية الفلسطينية، والمبحث الثاني يتناول سياسة تركيا نحو الصراع السوري – الاسرائيلي، اما المبحث الثالث فيحتوي على سياسة تركيا تجاه الصراع اللبناني – الاسرائيلي.

الفصل الثالث: سياسة تركيا تجاه الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، يحتوي على مبحثين يتكلم المبحث الاول عن سياسة وموقف تركيا من الحرب الامريكية على العراق وتطورات هذه السياسة بتطور الاحداث في العراق من الاحتلال الامريكي له واسقاط النظام فيه وما تبعها من تداعيات،

ويأتي المبحث الثاني ليتناول مشكلة الاقليات في العراق وسياسة تركيا ازاءها وانعكاساتها على الموقف التركي.

اما **الفصل الرابع: سياسة تركيا تجاه الثورات العربية** فينقسم بدوره الى ثلاث مباحث، يدرس المبحث الاول المحددات التي من شأنها التأثير على السياسة التركية تجاه الثورات العربية، ويدرس المبحث الثاني طبيعة المواقف والسياسات التركية ازاء كل من الثورات العربية، ومن ثم يأتي المبحث الثالث لتناول انعكاسات الثورات العربية على مبادئ السياسة التركية.

ومن ثم الخاتمة واهم الاستنتاجات.

والله ولي التوفيق

الفصل الأول

طبيعة ومبادئ السياسة التركية تجاه المنطقة العربية

الفصل الأول

طبيعة ومبادئ السياسة التركية
تجاه المنطقة العربية

يتضمن هذا الفصل الذي يحمل عنوان: طبيعة ومبادئ السياسة التركية تجاه المنطقة العربية، الحديث عن سياسة تركيا من حيث طبيعتها والمبادئ الاساسية التي تم تبنيها واقرارها في البرنامج الحكومي لحزب العدالة والتنمية منذ توليه الحكم عام 2002، ومن ثم يتم الحديث بشكل موجز عن طبيعة الاهتمام التركي بالمنطقة العربية: بداياته ودوافعه. وذلك من خلال مبحثين:

الاول: طبيعة ومبادئ السياسة التركية

والثاني: الاهتمام التركي بالمنطقة العربية

المبحث الاول

طبيعة ومبادئ السياسة التركية

اتسمت السياسة التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة عام 2002، بتغيرات اساسية خرجت عن النطاق التقليدي المتبع في السياسة التركية منذ اعلان الدولة التركية الحديثة عام 1923، وتجلت هذهِ التغيرات بما جاءت به حكومة حزب العدالة والتنمية من برنامج هادف للانتقال بتركيا الى مكانة متميزة على المستويين الداخلي والخارجي.

إذ تضمنت السياسة الخارجية لتركيا مبادئ جديدة مرتكزة على عمق استراتيجي يتم الانطلاق منه لتنفيذ هذهِ المبادئ في سياق تعامل تركيا مع محيطيها الاقليمي والدولي، ومعالجة مختلف القضايا التي تكون على تماس مع مصالحها، وللتعرف على السياسة التركية وما جاءت به من اسس ومبادئ مختلفة تطلب ان يتم تناول الموضوع من عدة جوانب، وكالآتي:-

أولاً:- العمق الاستراتيجي

انطلقت السياسة التركية من نظرية "العمق الاستراتيجي" التي صاغها احمد داود اوغلو رئيس الوزراء التركي ومهندس السياسة التركية وحملها كتابه: "العمق الاستراتيجي: مكانة تركيا ودورها في الساحة الدولية"[1]، وطبقاً لهذا العمق فإنه تضمن عدة مكونات تتعلق بمفهومه وترتكز على موقع تركيا في العالم وفي محيطها المباشر، وبحاجة تركيا الى الخروج من العزلة، والى

---

[1] للمزيد يُنظر: احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي: مكانة تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد ثلجي وطارق عبدالجليل، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، 2010).

تبديد الحذر وغياب الانسجام وتخطي الخلافات في العلاقات التركية مع دول الجوار[1].

ويتكون العمق الاستراتيجي من ثلاثة مكونات هي[2]:

1- المكون الجغرافي

يمكن لتركيا - من وجهة نظر احمد داود اوغلو - ان تكون اوروبية في اوروبا وشرقية في الشرق كونها تجمع الاثنين، فهي قوة اقليمية كبرى وسط تقاطع مجالات جيو- سياسية متعددة، فتركيا ممتدة جغرافياً بين اوروبا وآسيا، الامر الذي يحتم عليها ان تضطلع بدورٍ اساس في الميادين الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية في "القارة الام"، أو "القارة الاساسية"، بحيث تمتلك موقع المركز. كما تُعد تركيا جزءاً لا يمكن فصله عن البلقان والشرق الاوسط والقوقاز، المناطق التي ينتج عن التشكيلات والتطورات فيها مؤثرات مباشرة في سياسة تركيا الخارجية، الامر الذي يتطلب من انقرة عدم اهمال هذه المناطق بحجة الاهتمام في مسيرة الانضمام الى الاتحاد الاوروبي، او اقامة العلاقات مع الاحلاف والدول البعيدة.

كون الوحدة الداخلية لتركيا مرتبطة بالعوامل الموجودة في هذه المناطق، ولا يمكنها ان تحافظ على الوحدة في هذهِ الساحة الجيو- سياسية

---

(1) يُنظر: ميشال نوفل، تركيا في العالم العربي: الاطار المفهومي لإعادة توجيه السياسة التركية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 92، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، خريف 2012)، ص32.

(2) يُنظر: ميشال نوفل، عودة تركيا الى الشرق – الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص84-85. كذلك يُنظر: ميشال نوفل، تركيا في العالم العربي: الاطار المفهومي لإعادة توجيه السياسة التركية، مصدر سبق ذكره، ص32-34.

الحساسة، او تنفتح على العالم الخارجي، اذا لم تمتلك القدرة على التأثير في التطورات التي تحدث في البلقان والقوقاز والشرق الاوسط.

2- المكون التاريخي:

ان تركيا، وخلافاً للدول الاستعمارية، تجاهلت العلاقات مع الدول المستقلة الناشئة من تجزئة الدولة العثمانية في منطقة الشرق الاوسط، وهي بحاجة الى ممارسة دور فاعل في هذه المنطقة، مما يتطلب وفق "العمق الاستراتيجي" استحضار ارث "القوة العثمانية العظمى"، والسعي لإجماع قومي جديد يُمكّن الهويات المختلفة فيها من التعايش بسلام، دون التخلي عن الاهتمام بالعضوية الاوروبية، بل ان الارث الاوروبي مهم بالنسبة الى المسؤولين في حكومة حزب العدالة والتنمية، كونهم منفتحين على التأثير الغربي بقدر تمسكهم بالتراث الاسلامي العثماني.

3- المكون الثقافي/ الآيديولوجي

يستند هذا المكون على مجموعة من الاستعدادات والتوجيهات الاساسية يتقدمها الاستعداد للتصالح مع ارث تركيا الاسلامي والعثماني في الداخل كما في الخارج، مما يتعين على تركيا ان تؤدي دوراً اكثر حيوية في السياسة الخارجية، وان تعتمد "القوة الناعمة" سياسياً واقتصادياً في المناطق التي كانت جزءاً من الدولة العثمانية سابقاً، وبذلك تدافع هذهِ المقاربة عن احياء الصيغة العثمانية المتعددة القومية بصفتها علاجاً للطفرة الأثنو-قومية وظاهرة التطهير العرقي في المحيط الجيو- سياسي لتركيا، الوضع الذي يساعد على اعادة تعريف هوية البلد الاستراتيجية والوطنية.

ثانياً- المبادئ المنهجية في السياسة التركية

ترتكز السياسة التركية على ثلاثة مبادئ منهجية يحددها احمد داود اوغلو بالآتي[1]:-

المبدأ المنهجي الاول هو مقاربة السياسة التركية الرؤيوية للقضايا المختلفة بدلاً عما كان متبع من سلوك الازمات الذي سيطر على سياسة تركيا في السابق، بحيث تستطيع تركيا ان تستخدم فهمها الفريد للشرق الاوسط ومميزاتها الدبلوماسية للعمل بفاعلية على الارض.

المبدأ المنهجي الثاني يتضمن اعتماد السياسة الخارجية التركية على اطار "منهجي ومتماسك" حول العالم، إذ لا تكون رؤية تركيا للشرق الاوسط في تضاد مع مقاربتها في آسيا الوسطى أو البلقان، ومقاربتها في افريقيا لا تختلف عن مقاربتها في آسيا.

اذ تحاول تركيا جاهدةً من أجل تحسين علاقاتها مع الدول المجاورة مثل اليونان، العراق، سوريا، روسيا.

أما المبدأ المنهجي الثالث فهو تبني خطاب جديد ونمط دبلوماسي يساعد على انتشار القوة الناعمة لتركيا في المنطقة، فعلى الرغم من امتلاك تركيا لجيش قوي بسبب محيطها غير الآمن، الا ان اعطاء الاولوية لقوة تركيا المدنية – الاقتصادية في سياساتها الاقليمية والدولية هو المطلوب في سياسة حكومة العدالة والتنمية.

---

[1] احمد داود اوغلو، سياسة تركيا الخارجية: صفر مشاكل، صحيفة الاخبار، العدد 1133، 4 حزيران 2010، ص20-21.

ثالثاً- المبادئ العملية في السياسة التركية

بدأت تركيا منذ عام 2002 في أعادة رسم سياستها بالشكل الذي يتواكب مع الرؤية التي تبنتها حكومة حزب العدالة والتنمية، وتضمنت اهدافاً ذات معالم مختلفة، ورامية الى الاستفادة من العمق الاستراتيجي بمكوناته الثلاث الجغرافي والتاريخي والثقافي / الأيديولوجي، لينتج عن هذه السياسة خمسة مبادئ تميز السياسة الخارجية التركية عن غيرها وفق ما يراه احمد داود اوغلو، وهي كالآتي:-

1. التوازن بين الامن والحرية: هو المبدأ الذي يرى بضرورة تحقيق ميزان متعادل بين الامن والحريات والديمقراطية، فإذا لم تحرص دولة من الدول على تحقيق هذا التوازن في داخلها فإنها لن تتمكن من التأثير في محيطيها الاقليمي والدولي. فضلاً عن أن مشروعية أي نظام سياسي تأتي من قدرته على توفير الامن لمواطنيه، وهذا الامن يجب ان لا يكون على حساب الحريات والمشاركة السياسية وحقوق الانسان في البلاد.

فالدول التي تعمل على تحقيق الامن لشعوبها في مقابل تقليص حرياتها ستتحول مع الوقت الى انظمة استبدادية، والدول التي تركز على الحريات والديمقراطية وتهمل ترسيخ الأمن بدعوى الحفاظ على هذهِ الحريات ستعاني من حالة الاضطراب والفوضى، الامر الذي أخذته الحكومة التركية بعين الاعتبار عندما تعرضت للاختبار في مرحلة ما بعد احداث 11 ايلول 2001، حينما اتجه العالم الى ترجيح كفة الامن على الحريات، إذ استطاعت حكومة العدالة والتنمية منذ توليها الحكم عام 2002 أن تحافظ على موقع الترويج

للحريات دون تقويض الامن بالرغم مما تعانيه تركيا من التعرض للإرهاب بين الحين والآخر.

ترى الحكومة التركية انه بالرغم من جديّة التحدي الذي تعرضت له تركيا عام 2007 عندما أصابتها عدة هجمات ارهابية، فإنها تمكنت من تجاوز الاختبار بنجاح في تحقيق معادلة الامن والحريات، ففي الوقت الذي واصل فيه الجيش التركي في خريف عام 2007، عملياته العسكرية ضد تشكيلات حزب العمال الكردستاني لعدة اسابيع، فان الحياة الطبيعية استمرت في مختلف المدن، فلم تعلن السلطات التركية حالة الطوارئ ولم تؤجل أي انتخابات، ولم تؤثر نتائج الانتخابات بالمقابل على العمليات العسكرية بأي شكل من الاشكال، ودعمت هذه النتائج سياسة تعزيز التوازن بين الديمقراطية والامن في تركيا[1].

2. سياسة تصفير المشكلات، وتعني تصفية المشكلات مع دول الجوار الجغرافي وانهاءها "الوصول بها الى مستوى الصفر"، والانفتاح على كل الدول المجاورة، وهي الرؤية التي اطلق عليها احمد داود اوغلو "سياسة اللامشكلة". ما يعني اخراج تركيا من صورة الدولة المحاطة بالمشكلات، والدخول في صورة الدولة ذات العلاقات الجيدة مع الجميع[2]. ويرى اوغلو ان هذه السياسة تم تحقيقها بنجاح على مدار سنوات عديدة، فعلاقة تركيا مع جيرانها في العقد الاخير سارت على

---

[1] Ahmet Davutoğlu, Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007, Insight Turkey Vol. 10, No. 1, (Ankara: Foundation for Political, Economic and Social Research, 2008), P 79.

[2] يُنظر: عبير محمد عاطف، جدلية بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر: دراسة استشرافية، مجلة دراسات الشرق الاوسط، العدد 6، المجلد 3، (2011)، ص383.

الطريق الصحيح بالمقارنة مع سنوات العقود السابقة، وهناك ترابط اقتصادي كبير مع الدول المجاورة، فمستوى العلاقات التركية مع جورجيا يمثل نموذجاً يحتذى به لبقية دول المنطقة، وعززت تركيا علاقاتها مع بلغاريا بعد انضمامها الى الاتحاد الاوروبي، وشهدت العلاقات بين الدولتين تحسناً كبيراً، فضلاً عن سياسة تركيا الرامية الى الارتقاء بعلاقاتها مع كل من ايران وروسيا وسوريا واقامة علاقات استراتيجية معها، ومثل هذهِ الانجازات تشعر دول المنطقة والمجتمع الدولي، من وجهة نظر احمد داود اوغلو، بالارتياح والطمأنينة تجاه تركيا وتكسبها ثقة كبيرة.

وترى تركيا انها نجحت في ميدان معالجة المخاطر المتعلقة بالعراق، ولا سيما معالجة ملفات حزب العمال الكردستاني عندما اراد خلق موجة من الارهاب بهدف جر تركيا الى مواجهة الحركات والاحزاب الكردية في شمال العراق، بغية التحريض واشعال فتيل النزاعات بين الحكومتين التركية والعراقية، والعالم العربي، وبالتالي جر منطقة الشرق الاوسط برمتها وكذلك الولايات المتحدة الامريكية الى صراع اقليمي خطير، لكن تجاوب تركيا بصقل دبلوماسيتها وتجاوب مماثل من الحكومة العراقية كان سبباً في تفادي أزمة على وشك الوقوع[1].

3. التأثير في الاقاليم الداخلية والخارجية، المتعلق باعتماد سياسة تركيّة فاعلة ومؤثرة في البلقان والشرق الاوسط والقوقاز وآسيا الوسطى.

---

[1] احمد داود اوغلو، معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم، مجلة رؤية تركية، العدد 1، (انقرة: مؤسسة «ستا» للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 2012)، ص8-9.

اذ ان سعي تركيا لتكون دولة مؤثرة وذات حضور اقليمي ودولي، اتخذ آليات لا تتصل بالبعد الاسلامي والعمق الحضاري في سياسة حكومة العدالة والتنمية فحسب، وانما تم الاخذ في الحسبان ايضاً، التجاذبات والاستقطابات الموجودة في المحيط الاقليمي لتركيا، وأحد أهم تلك الآليات كان اعتماد "الدبلوماسية الاستباقية" لحل النزاعات والقيام بأدوار وسيطة بين الاطراف المتناقضة[1].

فقد كان اهتمام تركيا في عقد التسعينات من القرن الماضي اهتماماً مؤثراً في منطقة البلقان ولا سيما في أزمتي البوسنة والهرسك وكوسوفو، اما في منطقة الشرق الاوسط فقد ظلت قدرة تركيا على النفاد فيها محدودة، اذا ما قورنت بقدرتها على التأثير في داخل البلقان والقوقاز، بفعل مشكلة حزب العمال الكردستاني والازمة السورية – التركية خلال عقد التسعينيات، وما نتج عنهما من تحجيم قدرة تركيا على النفاذ الى منطقة الشرق الاوسط، ولا تقل عن هذهِ الازمتين مشكلة الصورة السلبية والادراك الخاطئ لدى الطرفين: تركيا والدول العربية، التي كانت العامل الاساس وراء عدم انفتاح اي من الطرفين على الآخر.

بيد ان الضرورات البراغماتية التي نتجت عن الحاجة الى الدعم الدبلوماسي الذي أهتـم به الطرفان، نتج عنه فتح الطريق امام العلاقات العربية – التركية، وتجاوز الحواجز التاريخية والنفسية، الحال الذي جعل من تركيا اكثر ارتباطاً بسياساتها الشرق اوسطية التي تبنتها منذ عام 2002.

---

[1] محمد نور الدين، مرتكزات السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 82، (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2010)، ص27.

ويرى احمد داود أوغلو ان القدرة التأثيرية لتركيا تشمل كل اللاعبين داخل الشرق الاوسط، ومثاله على ذللك ان تركيا صارت احد ابرز اللاعبين الفاعلين في لبنان، والصراع العربي - الاسرائيلي وباقي القضايا الاقليمية التي لا تتأخر تركيا عن المبادرة لمعالجتها والتأثير فيها، وهذه المبادرات هي التي جعلت لتركيا دوراً مؤثراً في الساحة الدبلوماسية في الشرق الاوسط[1].

فضلاً عن انتهاج تركيا لسياسة قوية في الكثير من القضايا الدولية المختلفة، فلديها قوات مشاركة ضمن حلف الناتو في افغانستان، ولديها منصب القيادة في منظمة المؤتمر الاسلامي، وشاركت في الكثير من القمم والمؤتمرات السياسية مع الدول العربية وتطورت علاقاتها مع معظم الدول العربية والاسلامية، وشاركت في مفاوضات الانضمام الى الاتحاد الاوروبي، وقبلت استضافة نظام الدرع الصاروخي[2].

4. السياسة الخارجية متعددة الابعاد، وتفسير هذا المبدأ ان تركيا تنتمي الى عوالم متعددة في محيطها الاقليمي، فهي بلد اوروبي ومتوسطي، تقع عند حوض البحر الاسود الارثوذكسي السلافي، وتنتمي في الوقت نفسه الى البيئة القوقازية، ولها امتداد ثقافي واسع في آسيا الوسطى، وهي جزء من الشرق الاوسط والعالم الاسلامي معاً، كما إنها نقطة التقاء الغرب مع الشرق، واوروبا مع آسيا، فضلاً عن كونها خط تماس المسيحية مع الاسلام.

---

(1) احمد داود اوغلو، اسس السياسة الخارجية التركية الجديدة، متاح على الرابط الالكتروني:
showthread.php?t=28083./vo/www.alorobanews.com

(2) Bülent Aras, Davutoğlu Era in Turkish Foreign Policy, Policy Brief No: 32, (ANKARA: Foundation for Political, Economic and Social Research, May, 2009), p 10.

تتضمن هذه المقاربة ان تركيا عضو في حلف شمال الاطلسي "الناتو"، وعضو مرشح للانضمام الى الاتحاد الاوروبي، ولها علاقة قديمة بالولايات المتحدة الامريكية واخرى تحالفية على مدار سنوات طويلة مع اسرائيل[1].

وارتكز هذا المبدأ على اساس ان العلاقات مع الفاعلين الدوليين ليست في حالة تنافس، أو بمعنى آخر إن إقامة علاقة مع دولة ما لا يعني ان تكون بديلة عن العلاقة مع دول اخرى، واعتماد هذا المبدأ في السياسة التركية يهدف الى ابراز علاقات تركيا الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكية في اطار ارتباطها بحلف "الناتو"، وتحت مفهوم العلاقات الثنائية، فضلاً عن طرح جهود تركيا للانضمام الى الاتحاد الاوروبي، وكذلك سياسة جوارها مع روسيا واوراسيا تسير هي الاخرى على الوتيرة ذاتها من التزامن باعتبارها علاقات تجري كلها في اطار التكامل، وليست علاقات متضادة او بديلة احداها عن الاخرى[2].

على الرغم من ان احمد داود أوغلو يرى بأن هذهِ السياسة لم تتضارب او تتناقض مع بعضها البعض، الا ان بوادر بعض المشكلات الخطيرة قد ظهرت في افق العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية، بسبب التطورات المتعلقة بالقرار الارمني والوضع العراقي، بيد ان العلاقات التركية-الامريكية سرعان ما تحسنت بعد ان ابدى الطرفان قدراً كبيراً من التفاهم تجاه بعضهما البعض، وبقيت قنوات التواصل مفتوحة.

---

(1) محمد نور الدين، مرتكزات السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص24. وللمزيد من التفاصيل يُنظر: - Bülent Aras,optc, p 5-6 .

(2) Ahmet Davutoğlu, Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007, op. cit, P 82.

وبالنسبة لمسألة الانضمام الى الاتحاد الاوروبي، فعلى الرغم من تباطؤ عملية التكامل فإنه لم تتوقف تركيا في السعي الى استكمال شروط الانضمام اليه، ولم يتم تعليق العملية، بالرغم مما اصاب العلاقات مع فرنسا من المشكلات، التي تم مراجعتها بطريقة براغماتية. واستمرت العلاقات مع الاتحاد الاوروبي رغم تباطؤ مسيرة الاندماج التركي فيه، ويضاف الى كل ذلك ظهور نمط مؤسسي للعلاقات التركية مع روسيا[1].

5. الدبلوماسية المتناغمة، سياسة تسعى الى تحقيق دور اكثر فاعلية لتركيا في اطار العلاقات الدولية، وتضمنت هذه السياسة أو المبدأ التزاماً فاعلاً في كل المنظمات الدولية وفي كل القضايا ذات الاهمية العالمية أو الدولية.

اصبحت تركيا عضواً غير دائم في مجلس الامن بالأمم المتحدة، وهي تشارك في ثلاث لجان مهمة تتعلق بأفغانستان، كوريا الشمالية، والحرب على الارهاب، وصارت تركيا رئيسة "عملية التعاون في جنوب شرق اوروبا"، وهو منتدى للحوار بين دول البلقان وجيرانها المباشرين في العامين 2009 و2010. كذلك فإن تركيا عضو في مجموعة العشرين، وهي عضو مراقب في الاتحاد الافريقي، ولديها آلية حوار استراتيجي مع مجلس التعاون الخليجي، وتشارك بفاعلية في جامعة الدول العربية، وقد اطلقت تركيا مبادرات دبلوماسية عبر فتح 15 سفارة في افريقيا واثنتين في اميركا اللاتينية، وتركيا عضو موقّع على بروتوكول كيوتو. هذه التطورات تظهر

---

[1] احمد داود أوغلو، معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم، مصدر سبق ذكره، ص10.

وجهة نظر جديدة لتركيا، تعتمد على رؤية "القوة الناعمة" كلغة كونية، وتطبيق سياسات خارجية متماسكة في مختلف مناطق العالم[1].

ويضاف الى هذه المبادئ الرئيسة، مبادئ اخرى تخص تعامل تركيا مع منطقة الشرق الاوسط تحديداً، بقضاياها ودولها وفاعليتها، تتجلى هذه المبادئ – من وجهة نظر تركيا – بالآتي:-

1) الامن للجميع، اي ضرورة تحقيق الامن المشترك للمنطقة ككل بجميع اطرافها وفاعليها، بحيث يساوي الامن الحقيقي للفلسطينيين امن الاسرائيليين، وامن المسيحي اللبناني ينبغي ان يساوي امن الشيعي او السني اللبناني، وامن العرب يساوي امن الاتراك او الاكراد او اي طرف آخر.
2) أولوية الحوار السياسي والاليات الدبلوماسية في حل الخلافات ومعالجة أزمات المنطقة، ضمن اطار البحث عن حلول تحقق المكاسب للأطراف المختلفة، بدلاً من الاكتفاء بسياسة الحفاظ على الوضع القائم أو الاقتناع بأن "اللاحل هو الحل"، وهو ما يقتضي فتح قنوات للتواصل مع مختلف الاطراف، وتجنب سياسات الحصار والعزل والاحتواء، وتشجيع المبادرات وسياسة السلام الاستباقية للحيلولة دون اتساع نطاق الازمات في المنطقة[2].
3) اعتماد الترابط الاقتصادي المتبادل الذي من شأنه ان يحقق التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة، ويمثل ركيزة وشرطاً اساسياً لإحلال

---

[1] احمد داود اوغلو، سياسة تركيا الخارجية: صفر مشاكل، مصدر سبق ذكره، ص21.

[2] علي جلال معوض، قراءة في فكر داود اوغلو، مجلة السياسة الدولية، العدد18، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2010)، ص62.

السلام بالمنطقة، ومن ثم فقد بادرت تركيا بطرح سلسلة من المشاريع الاقتصادية مع مختلف دول المنطقة، وبالفعل تم التوقيع على عدد من اتفاقيات التجارة الحرة مع كل من سوريا ومصر والاردن.

4) التعددية الثقافية، ويذهب هذا المبدأ الى ضرورة الحفاظ على التعددية العرقية والمذهبية كشرط اولي لاستقرار المنطقة، فضلاً عن تجنب إثارة النعرات وقضايا التمايز الطائفية والعرقية على نحو صراعي[1].

ويمثل كل ما سبق الاطر العامة للسياسة التركية المتبناة في عهد حكومة العدالة والتنمية منذ عام 2002، ضمن برنامج متكامل سعت هذه الحكومة الى تطبيق بنوده، ولا سيما على الصعيد الخارجي.

---

[1] احمد داود أوغلو، اسس السياسة الخارجية التركية الجديدة، مصدر سبق ذكره، وكذلك يُنظر:
Ahmet Davutoğlu, Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007, op. cit, P 85.

المبحث الثاني

الاهتمام التركي بالمنطقة العربية

تتميز المنطقة العربية بأهمية كبيرة نظراً لما تمتلكه من أهم مصادر الطاقة والموارد الطبيعية واحتياطاتها التي لا غنى لأغلب دول العالم عنها، وموقعها الاستراتيجي المطل على طرق الملاحة البحرية واهم المضائق موجودة فيها، فهي تطل على البحر الأبيض المتوسط وعلى البحر الأحمر والبحر العربي والخليج العربي وفيها قناة السويس ومضيق هرمز ومضيق باب المندب ومضيق جبل طارق، فضلاً عن اتصالها بقارات العالم المهمة آسيا وأفريقيا وأوروبا. بالإضافة الى إن التطورات والصراعات المتعاقبة التي تشهدها المنطقة منذ وقت طويل جعلها تؤثر وتتأثر في مجمل سياسات القوى الإقليمية والدولية.

يرتبط الأتراك مع العرب بوشائج التاريخ والثقافة والدين الممتدة إلى أكثر من ألف وثلاثمائة سنة مضت، أي تاريخ او وقت التماس بين العرب المسلمين والأتراك عام 54هـ عندما فتح المسلمون بخارى وبيكند من بلاد الترك في ما وراء النهر، واستمر التفاعل بين الطرفين صاعداً الى أن تم التمكين للإسلام في كل مناطق تركيا الحالية، وبعد أن انتقلت الخلافة العباسية الى الدولة العثمانية احتلت الأخيرة موقع القيادة في العالم الإسلامي لقرون متلاحقة، وحكمت أجزاء كبيرة من المنطقة العربية بما فيها العراق وسوريا ولبنان والأردن والحجاز ومصر وشمال أفريقيا. بيد أن افتراق السبل بين العرب وتركيا جاء مع إعلان الجمهورية التركية على أنقاض الخلافة العثمانية عام 1923، لاسيما بعد التوجه التركي الشديد نحو الغرب وبخطوات

متسارعة رافقها جفاء تجاه المنطقة العربية بشكل خـاص ومنطقـة الشـرق الاوسط عموماً[1].

أعقبتها عقود عديدة من التأرجح في العلاقات التركية – العربية التـي غلب عليها طابع الفتور، وظلت النظرة المتبادلة بين الجانبين يكتنفها كثير من السلبية ففي الوقت الذي فضل به الأتراك الاتجاه نحو الغرب وسعوا للاندماج في تكتلاته الامنية والاقتصادية، برزت عند العرب نظرة انطلقت من معايير قومية ذات نزعة قوية رأت في تركيا صورة سوداوية أطلقتها للشارع العربي التيارات القومية العربية مظهرة تركيا بأنها المسؤولة عن التخلـف والتفكـك العربيين جرّاء السيطرة العثمانية على المنطقة العربية، مفضلين الابتعاد عنها قدر المستطاع.

فضلاً عن الصراعات الحدودية بين تركيا والعراق وسوريا حول لـواء الاسكندرونة والادعاء التركي بلواء الموصل العراقي, وإتباع العرب والأتراك سياسات غير متوافقة مع المصالح المتبادلة, وغالباً ما كانت السياسات التركية تجاه المنطقة العربية وقضاياها تقع أسيرة تفاعلات العلاقات التركية مع كـل من الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل, وقد تراوحت هـذه السياسـة فـي عمومها تجاه القضايا العربية بين السكون والإقدام وفقـاً لمـا تمليـه عليهـا مصالحها الاستراتيجية مع الغرب وإسرائيل من جهـة، وانعكاسـاً مباشـراً لصراع الإرادات الدائر بين النخب التركية والمؤسسة العسكرية الدافعة باتجاه سياسات تركية موالية للغرب ومجافية للعرب من جهة أخرى[2].

---

[1] مصطفى اللباد, تركيا والعرب... شروط التعاون المثمر, في كتاب:– محمد عبد العاطي (تحرير), تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج, (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات, الطبعة الاولى, 2010), ص213.

[2] محمد عبد القادر, تركيا والعرب.... المستقبل لا ينفصل عن الماضي، 13 كانون الثاني 2003, متاح على الرابط الالكتروني:

www.islamonline.net/servlt/satellite?c=ArticleA.

زاد التباعد بين الطرفين العربي والتركي بمرور الوقت, اذ خاضت الشعوب العربية معارك الاستقلال الوطني عن الاستعمار الغربي ورأس حربته في فلسطين منذ أربعينيات القرن الماضي, في حين كان الأتراك ماضون في طريق التغريب الرسمي والمعلن لجمهوريتهم العلمانية الموالية للغرب والعضو في حلف شمال الاطلسي[1]، واستمرت تركيا على المنوال ذاته إلى أن جاء التطور في التوجه التركي نحو المنطقة العربية خلال مرحلتي الستينيات والسبعينيات اثر التباعد التركي الغربي نتيجة أزمتي قبرص عامي 1964 و 1974 وبقيت ايجابية خلال عقد الثمانينيات، إلا إن تطورات عقد التسعينيات وما شهد من تصاعد الخلافات حول قضايا مثل المياه والحدود والتحالف التركي – الإسرائيلي ودعم سوريا لحزب العمال الكردستاني ضد تركيا التي أصابت العلاقات التركية – العربية بالفتور، فحاول نجم الدين اربكان إصلاحها عندما تولى السلطة في تركيا عام 1996، بإيفاد مبعوثين لكل من العراق وسوريا لحل القضايا الخلافية حول المياه ونشاطات حزب العمال الكردستاني، بيد أن المؤسسة العسكرية وقفت له بالمرصاد ومارست ضغوطها عليها التي أدت إلى تقديمه استقالته في 18 حزيران 1997، لتجهض مسعاه التصالحي الذي لم يلق في الوقت نفسه استجابة حقيقية من قبل الدول العربية[2].

أما التغيير الأساس الذي حوّل مجرى السياسة الخارجية التركية تجاه العالم العربي فقد كان نتيجةً لثلاثة أحداث مهمة شهدها العالم كانت ذات

(1) مصطفى اللباد، تركيا والعرب... شروط التعاون المثمر، مصدر سبق ذكره، ص214.

(2) محمد عبد القادر, تركيا والعرب.... المستقبل لا ينفصل عن الماضي, مصدر سبق ذكره, ص4.

التأثير البالغ في هذا التغير هي: أحداث 11 أيلول 2001، وصـــول حـــزب العدالة والتنمية الى السلطة في خريف 2002، واحتلال العراق عـــام 2003، إلا أن النقطة الأكثر تأثيراً في السياسة التركية كانت حين وصـــول حكومـــة حزب العدالة لسدة الحكم, الحكومة التي حملت مشروعاً أتاح لتركيا أن تكون محل تقدير واحترام في الكثير من القضايا, وتضمن تبني سياســـة خارجيـــة متعددة الأبعاد كان لها مفاعيل مثيرة على علاقات تركيا مع العالمين العربـــي والإسلامي.

بموجب هذه السياسة نجحت تركيا في إقامـــة أوســـع شـــبكة علاقـــات خارجية مع مختلف الدول العربية والإسلامية, مع سوريا والســـعودية ودول الخليج العربي, وبموجب سياسة الإبعاد المتعددة انتقلت تركيـــا مـــن موقـــع المتفرج تجاه القضايا العربية الى موقع المبادر في مختلف القضايا, فكان لها دور في فكرة مؤتمر دول الجوار الجغرافي للعراق والتوســـط فـــي الأزمـــة اللبنانية والمشاركة في قوات اليونيفيل في لبنان, كما التقريب بـــين حركتـــي حماس وفتح, هذه السياسة وضعت تركيا في موقع مناسب لمبادرات وطـــرح أفكار وتقريب وجهات النظر بين المتخاصمين[1].

فضلاً عن دور الوساطة التركية بين سوريا وإسرائيل والموقف التركي من القضية الفلسطينية والعدوان على غزة الذي لم تســـتطع أي مـــن الـــدول العربية أن تقف ولو بموقف اقل مما اتخذته تركيا لنصرة الشعب الفلسطيني.

وطدت تركيا من علاقتها الاقتصادية والدبلوماسية مع السعودية ومصر والإمارات، وتم تبادل الزيارات عالية المستوى بينها ومختلف الدول العربيـــة

---

[1] محمد نور الدين, تركيا والعالم العربي... علاقات محسوبة, مجلة السياسة الدولية, العدد 169, (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام, 2007), ص183.

وتوافد العديد من رؤساء الدول العربية كالملك عبد الله بن عبد العزيز في آب 2006 والرئيس المصري الاسبق حسني مبارك في آذار 2007[1], وتنمية الاستثمار المتبادل بين تركيا وهذه الدول, وتتشاطر المملكة العربية السعودية وتركيا الاهتمام بعددٍ من المسائل سيما الصراع العربي – الإسرائيلي وقضية فلسطين ومكافحة الإرهاب والاستقرار الإقليمي, كما تتشاركان القلق من طموح إيران النووي, والسياسة الإيرانية الإقليمية[2].

وتم توقيع اتفاقية للتعاون الاستراتيجي بين تركيا وجامعة الدول العربية في ظل رغبة تركيّة للحصول على صفة مراقب في الجامعة[3]، وحرص على الحضور والمشاركة في القمم العربية التي كان أهمها حضور رجب طيب اردوغان في القمة العربية التي عقدت في مدينة سرت الليبية في آذار 2010.

اعتمدت الدبلوماسية التركية بتحركاتها في مختلف الملفات المفتوحة في منطقة الشرق الاوسط عامة والمنطقة العربية خاصة على مجموعة من المقومات لاسيما في المرحلة التي سبقت الثورات العربية، يمكن ايجاز اهمها بما يأتي[4]:-

---

[1] يُنظر:- بشير عبد الفتاح، تركيا تُعيد اكتشاف دورها الإقليمي، مجلة سياسات، العدد 5، (رام الله: معهد السياسات العامة، 2008)، ص160-161.

[2] عمر تشبينار, سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية الجديدة، أوراق كارينغي، العدد 15، (بيروت: مؤسسة كارينغي للسلام الدولي – مركز الشرق الأوسط، 2008)، ص28-30.

[3] بشير عبد الفتاح, تركيا تعيد اكتشاف دورها الإقليمي, مصدر سبق ذكره, ص161.

[4] الدور التركي الجديد في الشرق الاوسط... المقومات والمنطلقات, نشرة أخبار الساعة, العدد 4025, (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, 8 شباط 2009), ص7.

1. الاتزان والمرونة اللذان تميزت بهما الدبلوماسية التركية كونها لم تحصر علاقاتها في محور واحد بل اعتمدت على سياسة المحاور المتعددة, ما منحها موقعاً مهماً في تحديد السياسات الإقليمية.
2. إقامة علاقات متطورة مع مختلف الأطراف في المنطقة برغم التناقضات الشديدة بينها, ففي الوقت الذي تعمل على تحسين علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية, تحافظ على تعزيز التعاون العسكري مع إسرائيل.
3. كانت تُعد تركيا وسيطاً مقبولاً من قبل الطرفين في ما يُسمى بـ"عملية السلام" كما ظهر أثناء وساطتها بين سوريا وإسرائيل, هذا الى جانب قدرتها على التعامل مع الفرقاء بمرونة, وتخاطب كل طرف باللغة التي يمكن أن تحقق فوائد منها.

وهكذا صار للدور التركي حضوراً مهماً في المنطقة العربية وقبولاً واسعاً في الشارع العربي وتعززت العلاقات بين تركيا والدول العربية سياسياً واقتصادياً في ظل سياسة تعدد الأبعاد التركية.

باختصار يمكن القول أن المنطقة العربية تحظى باهتمام كبير بالنسبة لتركيا نظراً لأهمية المنطقة من جهة, ولاحتوائها على مصالح مهمة لها من جهة ثانية, الأمر الذي جعل من البديهي أن تتأثر قضايا المنطقة بتطورات السياسة التركية.

الفصل الثاني

سياسة تركيا تجاه
الصراع العربي – الإسرائيلي

الفصل الثاني

سياسة تركيا تجاه
الصراع العربي – الإسرائيلي

تعد مسألة الصراع العربي – الإسرائيلي من الملفات العربية الشائكة والمعقدة والمزمنة التي تحظى باهتمام كبير لدى اغلب الأطراف الإقليمية والدولية، لما تخلفه من تداعيات تؤثر على علاقاتها مع العديد من الدول العربية والإسلامية، ولا تخرج تركيا عن هذا السياق إذ يُدرج هذا الصراع على جدول أعمال سياستها من اجل إيجاد صيغة لتسويته بما يحقق أهدافها في المنطقة ويعزز علاقاتهما بأطراف هذا الصراع المتعدد المسارات والجوانب.

ويمكن التعرف على تطور سياسة تركيا تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي من خلال جوانبه الثلاثة وكما يلي:-

أولاً:- القضية الفلسطينية

ثانياً:- الصراع السوري – الاسرائيلي

ثالثاً:- المسار اللبناني – الاسرائيلي

المبحث الأول

القضية الفلسطينية

اتسمت السياسة التركية ازاء القضية الفلسطينية بالإيجابية والدعم الكبيرين منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم في تركيا عام 2002، إذ وقفت تركيا في العديد من تطورات الشأن الفلسطيني مواقفاً أكثر حزماً من المواقف العربية واستطاعت أن تنتقد إسرائيل بسبب مواقفها العدوانية على الفلسطينيين في أكثر من موضع، وحاولت أن تدخل وسيطاً ومساهماً فاعلاً في تغيرات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وهذا الموقف يحدده عدد من العوامل أهمها[1]:-

أ- حظيت القضية الفلسطينية بإهتمام كبير من قبل الشعب التركي منذ ظهور المشروع الصهيوني في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، ورفضه إعطاء ارض فلسطين لإقامة دولة لليهود فيها، وصولاً الى عهد الحكومات العلمانية المتعاقبة حتى في اشد الأوقات التي كانت تقف فيها ضد العالم العربي.

ب- إن الجذور الإسلامية لقادة حزب العدالة والتنمية كانت من العوامل التي دفعت تركيا الى اتخاذ مواقف تضامنية الى جانب الشعب الفلسطيني، مدعومة بتأييد شعبي للقضية الفلسطينية.

ت- إن سعي تركيا لتكون دولة مؤثرة وذات حضور في الساحتين الإقليمية والعالمية اتخذ آليات لا تتصل بالبعد الإسلامي والعمق الحضاري

---

(1) الدور التركي في المنطقة وتأثيره على القضية الفلسطينية، تقرير استراتيجي، رقم 22، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، أيار 2010، متاح على الرابط الالكتروني:
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=1064&a=115103

فحسب، بل اخذ في الاعتبار التجاذبات والاستقطابات الموجودة في المحيط الإقليمي لتركيا.

ث- أهم شروط الوسيط أن يكون على علاقات جيدة بالجميع، وموضع ثقة لدى الأطراف المتنازعة، الأمر الذي نجحت به تركيا عندما حافظت، في ذروة تعاطفها مع الشعب الفلسطيني، على نوع العلاقات مع إسرائيل.

ج- لم يكن انفتاح تركيا على القضية الفلسطينية يوماً على حساب الاعتراف بوجود "دولة" إسرائيل، التي ترتبط معها تركيا بعلاقات عسكرية واقتصادية وثيقة.

وبدأت تركيا باعتماد سياسةٍ عملية أكثر فاعليةً حيال القضية الفلسطينية وتبنى رجب طيب اردوغان - حينما كان رئيساً للوزراء - وحكومته منذ وصوله الى السلطة، لغةً انتقادية شديدة لسياسة إسرائيل في الضفة الغربية وغزة واصفاً اغتيال مسؤولي حركة حماس (الشيخ احمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي) بـ "إرهاب دولة"[1].

كما توجهت السياسة التركية نحو تفعيل مبادراتها تجاه الفلسطينيين وتوثيق صلاتها بهم. وعندما فازت حركة حماس في الانتخابات المحلية عام 2005 وفي الانتخابات التشريعية البرلمانية عام 2006 لاقت معارضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ورفض استلامها لزمام الحكم ما لم تعترف بإسرائيل. لكن تركيا ترجمت فوز حماس على نحو مختلف وفضلت التعامل دبلوماسياً مع حكومة حماس منعاً لوقوع أي مشاكل، ودعت الحكومة التركية الأطراف المعنية إلى احترام نتائج الانتخابات وان أي

---

[1] عمر تشبينار، مصدر سبق ذكره، ص28.

محاولة ضدها ستكون مخالفة للمبادئ الديمقراطية، وذهبت الحكومة التركيـــة ابعد من ذلك عندما دعت تركيا دول الشرق الأوسط لوضـــع حـــد للحصـــار الاقتصادي والسياسي الذي يعانيه أهل غزة، مثلما تم الطلب من حماس إعلان وقف إطلاق النار والوصول إلى تسوية سياسية مع الجماعـــات الفلســـطينية المختلفة وبخاصة حركة فتح. وتم عقد عدد من اللقاءات بين احمد داود اوغلو مستشار رئيس الوزراء-حينها- وخالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس ورأت أنقرة في سياستها هذه محاولة لإخراج حركة حماس من محور حزب الله – إيران – سوريا، الأمر الذي تهدف إليه مختلف الأطراف العربية والغربية. كما تُقنع حركة حماس في الدخول إلى هدنة مع إسرائيل مقابـــل أن ترفع الأخيرة الحصار عن غزة[1].

ضمن السياق نفسه طرحت الحكومة التركية عـــرض الوســـاطة بـــين الفلسطينيين والإسرائيليين وعبّرت حكومة رجب طيب اردوغان -وقتها- غير مرة عن استعداها لهذا الدور، على نحو ما جرى في أيلول 2004 إبان زيارة وفد برلماني تركي لتل أبيب، بيد أن العرض التركي قوبل بطلب لتأجيله فـــي وقتها لأسباب عديدة أهمها عدم التقبل الإسرائيلي والأمريكي في حينه لتنامي الدور الإقليمي التركي، وعاد رجب طيب اردوغـــان فـــي آب 2006، أبـــان العدوان الإسرائيلي على لبنان، ليُعلن عن استعداد بلاده التـــام للعمـــل علـــى التخفيف من معاناة اللبنانيين والفلسطينيين والتوسط في "عملية سلام" الشـــرق الاوسط، وفي الصدد نفسه أقدم الرئيس التركي -آنذاك- عبدالله غول في 11 تشرين الثاني 2007 على دعوة كلاً من الرئيس الإسرائيلي شيمون بيـــريس

---

[1] Bülent Aras, Davutoğlu Era in Turkish Foreign Policy, Policy Brief, No. 32, (Ankara: Foundation for Political, Economic and Social Research, 2009), P 10-11.

والرئيس الفلسطيني محمود عباس لزيارة تركيا، وخلال القمة الثلاثية، جددت انقرة دعوتها الى التوسط في "عملية السلام" بين الطرفين، وأكد غـول فـي مؤتمر صحفي مشترك مع شيمون بيريس انه توصل مع الأخير الـى اتفـاق لتخفيف التوتر في المنطقة وإحلال "السلام" فيها، كما لم تتأخر الجوكة التركية في المشاركة في مؤتمر انابوليس للسلام في الولايات المتحدة الامريكية نهاية العام 2007[1].

في تطور آخر لسياسة تركيا تجاه القضية الفلسـطينية يـأتي موقـف الحكومة التركية من العدوان الإسرائيلي كأبرز تطور فـي هـذا المضـمار فطوال العام 2008 الذي شهد عدواناً وحصاراً إسرائيليين على غـزة كانـت أنقرة تعمل من اجل رفع الظلم والتشريد عن الفلسطينيين، ووجهت انتقـادات شديدة لإسرائيل، حتى أن رجب طيب اردوغان وصف الوضع في غزة بأنـه "مأساة إنسانية"، وأصبح الموقف التركي الشعبي والرسمي أكثر قوة في دعـم الفلسطينيين عندما قامت إسرائيل بشن أوسع عدوان على غزة في 27 كانون الأول 2008 ولمدة 22 يوم، ما أدى الى استشهاد أكثر من 1300 فلسـطيني وجرح أكثر من 6000 آخرين فضلاً عن التدمير واسع النطاق، وبـرز هنـا الموقف الحاد لاردوغان الذي عد العدوان الإسرائيلي على غزة "عدم احتـرام لتركيا" وقال بـــ "ان العمليات العسكرية ضد غزة وجهت ضربة الى السـلام الدولي"، وتحركت الحكومة التركية بخطى حثيثة من اجل وقف إطلاق النـار وإنهاء الحرب فأتصل اردوغان بالأمين العام للأمم المتحدة بان كـي مـون مذكراً إياه بضرورة التدخل بسرعة، ودعا إسرائيل الى العودة عن هذا الخطأ،

---

[1] بشير عبد الفتاح، تركيا تُعيد اكتشاف دورها الإقليمي، مجلة سياسات، العدد 5، (رام الله: معهد السياسات العامة، 2008)، ص178 – 179.

والى وقف العمليات الجوية فوراً كما دعا المجتمع الدولي الى عدم البقاء صامتاً من دون ردة فعل على هذه المأساة الإنسانية[1].

ويمكن تحديد عدة أمور مهمة في الدور التركي إزاء أزمة غزة أولها: سرعة تحرك تركيا وقرارها بتعليق وساطتها في المفاوضات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل، واعتبر الأتراك أن العدوان على غزة ينطوي على عدم الاحترام لتركيا التي طالبت أيهود اولمرت أثناء زيارته لأنقرة في 23 كانون الأول 2008 بتجديد التهدئة مع الفلسطينيين.

والأمر الثاني اللافت في الدور التركي كونه جاء بطلب مصري مباشر خلال زيارة وزير الخارجية المصري الى أنقرة مما يعني انه دور مطلوب عربياً، وهو ما استثمرته الدبلوماسية التركية بنجاح أثناء قيام رجب طيب اردوغان بجولة الى دول المنطقة شملت سوريا والأردن ومصر والسعودية[2].

ويُعد استدعاء الدور التركي عربياً وسيلة لكبح الدور الإقليمي الإسرائيلي فضلاً عن وضع خطوط لعدم تمدد الدور الإيراني في المنطقة لأن حضور الأتراك يمكن أن يقيد السياسة الإيرانية ويحدث توازناً معها بسبب التنافس بين الدولتين.

---

[1] للمزيد من التفاصيل حول الموقف التركي من العدوان الإسرائيلي على غزة يُنظر:- احمد يوسف احمد ونيفين مسعد (تحرير)، حال الأمة العربية 2008 - 2009 امة في خطر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2009)، ص68 - 73.

[2] امجد احمد جبريل، تداعيات العدوان الإسرائيلي على غزة: نمط جديد من التفاعلات في المنطقة أم استمرار الوضع السابق؟، مجلة شؤون عربية، العدد 137، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2009)، ص52.

أما الأمر الثالث فإنه يتمثل في أن الدور التركي المتصاعد أصبح مطلوباً من قوى خارجية تسعى الى تدشين نظام إقليمي شرق أوسطي بديلاً للنظام العربي[1].

التطور الآخر في السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية كان موقفها من القدس الذي أعلنه اردوغان أثناء مشاركته في القمة العربية الـ22 في اذار 2010 بمدينة سرت الليبية التي تم تسميتها بقمة "دعم صمود القدس" حينما دعا الى تحالف عربي تركي إسلامي "يرد على محاولة المساس بمقدسات الأمة الإسلامية ويبني مستقبلاً مزدهراً للمسلمين"، وقال اردوغان في كلمةٍ له في الجلسة الافتتاحية للقمة:- "نحن نريد رؤية نهاية الطريق وليس خارطة الطريق، فالقدس هي قرة عين العالم الإسلامي وهي القبلة الأولى ولا يمكن قبول اعتداءات إسرائيل على المقدسات إطلاقاً"، وأكد اردوغان أن نشاط المستوطنات في القدس الشرقية ليس مقبولاً، "ولا يتلائم مع القانون الدولي وضمير الإنسانية" وحذر من أن "احتراق القدس يعني احتراق فلسطين" وبالتالي الشرق الاوسط برمته"[2].

لكن بالرغم من كل تلك المواقف المؤيدة للفلسطينيين وبرغم ما يؤثره ذلك على العلاقات التركية مع إسرائيل إلا أن أنقرة حافظت على علاقات اقتصادية وعسكرية وثيقة مع تل أبيب في محاولة تركيّة لانتهاج سياسة توازن مع الأطراف المتنازعة في مختلف القضايا المهمة في المنطقة وأهمها الصراع العربي – الإسرائيلي.

---

[1] كرم سعيد، أزمة غزة: وتعظيم الدور الإقليمي لتركيا، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد 170، السنة 15، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2009)، ص17-18.

[2] نشرة فلسطين اليوم، العدد 1742، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 28 آذار 2010)، ص3-4.

وفي الوقت الذي يبدو فيه نوع من التبـاين بـين الولايـات المتحـدة الامريكية وتركيا في موقفيهما من الصراع الفلسطيني – الإسـرائيلي، إلا أن الواقع يُشير الى أن تسوية هذا الصراع هي في مصلحة الطرفين، فتركيا في تعاطيها مع الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي تتفهم جيداً المصالح الامريكيـة الإستراتيجية في المنطقة وبداخلها الدور الإسرائيلي، وتدرك جيداً ان هنـاك مجالات للتنافس مع إسرائيل، إلا إنها تدرك ايضاً أن هناك مجالات للتنسـيق والتفاهم وأن تركيا لكي تمارس دوراً فاعلاً في المنطقة فإنه يتطلـب تـوافر شكل من أشكال التعامل مع إسرائيل[1].

[1] محمد مجاهد الزيات، الموقفين الإيراني والتركي، مجلة أوراق الشرق الاوسط، العدد 44، (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، 2009)، ص40.

المبحث الثاني
الصراع السوري - الاسرائيلي

تشترك كل من تركيا وسوريا بحدود طويلة وروابط تاريخية ودينية وثقافية تنفع أن تكون في عداد عوامل الدعم والإسناد في علاقات البلدين، إلا إن الواقع يعكس غير ذلك، حينما اتسمت علاقاتهما بالتردي والتأزم الذي يعود الى عوامل وأسباب متعددة ومتداخلة منها يعود الى تطورات الصراع العنيف بين العرب والأتراك في بدايات القرن العشرين، ومنها ما يعود الى قيام تركيا بضم أراضي سورية إليها وبخاصة لواء الاسكندرونة عام 1939، وأخرى تعود الى توجه تركيا نحو الغرب وسوريا نحو المعسكر الاشتراكي، وغيرها تعود الى مشاكل المياه والمشاكل الامنية التي تتقدمها اتهامات متبادلة بدعم جماعات معارضة وأهمها حزب العمال الكردستاني، وكذلك الخلاف الحاصل حول التحالف التركي – الإسرائيلي الذي بلغ ذروته في عقد التسعينيات حين التوقيع على عدد من الاتفاقيات الامنية والعسكرية جسّدت تحالفاً معلناً متعدد الأبعاد مع إسرائيل[1].

لم تمكث هذهِ المشكلات كعقبة امام توجهات التغيير في برنامج حكومة حزب العدالة والتنمية التي ترافق مع تطورات إقليمية ودولية مهمة كانت سبباً في تطور ايجابي في السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا وتحسن في العلاقات التركية –السورية يمكن أن تكون سوريا أكثر حاجة لها في ظل عزلتها الإقليمية والدولية، فتركيا التي دفعها طموحها الى ممارسة دور إقليمي

---

[1] فايز سارة، سوريا وتركيا.. نموذج جديد لعلاقات الجوار، 5 تشرين الثاني 2000، متاح على الرابط الالكتروني:- www.islamonlin.net

بارز اعتماداً على ما تبنته حكومة العدالة والتنمية من مبدأ "العمق الاستراتيجي والسياسة المتعددة الأبعاد" التي تتضمن "تصفير المشاكل مع الجيران" شملت سوريا في مبدأها هذا عندما سعت الى تعزيز عمقها الاستراتيجي معها كما تعزيز تأثيرها الثقافي والاقتصادي والسياسي أكثر مما كان يجري في الماضي، وكانت سوريا هي البلد الوحيد في المنطقة التي تطل على القضايا الرئيسة الكبرى فيها وهي فلسطين ولبنان والعراق، فضلاً عن علاقة استراتيجية مع إيران، مما زاد من أهمية الباب السوري للدور الإقليمي التركي[1].

شهدت العلاقات التركية – السورية تحسناً ملحوظاً فتم تبادل الزيارات بين مسؤولي الدولتين وعلى أعلى المستويات شملت زيارات رجب طيب اردوغان وعبد الله غول الى سوريا وزيارة بشار الأسد الى تركيا، وتم توقيع العديد من الاتفاقيات كان أهمها اتفاق التعاون في الصناعات النفطية في 25 آب 2004، وفي 22 كانون الأول 2004 وخلال زيارة رجب طيب اردوغان الى دمشق تم الاتفاق على إقامة منطقة تجارة حرة تركية – سورية تتضمن إجراءات تمهيدية، وقد دخلت حيز التنفيذ في مطلع عام 2007، كما شكلت المسألة العراقية في هذهِ المرحلة واحداً من أهم عوامل التقارب بين الطرفين، بحيث تحدث الطرفان مراراً عن "تطابق" وجهات النظر بشأن مستقبل العراق والمسألة الكردية التي تطول تداعياتها الدولتان[2].

---

[1] محمود حمدي أبو القاسم، دوافع تحسن العلاقات السورية التركية، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد 179، السنة 15، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2009)، ص128.

[2] يُنظر:– عقيل سعيد محفوض، سورية وتركيا.. الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2009)، ص87–88.

ضمن الإطار نفسه تم التعاون بين الدولتين في مجالات الأمن والأمن الجنائي ومكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات والهجرة غير المشروعة، كما تم تبادل المعلومات حول نشاطات وأساليب المنظمات الإرهابية واتخاذ الإجراءات الفعالة التي تمنع التحضير للأعمال الإرهابية التي تستهدف بعثات ومواطني الطرف الآخر وعدم إيواء المنظمات الإرهابية، فضلاً عن تنظيف حقل الألغام الذي يفصل تركيا عن سوريا[1]، الى أن توّج هذا التعاون بتأسيس مجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى في أيلول 2009 أثناء زيارة بشار الأسد لتركيا، يمهد لبناء علاقات أكثر عمقاً بين البلدين الجارين ويؤسس للتعاون الإقليمي بينهما، واتفق الطرفان على إلغاء التأشيرات والسمات المتبادلة على سفر المواطنين، ويشمل التعاون الذي يقره الاتفاق على المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والنقل والطاقة ومجالات المصادر المائية والبيئة والثقافة والتعليم[2]. ويشكل هذا المجلس أهم خطوة في علاقات البلدين التي تؤسس لمرحلة من التعاون الاستراتيجي الثنائي بينهما.

في مجال آخر دخلت تركيا على خط الصراع السوري – الإسرائيلي لتقبل بدور الوسيط في تسوية هذا الصراع الذي يُشكل الأكثر عناية من جانب أنقرة نظراً لجوارها الجغرافي الطويل مع سوريا وعلاقاتها المتطورة معها كما علاقاتها القديمة والتحالفية مع اسرائيل منذ تأسيسها هذا من جهة، ومن جهة أخرى تأتي مسؤولية الوسيط التركي عن إدراك تعقيدات النزاعات في المنطقة وإدراك أن "السلام" بين سوريا وإسرائيل ليس مسألة تعنيهما فقط

---

(1) محمود حمدي أبو القاسم، مصدر سبق ذكره، ص127.

(2) لؤي نجم الدين، مجلس استراتيجي بين سوريا وتركيا يرسم خريطة جديدة للشرق الاوسط، صحيفة العرب، العدد 8197، 18-19 أيلول 2009، ص1.

وإنما هي مسؤولية مشتركة بين كل الأطراف الإقليمية والدولية، وان السلام بين سوريا وإسرائيل لن يلغي التوترات في المنطقة ولن يؤمن الاستقرار فيها ما لم تحل القضايا الأخرى[1].

استثمرت تركيا قدراتها وإمكاناتها المتنوعة وصلاتها بطرفي الصراع، لتحرك جمود دام ثماني سنوات في مسيرة مفاوضات "السلام" السورية – الاسرائيلية التي عادت مجدداً منذ نيسان 2007 عبر الوساطة التركية، وفي الحقيقة فان الجهود التركية تعود لوقت سابق لهذا التاريخ، ولم تكن الوساطة التركية لتنطلق لولا موافقة الطرفين السوري والإسرائيلي، بحيث أكد اردوغان خلال زيارته لدمشق في كانون الأول 2004 أن تركيا ستحاول إعادة إطلاق المفاوضات بين سوريا واسرائيل، استجابة لمطالب الطرفين ولن تظهر للعلن حتى الانتهاء من مرحلتها الاولى التي سماها مرحلة "التحضير الأولي" للمفاوضات، التي ستجري بعدها مفاوضات على مستويات أعلى، بيد أن تطورات مثل حرب تموز 2006، ثم زيارة رجب طيب اردوغان في تشرين الثاني 2006 الى الولايات المتحدة الامريكية، التي حصل اردوغان خلالها على ضوء اخضر للتوسع في الدور الإقليمي التركي الذي يعد التوسط في "عملية التسوية" بين اسرائيل والدول العربية احد ركائزه، فضلاً عن قرار سوريا بالمشاركة في المؤتمر الدولي للسلام في "انابوليس" في نهاية تشرين الثاني 2007[2].

وبالفعل بدأت المفاوضات غير المباشرة برعاية تركية في اسطنبول في شهر نيسان 2008 وانعقدت أربع جولات من المباحثات حتى صيف 2008،

---

[1] محمد نور الدين، الوسيط التركي: الدور والانتماء، صحيفة الخليج الإماراتية، 7 أيار 2008.
[2] بشير عبد الفتاح، تركيا تُعيد اكتشاف دورها الإقليمي، مصدر سبق ذكره، 175-176.

ولم تستأنف بعدها بسبب استقالة رئيس الوفد الإسرائيلي. وفي 22 كانون الأول زار ايهود اولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي – حينها – تركيا واجتمع مع عبدالله غول ورجب طيب اردوغان من اجل استئناف المفاوضات مع سوريا، ولكن العدوان على غزة بعد خمسة أيام فقط من زيارة اولمرت، أدى الى إعلان تركيا تجميد دورها في المفاوضات معتبرة موقف إسرائيل هذا اهانة لها ولدورها الوسيط[1].

فضلاً عن ذلك فإن تركيا بقيامها بدور الوساطة بين سوريا واسرائيل، إنما تهدف الى إعادة الدفء لدورها الإقليمي الذي يدعم بدوره موقف حكومة العدالة والتنمية التي تتعرض لضغوطات في الداخل، مثلما أن الوساطة في حال أسفرت عن نتيجة فإنها يمكن أن تزيل وصف تركيا بأنها دولة اتبعت سياسات موالية لإسرائيل والولايات المتحدة الامريكية والغرب، وتسمح لها بالتحول الى احد الفاعلين الأساسيين في الشرق الاوسط، فهذا الدور لن يكون إلا على حساب إيران هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فإن بذل وساطة في قضية احد طرفيها هو إسرائيل يدعم من علاقتها مع الولايات المتحدة الامريكية، وربما ينعكس ذلك بالإيجاب ايضاً على علاقتها مع الدول الأوروبية، على أساس ان توجهها الإسلامي لم يمنعها من إقامة علاقات قوية مع إسرائيل والتوسط بينها وبين دول أخرى[2].

---

[1] احمد يوسف احمد ونيفين مسعد (تحرير)، حالة الأمة العربية 2008–2009 امة في خطر، مصدر سبق ذكره، ص75.

[2] التقرير الاستراتيجي العربي 2008–2009، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، الطبعة الاولى، 2009)، ص323.

لم تكن الإدارة الامريكية في مجال الوساطة التركية بين سوريا وإسرائيل قد شجعت هذا الدور، لكن تبين فيما بعد ان الولايات المتحدة الامريكية كانت تعول على قدرة تركيا على تحقيق اختراق في العلاقة بين سوريا واسرائيل دون ان يؤدي ذلك الى تعظيم حضور سوريا في المشهد الإقليمي، وقد بدأت أطروحات أمريكية كثيرة تروج لفكرة "فك الارتباط" بين سوريا وايران وقدرة تركيا على القيام بمثل هذا الدور، وذلك إما من خلال بناء شراكة استراتيجية بين تركيا وسوريا، إن لم تكن بديلة عن محور سوريا - ايران فعلى الأقل موازية له، او من خلال تحقيق اختراق في جدار العلاقة بين سوريا واسرائيل، يترتب عليه إنهاء الدعم السوري لحزب الله وحماس ويخرج سوريا من دائرة التأثير الإيراني[1].

---

[1] خليل العناني، مع الولايات المتحدة الامريكية.. مصالح استراتيجية متبادلة، في كتاب: محمد عبدالعاطي (تحرير)، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، (بيروت: الدار العربية للعلوم-ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، 2010)، ص163.

المبحث الثالث

الصراع اللبناني - الاسرائيلي

لبنان الطرف العربي الثالث المتبقي في دائرة الصراع مع إسرائيل بعد أن خرجت مصر ومن ثم الأردن بعدها من مضمار الصراع العربي – الإسرائيلي الذي أصبحت "تسويته" في دائرة الاهتمام التركي في ظل تحولات السياسة الخارجية التركية التي جاء ببرامجها حزب العدالة والتنمية عند استلامه للسلطة في تركيا عام 2002 من ناحية، ومن ناحية ثانية فقد اندرج التعامل مع لبنان في إطار سياسة تركيا ذات الأبعاد المتعددة التي ترى فيها الحكومة التركية عدم اقتصارها على طرف دون آخر إذ حرصت تركيا على توطيد علاقتها مع لبنان أسوة بباقي دول الجوار الأخرى.

اخذ منحى الاهتمام التركي بلبنان يتزايد بعد حادثة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في 14 شباط 2005، وبدت تركيا أكثر عزماً على تعزيز علاقتها مع بيروت ومحاولة حل الأزمة الداخلية اللبنانية، وكان موقف الإدانة التركي لحادثة الاغتيال سريعاً ووصفت الحكومة التركية الحادث بأنه "هجوم إرهابي" وقال وزير العدل – آنذاك – جميل جيجك عقب اجتماع للحكومة التركية أن "تركيا تدين بشدة هذا الحادث وتعرب عن حزنها العميق لمقتل الحريري"، وحين زار فؤاد السنيورة رئيس الوزراء اللبناني – آنذاك– تركيا في 7 حزيران 2005 للمشاركة في المنتدى الاقتصادي العربي – التركي التقى باردوغان واتفقا على تعزيز العلاقات بين الدولتين، وقال رجب طيب اردوغان في مؤتمر صحفي مشترك مع فؤاد السنيورة:– "إن استقرار لبنان وأمنه أساسيان في استقرار الشرق الاوسط وأمنه، لذلك

تعلق أهمية كبيرة على استقرار لبنـــان، ونحـــن دول المنطقـــة تقـــع علينـــا مسؤوليات كبيرة حول هذا الموضوع"[1].

بيد أن الانغماس التركي الأكثر في الشأن اللبناني جاء عند اندلاع حرب تموز 2006 التي أشعلتها إسرائيل ضد حزب الله في جنوب لبنـــان، فتركيـــا التي انتقدت هذهِ الحرب وجدت فيها فرصة لإعادة انتشـــارها فـــي المنطقـــة وعودة جنودها لأول بلد عربي منذ انهيار الدولة العثمانيـــة، وذلـــك لســـببين أولهما:- إن الوضع الإقليمي يتطلب من تركيا التواجد كعنصر قـــوة يـــوازن النفوذ الإيراني في المنطقة، أما السبب الثاني فهو التغير الجذري الذي حصل في السنوات الماضية على علاقة الدول العربية بتركيا[2].

فيبدو ضمن هذا السياق أن التحرك التركي تجاه لبنان منحهـــا فرصـــة التدخل المباشر على خط إقليمي ساخن، يحمل لتركيا إمكانيـــة العـــودة الـــى الساحة الإقليمية التي أهملتها لسنوات الطويلة، ويمكّنها من حل العديـــد مـــن قضاياها العالقة مع العديد من الفاعلين المحليين والإقليميين ويسهل لها جمـــع العديد من النقاط وتسجيل أهداف غير متوقعة في مرامي الكثيرين، ولعل أهم مظاهر الانغماس التركي كان المشاركة في قوات حفظ الســـلام فـــي لبنـــان "اليونفيل UNIFIL"[*] التي جاءت موافقة تركيا للمشاركة فيها انطلاقاً من عدد

---

[1] لقمان عمر محمود، البنية السياسية للنظام التركي والمتغيرات الخارجية، في كتاب:- إبراهيم خليل العلاف (تحرير)، النظام السياسي العربي والإقليمي.. التغيير والاستمرارية، (الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2009)، ص84-85.

[2] سمير عواد، صورة التركي القبيح الى زوال، صحيفة العرب، 27 تشرين الثاني 2006، ص5.

[*] يعود تشكيل قوات "اليونفيل" الى عام 1978 في الظروف التي أقدمت إسرائيل بها على غزو لبنان ليلة 14-15 آذار 1978، وفي ضوء هذه الاحداث اعتمد مجلس الأمن في 19 آذار--

من الأمور منها: إن ما يحصل في الساحة الإقليمية هو تحول كبير، باعتبار لبنان نقطة حسم مؤثرة في نوعية الشرق الاوسط الذي يمكن أن ينشأ لاحقاً، وباعتبار هذا التحول الكبير الذي عكست جانباً منه الحرب الاسرائيلية على لبنان، ودور حزب الله كذراع إيرانية على شاطئ البحر المتوسط[1]، الأمر الذي حدا بالدول الغربية أن تصر على ضرورة مشاركة تركيا في القوة الدولية للاعتبارات الآتية[2]:-

أ- فهي الوزن الإقليمي المقابل لإيران في المنطقة.

ب- وهي الوزن والدور المقبول من العرب وإسرائيل والغرب.

ت- تُعد تركيا الوزن القابل لممارسة دور إقليمي حيوي، قد لا تتهيأ له تركيا مرة أخرى، وقد ينعكس عليها سلباً في حال بقاءها محايدة ومتفرجة.

فضلاً عن ذلك فان القرار التركي بالمشاركة في تعزيز قوة اليونيفيل يهدف في احد أبعاده الى رغبة أنقرة في أن تثبت للغرب عموماً وللأوروبيين

==القرارين 425 و 426 اللذان طالب المجلس فيهما إسرائيل بان توقف عملياتها العسكرية وتسحب قواتها من كل الأراضي اللبنانية فوراً، وقرر ايضاً أن ينشأ فوراً قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان "اليونفيل UNIFIL" وقد وصل اول أفراد القوة الى = = المنطقة في 23 آذار 1978، ومنذ ذلك الوقت والأمم المتحدة تمدد عمل هذه القوات بحسب الظروف والتطورات في الساحة اللبنانية، وبعد حرب تموز 2006 قرر مجلس الأمن بحسب القرار 1701 تعزيز هذه القوة لتصل الى 15000 عنصر من ضمنها القوات التركية، للمزيد من التفاصيل عن قوات اليونفيل. يُنظر:- خليل حسين، العدوان الإسرائيلي على لبنان الخلفيات والأبعاد، (بيروت: دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 2006)، ص 194-218.

[1] عبد الله تركماني، تركيا ومحيطها الإقليمي (2)، 27 تشرين الثاني 2006، متاح على الرابط الالكتروني: www.thisissyria.net

[2] يُنظر: المصدر نفسه.

والأمريكان بوجهٍ خاص الأهمية الاستراتيجية لتركيا وبأنها لاعب إقليمي مهم وشريك يعتمد عليه في مهمات حفظ السلام الدولية[1]، كما يوصـــل التواجـــد العسكري التركي في لبنان رسالة الى كل من سوريا وإيران بأن تركيا التـــي يمكن أن تؤدي دوراً سياسياً في المنطقة تستطيع أن تلجأ الى القوة ليس لحماية نفسها فقط، وليس لتأدية دورها في لبنان بشكل رسمي ايضـــاً، وإنمـــا لأنهـــا تمتلك أكثر منهما أوراقاً يمكن استخدامها في المنطقة[2].

أما عام 2007 فقد شهد مطلعه – 3 كانون الثاني – زيارة رجب طيب اردوغان للبان لتعزيز العلاقات بين الدولتين وقـــال عقـــب لقـــاءه – بفـــؤاد السنيورة:– " إن قرار مجلس الأمن رقم 1701 ينفذ حتى الآن بشـــكل جيـــد، وان تركيا تعلق أهمية قصوى على الوحدة السياسية في لبنان وعلـــى الســـلم الداخلي فيه، ولا بد من إيلاء المصالح الوطنية اللبنانية أهمية قصوى للوصول الى حل في اقرب وقت ممكن" وأشار اردوغان إلى أن بـــلاده قـــد أجـــرت اتصالات مع كل من إسرائيل والولايات المتحدة الامريكية والأمـــم المتحـــدة للتوصل الى حل بشأن تطورات الموقف في لبنان، موضحاً أن وجهات النظر حول هذهِ القضية متطابقة[3].

---

[1] عبده جميل مخلافي، المشاركة التركية في اليونفيل بين المعارضة الداخلية ومتطلبات دورها الاستراتيجي، 7 أيلول 2006، متاح على الرابط الالكتروني:

www.dw-world.de/popups//popup-lupe/00,,2166249,00.html

[2] حسين صبرا، إيران وتركيا تتواجهان في لبنان؟، 18 أيلول 2006، متاح على الرابط الالكتروني:– www.albaynah.com

[3] لقمان عمر محمود، البنية السياسية للنظام التركي والمتغيرات الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص87-88.

ووصل تعزيز العلاقات التركية - اللبنانية الى مستوى عالٍ من التطور عندما زار رئيس الوزراء اللبناني – آنذاك - سعد الحريري تركيا في 10 كانون الثاني 2010 على رأس وفد ضم ثمانية وزراء، والتقى بعبد الله غول ورجب طيب اردوغان واحمد داود اوغلو، وأسفرت الاجتماعات بين الطرفين عن نتائج غير مسبوقة في تاريخ العلاقات الثنائية، أهمها قرار إلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين للمرة الاولى في تاريخهما، الأمر الذي يعود بالفائدة المتبادلة على الدولتين من خلال علاقات أكثر وثاقة تركز على المصالح السياسية كما المصالح الاجتماعية والثقافية[1].

يتضح من السابق أن الصراع العربي – الإسرائيلي بمختلف أطرافه كان محط اهتمام الحكومة التركية التي مارست دوراً مؤثراً في مجريات هذا الصراع لما لتركيا من علاقات وتواصل مع أطراف، ولكن التأثير لم يستمر كما كان عليه، فبعد أحداث "الربيع العربي" برزت متغيرات على الساحة الإقليمية غيّرت من العلاقات التركية مع الدولة العربية ولا سيما سوريا التي توترت العلاقة معها، مثلما حصلت خلافات بين تركيا وإسرائيل في السنوات الأخيرة.

---

[1] محمد نور الدين، نحو علاقات لبنانية – تركية أفضل، صحيفة الوسط، العدد 2735، 3 آذار 2010، ص18.

الفصل الثالث

سياسة تركيا تجاه الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003

الفصل الثالث

سياسة تركيا تجاه الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003

كانت الحرب الامريكية على العراق علامة فارقة في تغيير موازين القوى الإقليمية في المنطقة بعد أن احتلت الولايات المتحدة الامريكية العراق وأجهزت على قوته ودمرت بنيته التحتية وجعلته ساحة مكشوفة لصراعات محلية وإقليمية دولية للتباري على اقتسام موارده وتحقيق النفوذ فيه.

والعراق الجار الجنوبي لتركيا تركت الحرب عليه نتائج وتداعيات أثرت في سياسات تركيا على مختلف مستوياتها كما علاقاتها الإقليمية والدولية وبشكلٍ خاص مع الولايات المتحدة الامريكية الطرف الأساس في هذه الحرب، وفرضت عليها اختباراً صعباً كان لابد من مواجهته، كما كان لهذا الحرب تداعيات كثيرة، يمس بعضها محاذير الأمن القومي التركي مثل مشاكل الأقليات في العراق التي برزت بشكل كبير بعد الاحتلال الأمريكي له، وكان لزاماً على تركيا التعامل معها، وذلك ما سنحاول إيضاحه في مبحثين:-

الاول: الموقف التركي من الحرب الامريكية على العراق

والثاني: سياسة تركية ازاء مشكلة الأقليات في العراق

المبحث الاول

الموقف التركي

من الحرب الامريكية على العراق

جاءت سياسة تركيا تجاه مسألة الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 مختلفة الجوانب باختلاف المراحل التي يصل إليها التصعيد الأمريكي تجاه العراق، وكان الحضور التركي متواصلاً مع تسارع أحداث المواجهة ومبنياً على أساس المصالح التركية قبل كل شيء، واعتمدت تركيا في تعاملها مع الملف العراقي على أمر مفاده الاستعداد للتعاطي مع مختلف الاحتمالات وفق ما تتطلبه مقتضيات المصلحة التركية، فكان لها موقف قبل الحرب اختلف عما هو في أثنائها وتغير في تعامله مع نتائجها وإفرازاتها عما هو بعد انتهائها، وهو ما يمكن تبيانه بما يأتي:

اولاً: الموقف قبل شن الحرب

تمثلت السياسة التركية في تعاملها مع المواقف والسياسات المختلفة في مرحلة ما قبل شن الحرب بموقف المعارضة للحرب منذ البداية وفي الوقت نفسه تعمل على إيجاد حضور وحيز مهم فيها في حال وقوعها، وهدفت إلى تحديد دقيق للمسارات الممكنة للتواجد في كل الاجتماعات التي ناقشت الأزمة العراقية، معلنةً خلال تلك المرحلة أن الحكومة التركية ترفض ضرب العراق خارج نطاق موافقة الأمم المتحدة، وإن أي دور لتركيا لن يتحدد إلا بعد الرجوع للبرلمان[1]، ولكنها أرادت في ذات الوقت الحفاظ على علاقاتها مع

---

[1] محمد عبد القادر، الأزمة العراقية.. قراءة في الموقف التركي، 24 شباط 2003، متاح على الموقع الالكتروني:- www.islamonline.net

الولايات المتحدة الامريكية، مثلما أرادت أن تحفظ مصالحها الامنية والاقتصادية، وترى تركيا إن من حقها أن يكون لها دور فاعل في السيناريوهات المستقبلية المحتملة بمرحلة ما بعد الحرب، مما دفعها لمطالبة الولايات المتحدة الامريكية أن تتفهم أهمية الموقف بالنسبة لتركيا فتتيح لها مجالاً مناسباً يمكنها من أداء دور مميز في تشكيل النظام الإقليمي الجديد[1].

الأمر الذي يدل على أن تركيا تبنت معادلة قائمة على ركيزتين[2]:

الاولى: السعي الى منع نشوب الحرب، وبالتالي تفادي أي تغيير جوهري في التوازنات القائمة.

الثانية: في الوقت نفسه، عملت الحكومة التركية على التدرج في التعاون مع الإدارة الامريكية تبعاً لمدى ارتفاع أو تراجع نسبة إمكانية حصول الحرب، بحيث إذا وصلت الأمور الى النقطة التي تتحتم فيها الحرب تكون تركيا داخلها.

وأكدت هذه السياسة عدداً من المواقف يتجلى أهمها بـ:-

أ. 27 كانون الأول 2002م: اوضح رجب طيب اردوغان زعيم الحزب الحاكم في تركيا أن بلاده لن تحسم موقفها إزاء أي هجوم على العراق حتى يتخذ مجلس الأمن موقفاً واضحاً في هذا الشأن.

---

[1] نوزات صواش، المهم حفظ المصالح التركية: ضرب العراق.. تركيا لا تحبذ ولكنها تستعد!، 21 اذار 2002، متاح على الموقع الالكتروني:
www.islamonline.net

[2] محمد نور الدين، النتائج والتداعيات تركيّاً، في كتاب: احمد يوسف احمد وآخرون، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2004)، ص410-411.

ب. 3 كانون الثاني 2003م: فيما تواصل الولايات المتحدة الأمريكية حشد قواتها في منطقة الخليج العربي، ذكر وزير الخارجية التركي -آنذاك- يشار ياقيشي إن حكومة بلاده أيدت الضغوط الأمريكية على العراق لكن الشعب التركي يعارض تمركز القوات الأمريكية في بلاده.

ت. 6 كانون الثاني 2003م: أشار رئيس الوزراء التركي -آنذاك- عبد الله غول إلى أن تركيا قد تسمح للولايات المتحدة الامريكية باستخدام قواعدها العسكرية في حال شن حرب على العراق، وأكد في تصريح من القاهرة لشبكة التلفزة الأميركية (سي. إن. إن) أن القرار يعود إلى البرلمان التركي، كما أعلن رفض بلاده لأي محاولة لتقسيم العراق، وقال عقب محادثاته مع الرئيس المصري الاسبق حسني مبارك في شرم الشيخ إن تركيا تعمل بكل جدية لتجنب شن حرب على العراق، مشيراً إلى أن قيام الحرب سيلحق ضرراً كبيراً بكل دول المنطقة.

ث. 13 كانون الثاني 2003م: كشف عبدالله غول الذي التقى بمسؤولين سعوديين، أن إيران وتركيا والسعودية قد تقترح مسعى مشتركاً لتفادي الحرب.

ج. 18 كانون الثاني 2003م: قالت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) إن الجنرال ريتشارد مايرز رئيس هيئة الأركان المشتركة سيجري محادثات مع مسؤولين عسكريين وحكوميين في تركيا، كما سيصل إلى أنقرة وفد من الكونغرس الأميركي برئاسة السيناتور جون وورنر، ليؤكد للجانب التركي نية الكونغرس في المصادقة على تشريع ربما يساعد تركيا في امتصاص أية صدمات اقتصادية بتقديم ائتمانات تصل إلى حوالي 14 مليار دولار، ومع مواصلة الولايات المتحدة الأمريكية حشد قواتها لحرب محتملة على العراق فإن أنقرة لم تمنح واشنطن حتى تلك اللحظة إذناً لشن

هجوم على العراق من أراضيها مخافة أن تمتد الحرب إلى حدودها وتثير اضطرابات اقتصادية واجتماعية لديها[1].

ح. قبل أسابيع من اندلاع الحرب، تمكنت الحكومة التركية في مبادرةٍ لها من جمع ست قوى إقليمية – تركيا ومصر وإيران والأردن والمملكة العربية السعودية وسوريا– في سلسلة مؤتمرات إقليمية، أسفرت عن صدور "إعلان إسطنبول" الذي كان يهدف بوضوح إلى تفادي أي هجوم عسكري أميركي على العراق، وقد كانت تلك المبادرة سياسة تركية انطلقت من إدراك ذاتي تركي متنام بكون أنقرة قوة قائدة إقليمية مستندة إلى الثقة بالنفس والتمسك بالمصالح القومية، ولكن في نهاية المطاف فشلت مبادرة تركيا الطموحة في التوصّل إلى نتائج ملموسة[2].

أدركت تركيا ضآلة فرص حركتها الدبلوماسية الهادفة الى منع الحرب، فأضحت تستهدف من وراء نشاطها تلبية احتياجاتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وشرح موقفها في حال اندلاع العمل العسكري ضد العراق والتحسب لما سينتج من تطورات، فتعمدت تركيا التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية –في سياق سياستها تلك– على تأكيد ثوابت العلاقات الاستراتيجية بين البلدين مع عدم إبداء مرونة كبيرة تجاه المطالب الأمريكية، والإمعان في إظهار مخاوفها، حتى يتسنى لها الحصول على أقصى قدر ممكن من الضمانات، أو بالأحرى المطالب الاقتصادية والعسكرية والأمنية، إلا إن الحكومة التركية كان لا مناص لها من إرسال مذكرة التفاهم التي توصل إليها

---

(1) خالد محمد حامد، خط الزمن في الأزمة العراقية الحالية، متاح على الموقع الالكتروني:
www.albayan-magazine.com/iraq-file/index.htm

(2) عمر تشبينار، مصدر سبق ذكره، ص20.

الطرفان، بشأن نشر الجنود الأمريكيين على الأراضي التركية والتنسيق العسكري في حال نشوب الحرب، إلى البرلمان التركي مرتين بسبب عدم نجاح زيارة وزير الخارجية التركي يشار ياقيشي برفقة علي باباجان وزير الاقتصاد إلى الولايا المتحدة الامريكية في 12 شباط 2003 في التوصل إلى اتفاق حول التسهيلات والضمانات المختلفة التي تطالب بها تركيا عوضاً عن خسائرها المتوقعة إذا ما اندلعت الحرب[1].

بيد أن قرار البرلمان التركي جاء مدوياً في وجه الولايات المتحدة الأمريكية حين صوّت يوم 1 آذار 2003 بفارق ضئيل ضد فتح جبهة الشمال ضد العراق انطلاقاً من تركيا[2]، الأمر الذي تسبب بتوتر العلاقات الأمريكية-التركية وهز أواصر التحالف الأمريكي-التركي الذي ما كان في رغبة الحكومة التركية أن تتركه عرضة للتأثر السلبي.

واستند الموقف التركي في معارضته للحرب ضد العراق على جملة مسوغات أبرزها:-

1. يُكِّن معظم الأتراك ارتياباً تجاه أي وجود عسكري أجنبي، وهم فخورون كونهم لم يخضعوا لأي استعمار أجنبي، لذلك فإن كثيراً من الأتراك وعلى الأخص الجيش، لا يشعرون بالراحة لفكرة السماح حتى لجنود الحلفاء بالدخول إلى الأراضي التركية، وإن تاريخ مواجهة تركيا مع أوروبا، بما في ذلك ما بعد الحرب العالمية الأولى مع إنجلترا على شمال العراق، قد جعلت تركيا غير مرتاحة خاصةً لإمكانية السماح للقوات الأمريكية لاستخدام تركيا أرض انطلاق ضد العراق، وبالرغم من أن

[1] محمد عبد القادر، الأزمة العراقية.. قراءة في الموقف التركي، مصدر سبق ذكره، ص3-4.

[2] عمر تشبينار، مصدر سبق ذكره، ص20-21.

الأتراك أفضل شعوراً تجاه القوات الأمريكية، فتركيا والولايات المتحدة الأمريكية لم تتحاربا مع بعضهما قط، وقد استضافت تركيا وجوداً أمريكياً عسكرياً في قواعد حلف شمال الأطلسي (الناتو) منذ بداية الحرب الباردة، إلا إن حملة جديدة في العراق ستتطلب نشر أكبر لجنود الولايات المتحدة الأمريكية في تركيا، الذين سيتمركز كثير منهم خارج قواعد الناتو.

2. لا يشعر الكثير من الأتراك بأن العراق يشكل تهديداً لبلادهم، وان العراق لم يتسبب بأي مشكلة لتركيا في يومٍ ما، حتى تهديد أسلحة الدمار الشامل العراقية المحتمل لم يعد يؤبه له منذ مدة طويلة في تركيا.
3. يجب أن تبدد تأكيدات الولايات المتحدة الأمريكية قلق تركيا حول الانبثاق المحتمل لدولة كردية رسمية في عراق ما بعد الحرب[1] لا سيما أن إعادة تشكيل العراق قد يفضي إلى المحظور التركي، نشوء دولة كردية مستقلة، تهدد لاحقاً وحدة التراب التركي وتغذي النزعة الانفصالية في المناطق الكردية التركية، الأمر الذي تراه تركيا خطراً على أمنها القومي وسبباً لتدخلها العسكري في العراق.
4. إن تواجد القوات الأمريكية المباشر في العراق سيقلل من الأهمية الإستراتيجية للدور الذي ادته تركيا تاريخياً في إطار حلف شمال الأطلسي[2].

---

[1] سونير كاجابتي، الأتراك مترددون تجاه العراق.. لماذا؟، متابعة سياسية رقم 704، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، 27 كانون الثاني 2003، متاح على الرابط الالكتروني: www.asharqalarabi.org.uk/center/mutabaat.htm

[2] عامر راشد، توتر جديد بعد اعتقال الضباط الأتراك في شمالي العراق: العلاقات التركية – الأمريكية على صفيح ساخن، متاح على الموقع الالكتروني:
www.almassar.com

5. كان الأتراك قلقون من التأثير الاقتصادي السلبي للحرب، فمنذ عام 2001 عانت تركيا من كساد حقيقي، ترك مليوني شخص بغير عمل، وقلص الاقتصاد بنسبة 9.5%، وفي حالة شن حرب على العراق، فسيتعرض اقتصاد تركيا الهش الآخذ في التحسن للخطر وأن الحرب ستصيب تركيا بخسائر اقتصادية كبيرة جداً، ناهيك عن التأثيرات الجانبية مثل ارتفاع أسعار النفط بشكل خيالي وإصابة قطاع السياحة الحيوي بالنسبة لتركيا بضربة قاصمة وهروب رؤوس الأموال الأجنبية من البلاد، ويجب ألا يغيب عن البال أن الحرب هي السبب في هذه الفاتورة الباهظة كائناً من كان المتسبب في إشعال أوارها، وأن التطورات التي تؤدي إلى نشوب الحرب جرت تماماً خارج إرادة تركيا ولم تنبع منها، وبعبارة أخرى فإن تركيا تواجه خطر دفع هذه الفاتورة الباهظة، سواء عارضت العملية العسكرية الأميركية أو ساندتها، وأن ضربة أميركية ضد العراق تعني بالدرجة الأولى ضربة قاصمة للاقتصاد التركي، الأمر الذي أكده مرات عديدة كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وزعماء الأحزاب السياسية ورئيس أركان الجيش منذ البداية، حتى أن الحديث عن احتمال توجيه ضربة أمريكية صوب العراق بين الحين والآخر يكفي لإخلال استقرار وتوازنات الأسواق المالية، كما يلقي الخوف في قلب المستثمر الأجنبي فيمنعه من استثمار أمواله في تركيا[1].

---

[1] نوزات صواش، تركيا وضرب العراق.. المطرقة الكردية والسندان الأميركي، متاح على الموقع الالكتروني: www.aljazeera.net/KnowledgeGate

6. توقعت تركيا حدوث موجة نزوح جماعية تبلغ مئات الألوف من العراقيين السبب الذي أدى إلى وضع خطط لتشكيل حزام أمني في شمال العراق عند الحاجة، وقامت ببعض الخطوات الضرورية بهذا الشأن.
7. تخشى تركيا أن تهاجم الميليشيات الكردية -أثناء فوضى الحرب- مدينة كركوك وتستولي على منابع النفط وتعرض حياة وأمن التركمان إلى الخطر بالرغم من تأكيد الأمريكان استحالة وقوع هذا الاحتمال، ولكنه إن حدث فكان سيؤدي إلى اجتياح الجيش التركي للمنطقة ونشوب حرب تركية – كردية ووقوع تركيا في موقع الحليف لبغداد.
8. وهناك سبب آخر لتركيا يتمثل باحتمالية العجز عن إقامة إدارة قوية في عراق ما بعد الاحتلال الأمريكي مما يوقع العراقيون في براثن حرب أهلية طويلة الأمد تتصارع فيها الفئات المختلفة من سنة وشيعة وعرب وأكراد، وهو الأمر الذي خشيت أنقرة من أن ينعكس بشكلٍ أو بآخر على تركيا سياسياً واقتصادياً[1].

هكذا جاء الموقف التركي معارضاً لشن الحرب على العراق بادئ الأمر ثم استخدام ورقة المعارضة من اجل الحصول على الضمانات التي تحقق المصالح التركية قبل كل شيء، واستند هذا الموقف على جملة من المبررات والأسباب المنبثقة من الأهداف والمصالح لتركيا التي تَعُد التعرض لها خطوطاً حمراء لا يمكن تجاوزها.

---

[1] نوزات صواش، تركيا وضرب العراق.. المطرقة الكردية والسندان الأميركي، مصدر سبق ذكره.

ثانياً: الموقف أثناء الحرب

تناغم الموقف التركي مع السياسة الأمريكية أثناء شن الحرب على العراق، مختلفاً بذلك عما كان عليه الحال في المرحلة التي سبقت الحرب، وعلى الرغم من قرار البرلمان التركي القاضي بمعارضة المشاركة التركية في الحرب وعدم السماح باستخدام الأراضي التركية منطلقاً لشن الحرب وحتى منع انتشار القوات الأمريكية منها أثناء المواجهة العسكرية، إلا أن تركيا قد كان لها مشاركة لا تقل أهمية عن مشاركة الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية في الحرب.

كان ذلك في ظل إصرار الادارة الامريكية على الحرب التي حاولت الحكومة التركية عدم إغضابها من جهة، ومن جهة ثانية عدم بقائها خارج المضمار العراقي عندما حاولت إعادة تقييم موقفها المتعلق بشأن نشر القوات الامريكية على الأراضي التركية، فصوت البرلمان التركي في 21 آذار على قرار فتح المجال الجوي التركي أمام المقاتلات الامريكية، وكان واضحاً دور رجب طيب اردوغان في حث البرلمان للموافقة على هذه الخطوة، على اثر مناقشات مطولة بينه وبين أعضاء حزبه في البرلمان[1]، بحيث دافع اردوغان عن القرار ودعا في كلمة وجهها للشعب التركي الى وحدة الأمة في مواجهة الحرب على العراق والأزمة الاقتصادية الطاحنة، وقال: "إن تركيا لم يكن أمامها خيار آخر سوى فتح مجالها الجوي عندما طلبت منها الولايات المتحدة الامريكية، حليفتها، ذلك"[2].

---

[1] محمد عبد الله نافع الدبار، سياسات دول الجوار غير العربية تجاه الاحتلال الأمريكي للعراق (2003 – 2006)، رسالة ماجستير، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2007)، ص135.

[2] اردوغان يدافع عن قرار فتح المجال الجوي لطائرات التحالف، 23 آذار 2003، متاح على الرابط الالكتروني:- http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/default.stm

يرى البعض أن تركيا قد اسهمت في الحملة، ربما أكثر من أي حليف ناتو آخر باستثناء المملكة المتحدة، فقد طارت الطائرات الأمريكية في أكثر من 400 غارة فوق تركيا إلى العراق، ومنحت أنقرة إذناً للطائرات الأمريكية في حالة المحنة لاستخدام القواعد التركية مثل قاعدة "باتمان" وغيرها، وقد كان هناك الكثير من المساعدات التي لم تذكرها التقارير، ففي بداية الحملة على العراق في 27 آذار 2003، سمحت تركيا بمرور (204) مركبة إلى شمال العراق لدعم القوات الأمريكية بينما قامت بالإنزال على الجبهة الأمامية، وبالرغم من أن الدعم التركي لعملية احتلال العراق لم تكن ما طلبته واشنطن في الأصل إلا أن تركيا قد قدمت للولايات المتحدة الأمريكية مساعدة لوجستية أساسية [1].

وقالت مصادر عسكرية تركية إن أكثر من ألف عسكري تركي قد عبروا الحدود إلى داخل الأراضي العراقية، وقد ذاعت أخبار الانتشار التركي بعد وقت قصير من قرار تركيا فتح مجالها الجوي أمام الطائرات الحربية الأمريكية لمهاجمة العراق[2].

يُدرج ضمن هذا الموقف زيارة وزير الخارجية الأمريكي -آنذاك- كولن باول يوم 3 نيسان المفاجئة لأنقرة، التي أفضت الى موافقتها على عدد من المطالب الامريكية التي كانت قد رفضتها في وقتٍ سابق، مثلما تم مناقشة جملة من الموضوعات تشير الى أن ما حدث خلال هذه الزيارة ليس محاولة

---

[1] تعاون أمريكي تركي عسكري في العراق؟ الخطوة التالية، متابعة سياسية رقم 778، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، تشرين الأول 2003، متاح على الرابط الالكتروني: http://www.asharqalarabi.org.uk/center/mutabaat.htm

[2] موقع بي بي سي العربي الالكتروني في 23 آذار 2003:

www..bbcarabic.com

لرأب الصدع في العلاقات الامريكية – التركية التي سببها رفض البرلمان التركي لقرار المشاركة التركية في حرب العراق فحسب، وإنما حصلت الادارة الامريكية خلالها على "كل ما تريد"، فضلاً عن موافقة الحكومة التركية على استخدام أراضيها لتزويد القوات الامريكية بشمال العراق بالإمدادات وفتح القواعد الامريكية بتركيا لهبوط طائراتها المقاتلة في الحالات الاضطرارية، والموافقة على عبور طائرات أمريكية محملة بمعدات عسكرية عبر الأجواء التركية، وبالمقابل حصلت تركيا على مليار دولار مساعدات أمريكية وافق عليها الكونغرس في وقت لاحق[1].

من هنا اختطت السياسة التركية مساراً مختلفاً عن سابقه في إطار موقفها من الحرب على العراق فتركيا لم ترغب أن تكون بعيدة عن قضية تسبب تداعيات تؤثر سلباً عليها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وامنياً، فهنالك العديد من ملفات القضية العراقية التي لو أهملت تركيا متابعتها سينتج عنها أضرارٌ جسيمة تؤثر على الداخل التركي قبل خارجه.

يحمل الموقف التركي هذا بُعدين: يتمثل الأول بمراجعة قرارها السابق من الحرب فأرادت تركيا ترضية حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية، والثاني هو محاولة إيجاد موطئ قدم لها وتعزيز نفوذها في الساحة العراقية.

ثالثاً: الموقف بعد الحرب

لم تشأ تركيا أن تتوقف سياستها حيال العراق عند حدود الدعم اللوجستي للقوات الأمريكية أثناء الحرب فحسب، بل أرادت أن يكون لها حضورٌ في الساحة العراقية بعد أن وضعت الحرب أوزارها، فجاءت موافقة البرلمان

---

[1] محمد عبد الله نافع الدبار، مصدر سبق ذكره، ص136-137.

التركي يوم 7 تشرين الأول 2003 بإجماع نادر من جانب كتلة نواب حزب العدالة والتنمية على مذكرة الحكومة بشأن إرسال قوات تركية إلى العراق لمدة عام من حيث المبدأ، ولم يعارض المذكرة سوى نواب حزب الشعب الجمهوري، ويمثل إقرار البرلمان التركي لمذكرة الحكومة بشأن إرسال قوات إلى العراق نقطة تحول تاريخية في مسار العلاقة التركية بالعراق، وتحمل عودة ذات أبعادٍ ثلاثة:-

الأول:- إلى الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أدركت الحكومة التركية أن الأمن القومي التركي وخيارها الاستراتيجي عالمياً غير ممكن، إلا بالعودة تحت المظلة الأمريكية.

الثاني:- إلى العراق، بعدما خرجت من معادلته على أثر رفض المشاركة في الحرب الأخيرة عليه، والعودة إلى العراق تعني أساساً القيام بدور فاعل في التطورات المتعلقة بالمسألة الكردية.

الثالث:- العودة إلى الشرق الأوسط، نظراً لتأثير الخطوة التركية الجديدة على التوازنات الإقليمية، ولا سيما في بُعدَيها الإيراني والسوري[1].

بيد إن رياح المتغيرات المحلية والعراقية والإقليمية والدولية أتت بما لا يشتهي السفَن التركي عندما تعالت أصوات المعارضة في الساحة المحلية كما في الساحتين العراقية والعربية، فتراجعت تركيا عن إرسال قواتها للعراق.

---

[1] محمد نور الدين، قوات تركية في العراق: ضرورة قومية..!، متاح على الموقع الالكتروني: www.swissinfo.ch

وانكمشت السياسة التركية تجاه العراق بعد تطور الوضع العراقي نحو التردي الأمني بما ينذر بالخطر، الدافع الذي حدا بالحكومة التركية إلى انتقاد السياسة الأميركية في العراق، لا سيما التحالف الأميركي مع الأحزاب القومية الكردية، كما أعربت عن قلقها تجاه أوضاع تركمان العراق، وظهرت مؤشرات توتر في العلاقات التركية – الإسرائيلية نظراً لتزايد التقارير حول نشاطات إسرائيلية في شمال العراق، واستمر تراجع السياسة التركية وشاب سياسة حكومة العدالة والتنمية في العام الثالث من ولايتها التغير السلبي حتى وصل الحال أن انسحبت السياسة التركية كلياً تقريباً من العراق، وتوقفت الانتقادات الموجهة لإسرائيل[1].

وصار لسان حال تركيا يُقر بأنها عاجزة عن التدخل المباشر والفاعل في العراق وفي شماله، بحيث تمرّ الأحداث أمام ناظريها مكتفية بالتفرج، بيد إن التداعيات السلبية التي أفرزتها تطورات الساحة العراقية قد أدت إلى المساس بالخطوط الحمراء للأمن القومي التركي، وهو الأمر الذي كان يدفع رجب طيب اردوغان إلى التحذير من أن تركيا لن تبقى متفرجة على ما يجري، وعاد الاهتمام التركي بالوضع العراقي من جديد بعد ما أدرج العراق على أهم درجات سلم أولويات السياسة التركية التي غلبته على باقي اهتماماتها حتى بلغ الأمر ذروته مع تصريح اردوغان في اليوم الأخير من عام 2006، من أن للعراق أولوية على ملف العلاقة مع الاتحاد الأوروبي، وهو ما اعتبر تحولاً أساسياً في سياسة تركيا الخارجية التي تمحورت في

---

[1] بشير موسى نافع، الحركة الإسلامية في تركيا: أزمة العلمانية الشاملة، في كتاب: لقاء مكي (تحرير)، تركيا صراع الهوية، (الدوحة: مركز الجزيرة للبحوث والدراسات، 2006)، ص29.

الأعوام الأربعة الاولى، لتسلم حكومة العدالة والتنمية السلطة، على تسريع الإصلاحات السياسية وبدء مفاوضات العضوية مع الاتحاد الأوروبي. وبعد تعثر مسار المفاوضات مع أوروبا عند عتبة القضية القبرصية، ورفض تركيا تقديم تنازلات فيها، أصبحت الحكومة التركية توجه أنظارها إلى القضية العراقية، حيث تنتظرها تحديات قومية أخرى متصلة بالأكراد والتركمان، بما يوجب على تركيا أن تتحرك وتغادر سياسة التفرج المتبعة، فأطلق اردوغان تحذيرات ثقيلة أبرزها أن كركوك تتعرض لتغيير جذري في تركيبتها العرقية على يد الأكراد، وهو ما ترفضه تركيا ولن تبقى متفرجة عليه ولن تسمح به، ودعا اردوغان أيضاً إلى حماية وحدة العراق وإشراف حكومته المركزية على الثروات الطبيعية وأهمها النفط، وعلى المعابر الحدودية، وحماية التركمان ومنحهم ضمانات دستورية وهو يقصد بذلك منع الأكراد من دولة مستقلة ومن ضم كركوك إلى إقليمهم والسيطرة على نفطها[1].

وبالفعل نشطت تركيا من دبلوماسيتها تجاه العراق وبمحاور متعددة، ففي نطاق الدبلوماسية التركية الإقليمية إزاء المسألة العراقية شكل الاجتماع الموسع لدول الجوار العراقي بإسطنبول في 2 تشرين الثاني 2007 نقطة بارزة في فاعلية السياسة التركية نحو العراق، وقد كان تأكيد أنقرة فيه على وحدة الأراضي العراقية، وأهمية تأسيس علاقات فاعلة وايجابية بين العراق وجيرانه وتأسيس منتدى عربي – تركي[2].

---

[1] محمد نور الدين، تحوّلات في السياسة الخارجية التركية، متاح على الموقع الالكتروني:-
www.iraq-ina.com

[2] Ahmet Davutoğlu, Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007 ; op.cit, P83.

كان التوجه الأكثر فاعلية عندما زار رجب طيب اردوغان العراق يوم 10 تموز 2008، والتقى بعدد من كبار المسؤولين العراقيين، واتفق الجانبان على تعزيز التعاون بينهما في مجالات الطاقة والمياه وإقامة "مجلس أعلى للتعاون الاستراتيجي"، وصفه اردوغان بقوله:- "إن هناك إرادة مشتركة للتعاون الاستراتيجي بين البلدين" وأكد انه وجد تفهماً من الحكومة العراقية للوقوف في وجه حزب العمال الكردستاني وتم عقد عدة اتفاقات للتعاون الثنائي لزيادة حجم التبادل التجاري الى 10 مليار دولار، كما أشار اردوغان الى سعي البلدين لزيادة التبادل التجاري ليصل الى 25 مليار دولار خلال 3 سنوات[1].

يأتي الحرص التركي على التعاون الوثيق مع العراق والتأسيس للشراكة الإستراتيجية مدفوعاً بالأسباب التالية[2]:-

أ . تسعى حكومة رجب طيب اردوغان الى ضرورة أن تتحمل الحكومة العراقية مسؤوليتها القانونية والأمنية رسمياً ضمن "الاتفاق الاستراتيجي" هذا في مكافحة الإرهابيين والانفصاليين من حزب العمال الكردستاني.

ب . ترى تركيا إن الاتفاق هذا يوفر لها الغطاء المناسب للاستمرار بضرب ومطاردة قواعد وعناصر حزب العمال الكردستاني ولاسيما وهم يهاجمون من الأراضي في شمال العراق.

---

[1] تركيا والعراق يتفقان على تعزيز علاقاتهما، 10 تموز 20008، متاح على الرابط الالكتروني: www..bbcarabic.com

[2] نتائج زيارة رئيس الوزراء التركي الى بغداد، نشرة أخبار الساعة، العدد 3892، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 13 تموز 2008)، ص10.

ت . تسعى تركيا على الدوام الى دعم المركز والحكومة المركزية في العراق لمعالجة المستجدات التي تثير الجدل بين البلدين بسبب التحديات الكردية.

ث . أما اقتصادياً، فتحتل الشركات التركية مساحة واسعة من الاستثمارات في العراق بما فيها المشاريع الاستثمارية في المناطق الشمالية منه، وبالتالي تسعى الى تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بما فيها مشروعات نقل النفط من كركوك والغاز عبر الأراضي التركية الى أوروبا.

خلاصة القول أن الموقف التركي من الحرب على العراق لم يكن على وتيرة واحدة بل اتسم بالتذبذب بين المعارضة والمساهمة والتراجع وصولاً إلى عودة تطور السياسة التركية تجاه العراق ونبذ سياسة الجمود والتفرج التي لم تحصد منها تركيا سوى الخسائر والمخاطر.

المبحث الثاني
سياسة تركية ازاء مشكلة الأقليات في العراق

طفت على السطح العديد من ملفات قضايا الأقليات في العراق بعد أن رسخ الاحتلال الأمريكي وجوده فيه، ومنها القضايا ذات المساس المباشر بالأمن القومي التركي التي ترى تركيا في إثارتها وتطوراتها خطوطاً حمراء ترفض التعاطي معها دون علمها ودرايتها وبالشكل الذي لا يتعارض مع سياستها الثابتة تجاهها منذ عقود طويلة، ويتجلى أهمها بما يلي:-

اولاً: القضية الكردية

تُعد القضية الكردية واحدة من تلك القضايا المتشعبة والمعقدة في الشرق الأوسط، لأسباب جغرافية تتعلق بتوزع الأكراد بين أربع دول في المنطقة في العراق وسوريا وتركيا وإيران؛ وكذلك لأسباب أمنية، فالقضية الكردية لا تخص الأكراد وحدهم بل تخص الدول والشعوب التي يعيش الأكراد بينهم تاريخياً، وقد تحولت هذه القضية من محلية إلى قضية إقليمية تهم العراق وسوريا وتركيا وإيران، كما أضحت لها أبعاد غربية، كأولوية أمنية أمريكية في منطقة الشرق الاوسط.

عقب حرب الخليج الثانية وانحسار السلطة المركزية العراقية عن شمال العراق وجدت تركيا نفسها متورطة في المسألة الكردية بعد أن قفزت هذه المسألة إلى واجهة الأحداث التركية في الداخل والخارج وأضحت مدرجة في جدول أعمال السياسة الداخلية والخارجية التركية، وأسفرت التطورات اللاحقة لحرب الخليج الثانية عن ظهور نواة دويلة كردية في شمال العراق تخشى تركيا من انسحاب آثارها مستقبلاً على مواطنيها الأكراد[1].

---

[1] خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية (دراسة)، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، الطبعة الاولى، 1999)، ص52-53.

والسياسة التركية تجاه المشكلة الكردية تبدو متناقضة، ففي الوقت الذي لا تعترف فيه بوجود مشكلة كردية في تركيا وتتبع ضدهم أشد الأساليب العسكرية في الداخل، كانت تقوم بدور الحماية لأكراد العراق وتقيم مع الفصائل الكردية في شمال العراق أشكالاً من التعاون الأمني والسياسي في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية[1].

المصالح التركية في العراق – ذات الصلة بالمشكلة الكردية – متعددة وكان ما يحركها بصفة أساسية الخشية من تسييس محتمل لأكراد تركيا، ويمكن إجمال هذه المصالح في عاملين محددين أساسيين : الأول هو منع أية مجموعة متمردة كردية تركية مثل حزب العمال الكردستاني من إيجاد ملاذ آمن في شمال العراق، والثاني، وهو الأهم، خفض التأثير على أكراد تركيا الذي يمكن أن ينجم عن النشاطات السياسية للأكراد العراقيين، الأمر الذي يتطلب احتواء الطموحات السياسية لأكراد العراق، التي من الممكن ان تدفعهم نحو الاستقلال بشكل مباشر[2]، هذا الحال استندت إليه السياسة التركية تجاه الأكراد في العراق قبل الحرب الامريكية في تعيين خطوط حمراء لا يمكن السكوت عن تجاوزها ورتبتها في أولوياتها الإستراتيجية وكالآتي[3]:-

أ . منع قيام دولة كردية على أي جزء من الأراضي التي يعُدها الأكراد "كردستان التاريخية"، تلك التي تشمل شمال العراق وغرب إيران

---

(1) المصدر نفسه، ص54.

(2) هنري ج. باركي، تركيا والعراق أخطار (وإمكانات) الجوار، تقرير رقم 141، (واشنطن: معهد السلام الأمريكي، 2005)، ص3.

(3) مصطفى اللباد، احتلال العراق وانعكاساته الإستراتيجية على تركيا ودورها في المنطقة، في كتاب:– احمد السيد نجار (تحرير)، نكبة العراق الآثار السياسية والاقتصادية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، الطبعة الاولى، 2003)، ص362.

وجنوب شرق تركيا، واعتبار ذلك خطاً احمر لا يمكن قبوله تحت أي ظرف وهي تأتي في المرتبة الاولى لدى تركيا.

ب . العمل على منع الأكراد من السيطرة على كركوك في حالة وقوع حرب.

تطورت السياسة التركيّة نتيجة صعود حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية، وتزامناً مع اهتمامه المتواصل بانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، أعطى الحزب وزناً للهوية الإسلامية في سياسته الخارجية، وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق، عاودت القضية الكردية الظهور وبشكل اكبر من السابق، فدفع القلق من هذه المسألة، تركيا إلى الالتفات نحو الشرق الأوسط، وبغية احتواء الخطر الكردي، عمدت تركيا إلى إقامة علاقات عمل وثيقة مع سوريا وإيران اللتين تعانيان أيضاً من القلق حيال المسألة ذاتها، وصارت تستخدم القوة العسكرية بين الحين والآخر باتجاه محافظات العراق الكرديّة[1].

فالهاجس الأكبر لدى تركيا من المسألة الكردية يكمن في وجود كتلة كردية كبيرة –حوالي 5 ملايين– على الجانب الآخر من الحدود في شمال العراق، وتنبع الخشية من هذه الكتلة من عاملين: الأول يتمثل بكون المنطقة الجغرافية لتواجد أكراد العراق محاذية بل امتداد للمنطقة الجغرافية التي يتواجد فيها أكراد تركيا، أما الثاني فيتجلى بكون أكراد العراق قد قطعوا شوطاً كبيراً في سبيل تجسيد هويتهم الثقافية وشخصيتهم القومية، ولا سيما حصولهم على الحكم الذاتي في مطلع السبعينيات، وازداد تبلور هذه الهوية بل اكتسابها أبعاداً سياسية وكيانية بعد حرب الخليج الثانية، وصولاً الى تشكيل

---

[1] بول سالم، الشرق الأوسط: مراحل تطور وتفكك النظام الإقليمي، أوراق كارنيغي، العدد 9، (بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2008)، ص15.

حكومة مستقلة وانتخاب برلمان وما الى ذلك من مؤسسات "دولة"[1] أتيحت الفرصة لتأسيسها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وتغيير شكل النظام فيه.

بالرغم من ذلك إلا أن تحسن العلاقات الامريكية – التركية وعودة تركيا للاقتراب من المشهد العراقي أظهرت جملة من المعطيات السياسية أهمها: اعتراف الحكومة التركية بالحكومات الأربع التي اعقبت الاحتلال الأمريكي في العراق وإقرارها بالدستور العراقي على ما فيه من إقرار صريح بفيدرالية الأكراد، والاعتراف بواقع إقليم كردستان وبواقع التحالف الأمريكي – الكردي، إلا أن هذا الاعتراف لم يمنع أنقرة من إعداد بعض الخطط العسكرية لإضعاف تجربة كردستان العراق وزعزعة استقرارهم فكان الرد الأمريكي سريعاً بعدم الموافقة على أي أعمال تركية تهدد استقرار كردستان العراق او تقوض الجهود الامريكية لبناء تجربة ديمقراطية في عموم العراق وفي كردستان بوجهٍ خاص، وتضمن الرد الأمريكي رسالة سياسية أرادت واشنطن إيصالها الى أنقرة، مفادها عدم المساس بتجربة إقليم كردستان العراق، وان أي حل عسكري تركي لن يكون على حساب أكراد العراق[2]، ولكن تركيا لا يروق لها تجربة كردية قوية في الأراضي العراقية وما يغضبها أكثر انطلاق عناصر حزب العمال الكردستاني من شمال العراق في قيامهم لشن عمليات إرهابية في تركيا الأمر الذي يسبب إحراجاً كبيراً لأكراد العراق تجاه تركيا.

---

(1) محمد نور الدين، النتائج والتداعيات تركيّاً، مصدر سبق ذكره، ص406-407.

(2) دهام محمد العزاوي، الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الاولى، 2009)، ص150 – 151.

والحاصل أن الحكومة التركية تدرك أن أكراد العراق في مأزق معنوي وهم يتعاطون مع هذا الملف فهم لا يمكن أن يتخلوا عن إخوانهم الأكراد في تركيا، وفي نفس الوقت لا يريدون إغضاب تركيا التي يمكنها عبر اتصالاتها الإقليمية والدولية وقوتها العسكرية أن تعرقل تأسيس كيانهم[1]، وبشكلٍ خاص إن لتركيا قواعد عسكرية تحتفظ بها في شمال العراق، وتتركز إحداها في محافظة دهوك على بعد 10 أميال من الحدود التركية – العراقية، بينما تتركز القاعدة الأخرى في "باميرني" على بعد 15 ميل من الحدود المشتركة داخل الأراضي العراقية، فضلاً عن قواعد أصغر حجماً شرق وغرب قاعدة "باميرني"، وتضم هذه القواعد وحدات من الفرق الخاصة ووحدات الدعم من مدرعات وطائرات هليكوبتر للنقل والهجوم، ويقدر عدد القوات التركية فيها بحوالي 5000 جندي[2].

أدت الأجواء الايجابية في العلاقات الأمريكية – التركية إلى التغيير الايجابي في تعامل تركيا مع حكومة إقليم كردستان العراق، ومنذ عام 2008 بدأت الحكومة التركية بالاتصالات المباشرة والمتنوعة مع حكومة اقليم كردستان، ففي تشرين الأول 2008 زار العراق كل من مبعوث تركيا الخاص إلى العراق مراد اوجليك، واحمد داود اوغلو مستشار رئيس الوزراء –آنذاك– والتقيا بمسعود البرزاني رئيس إقليم كردستان وكان هذا اللقاء الأول على مستوى رفيع بين المسؤولين الأتراك وقادة أكراد العراق.

---

(1) خالد السرجاني، حل المسألة الكردية التركية يمر عبر أربيل، صحيفة البيان، العدد 10513، 5 ربيع الآخر 1430هـ، 31 مارس 2009.

(2) إسلام جوهر وشادي عبد الوهاب، سياسة تركيا تجاه المشرق العربي (العراق وسوريا ولبنان)، مجلة أوراق الشرق الاوسط، العدد 43، (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، 2009)، ص160.

تزايدت علامات التقارب بين الحكومة التركية وحكومة إقليم كردستان، والتقى الرئيس التركي -آنذاك- عبد الله غول في آذار 2009 برئيس حكومة الإقليم نيجيرفان البرزاني، وتؤشر هذه الزيارة تطوراً مهماً في تعامل الأتراك مع أكراد العراق، والعلامة الأخرى في التقارب استعمال عبدالله غول لمصطلح كردستان مما يؤشر مغادرة مهمة لسياسة تركية قديمة تمثل عقوداً من الإنكار للهوية الكردية. قوبل هذا التغيير التركي بتغيير في موقف أكراد العراق من حزب العمال الكردستاني حينما دعا الرئيس السابق جلال الطالباني (كردي عراقي) حزب العمال بشكل واضح لإيقاف عملياته المسلحة بقوله:- "أما يلقون أسلحتهم أو يتركون أرضنا"، يضاف إلى ذلك توثيق التعاون في مجالي الطاقة والتجارة الذي اقره الطرفان، بضمن ذلك الاستثمارات التركية الكبيرة في إقليم كردستان[1].

وتبقى القضية الكردية أهم العوامل المؤثرة في سياسة تركيا تجاه العراق بخاصة ودول منطقة الشرق الأوسط بعامة، ما دامت هنالك طموحات قومية كردية تدعو للانفصال، وما دام هنالك انتهاك لحقوق الشعب الكردي في تركيا أو في باقي دول المنطقة الأخرى، ولن تنتهي النزاعات ما لم يتم نبذ التعصب القومي من مختلف الاطراف والتوجه نحو الإقرار بحقوقهم أسوة بباقي أبناء شعوبهم او الشعوب الاخرى.

[1] F. Stephen Larrabee, Troubled Partnership U.S.-Turkish Relations in an Era of Global Geopolitical Change, (Washington: The RAND Corporation, 2010), P 22-21.

ثانياً: الأقلية التركمانية في العراق

إن تركيا لها ارتباطات سياسية وثقافية واقتصادية وجغرافية وأخرى تاريخية وعرقية بالعراق خاصة بالتركمان[1]، الذين يأتون ثالث مجموعة عرقية في العراق بعد العرب والأكراد، وهم جزء مهم من المجتمع العراقي، ويشكل التركمان عاملاً مؤثراً في السياسة التركية تجاه العراق وان لم يكن الاهتمام به إلا منذ عهد قريب.

ولا يمكن لتركمان العراق أن يتغافلوا عن مخزون فكري واجتماعي يربطه ببلد كبير مثل تركيا، فضلاً عن بلدان أخرى ناطقة بالتركية، ومن الطبيعي أن يكون هناك شعور مشترك بالود والتفاهم والمشاركة في القيم الأدبية والثقافية التي تجمع بين الطرفين[2].

أصبحت تركيا تعتمد يوماً بعد يوم على الأقلية التركمانية العراقية، وقضية التركمان جديدة نسبياً على تركيا، فهي لم تبدأ في التعبير عن المطالبة بحقوق الأقلية التركمانية في العراق سوى في تسعينات القرن المنصرم، استندت الحكومة التركية الى أن التركمان يمثلون ثالث جماعة عرقية كبيرة في العراق، فرفعت لواء الدفاع عنهم وبخاصة مطالبتهم بتولي زمام الامور في مدينة كركوك. وفي إطار هذا الجهد، مارست تركيا دوراً حيوياً في إنشاء الجبهة التركمانية العراقية التي ترغب أن ينضوي التركمان تحت لوائها.

---

(1) مصطفى اللباد، هوية تركيا والعلاقة مع إيران، في كتاب: لقاء مكي (تحرير)،تركيا صراع الهوية، (الدوحة: مركز الجزيرة للبحوث والدراسات، 2006)، ص84.

(2) للمزيد ينظر:- أرشد الهرمزي، التركمان والوطن العراقي، (كركوك: مؤسسة وقف كركوك، الطبعة الثانية، 2003)، ص174-176.

بيد أن التركمان منقسمون: فهناك من يعارض تدخل تركيا وسيطرة الجبهة التركمانية العراقية ومنهم من يؤيدها، كما أن هناك اختلافات طائفية بين السنة والشيعة داخل جماعة التركمان، والمسألة التركمانية لم تمكن الحكومة التركية فحسب من كبح جماح طموحات الأكراد وطرح مطالبات بديلة بالنسبة لمدينة كركوك، بل أنها تزودها أيضاً بسبب (مشروع) للإبقاء على تدخلها في شمال العراق، فإذا أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على إزالة آخر ما تبقى من أثر لحزب العمال الكردستاني من العراق بحسب وعودها، من الممكن أن يصبح التركمان فعلياً ورقة التهديد الوحيدة التي يمكن أن تلوح بها تركيا في شمال العراق. تريد الحكومة التركية أن يكون للأقلية التركمانية رأي وكلمة بقدر الإمكان في تقرير مستقبل العراق والإمساك بزمام امور مدينة كركوك الغنية بالنفط[1].

فعملت تركيا على دعم التركمان سياسياً وتنظيمياً ليشاركوا في حكم العراق، وحاولت الضغط باتجاه تضمين نصوص الدستور العراقي الإقرار بحقوق التركمان ليعترف أن القوميات المشكلة للشعب العراقي هم: العرب والأكراد والتركمان، وليس العرب والأكراد فقط، فالتركمان الذين ينتشرون في مناطق مختلفة من العراق، ترى تركيا بأنهم سوف يشكلون في هذه الحالة قناة مناسبة يمكن عبرها المشاركة في رسم شمال العراق، والعراق كله بالنتيجة، ومن ثم مراكمة أوراق إضافية لعوامل قوة تركيا المؤثرة في الساحة العراقية[2].

---

(1) هنري ج .باركي، مصدر سبق ذكره، ص5.

(2) مصطفى اللباد، احتلال العراق وانعكاساته الإستراتيجية على تركيا ودورها في المنطقة، مصدر سبق ذكره، ص362-363.

لا تخفي تركيا حساسيتها للموضوع في مدينة كركوك المهمة حيث توجد فيها جماعة تركمانية كبيرة، وتعارض تركيا أية مساع لتغيير الوضع السكاني في المدينة أو ضمها إلى الإقليم الكردي، وان هذا التطور إذا تم فإنه سيشكل خطراً كبيراً يهدد امن العراق ووحدة أراضيه ووجودها على المدى الطويل، وترى تركيا انه إذا كان ولابد من إجراء استفتاء حول ضم المدينة إلى الإقليم الكردي من عدمه فيجب أن يشارك في الاستفتاء على مصير كركوك كافة العراقيين وليس فئة معينة، وان تكون مدينة كركوك رمزاً للاتحاد والتوافق بين كافة المجموعات الاثنية وبالتحديد التركمان والأكراد والعرب والآشوريين[1]، كما تبدي الحكومة التركية رغبتها بتأجيل الاستفتاء أملاً بتحديد وضع المدينة القانوني بوسائل أخرى ويبدي المسؤولون الأتراك نزعة حماية للأقلية التركمانية ويبدون قلقاً كبيراً إزاء التغييرات الديموغرافية في المدينة الدافعة باتجاه تكريدها[2].

يضاف إلى ما سبق إن وتركيا لها رؤية وأهداف طويلة المدى تجاه العراق، اذ تود رؤية إعادة ظهور دولة عراقية قوية وعلمانية قادرة على القيام بدور إقليمي مركزي يمكن ان يوازي الدور الإيراني. كما ان الأتراك يعتقدون ويتمنون بأن الدولة العراقية يجب أن تكون مركزية كما كانت[3]. لتتمكن من فرض سيطرتها بالشكل الذي يمنع حصول أي توجهات او تحركات داخلية تنعكس سلباً على تركيا.

---

[1] جريدة الرياض، العدد 13921، 11 رجب 1427هـ - 5 آب 2006م.

[2] عمر تشبينار، مصدر سبق ذكره، ص22.

[3] Henri J. Barkey , The US, Turkey, and the Iraq Conundrum, in book: Is The United States Losing Turkey?, (Washington: The Hudson Institute, 2007), P25.

فضلاً عن ذلك فإن تركيا تبادل حليفتها الولايات المتحدة الامريكية التي كانت تحتل العراق نفس النظر في مسألة الحاجة المتبادلة بينها للعمل داخل العراق، وتحقيقاً لهذا الأمر فقد وجدت الدولتان ان هنالك ثلاثة مجالات يمكن أن يتعاون فيها الطرفان معاً، هي:-

النواحي السياسية، إذ يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تساعد تركيا في الحفاظ على العلاقات التركية – الكردية على المسار الصحيح. كما تتعاون معها على خروج عناصر حزب العمال الكردستاني من الأراضي العراقية، والناحية السياسية الأخرى الأهم في المنظور الأمريكي هي ضرورة أن يكون الدبلوماسيون الأمريكيون أكثر إندماجاً في التعامل مع نظرائهم الأتراك في العراق خلال مرحلة ما بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق، كون الأتراك لهم علاقات أكثر فاعلية من علاقات الأمريكان مع الطوائف العراقية المختلفة، ما يعني ضرورة التنسيق بين الولايات المتحدة وتركيا في العراق لاسيما أن زيادة اشتراك تركيا في الساحة العراقية سوف يساعد أيضاً على تحقيق التوازن مع ايران في العراق والمنطقة.

أما على الناحيتين الاقتصادية والموارد الطبيعية، فإن تركيا هي الأكثر ازدهاراً والأقوى من الناحية الصناعية بين جميع الدول المجاورة للعراق. وتقدم تركيا طرق العبور من والى الأسواق الغربية، فضلاً عن الخروج إلى البحر الأبيض المتوسط بالنسبة للنفط والغاز العراقيين. تستفيد تركيا من موانئها الطريق المفضل لتصدير العراق لموارده النفطية، لأن مثل هذا الطريق يساعد تركيا على أن تكون مركزاً رئيساً لمرور أنابيب النفط والغاز. يضاف إلى ذلك أن المساعدة على تحسين وتطوير المشاريع التجارية المشتركة وطرق نقل النفط والغاز بين تركيا والعراق وإقليم كردستان هي

مصلحة أمريكية مباشرة، لما لها من تأثير سياسي كبير في ترسـيخ الهياكـل الفدرالية القائمة في العراق وتؤدي إلى تثبيت العلاقات التركية – الكردية لمدة طويلة وتحسين مستويات المعيشة في إقليم كردستان، وبالتالي تقليل الـدوافع الانفصالية[1].

---

[1] Henri J. Barkey, Turkey's New Engagement in Iraq: Embracing Iraqi Kurdistan, Special Report 237, (Washington: The United States Institute of Peace, 2010), P 14-16.

الفصل الرابع

سياسة تركيا تجاه الثورات العربية

الفصل الرابع

سياسة تركيا
تجاه الثورات العربية

اتسمت السياسة التركية بالتنوع والتغير تجاه التطورات المتسارعة التي شهدتها المنطقة العربية، وظهرت على شكل ثورات عارمة اطاحت بالعديد من الانظمة التقليدية التي حكمت شعوبها سنوات طوال، ونتيجة لاختلاف الحالات وطريقة التغيير وتنوع المعطيات في كل دولة عن الأخرى كان لزاماً على تركيا ان تضع في حسبانها التعاطي مع كل حالة بما يتناسب مع مصالحها ويحقق اهداف سياستها ويعزز مكانتها التي تهدف الى الحفاظ عليها في المنطقة العربية.

اعلنت تركيا منذ بداية الثورات العربية انها مع الشعوب الراغبة في الاصلاح، وتطور الموقف في بعض الحالات الى دعوة حكومات الدول، التي شهدت مطالبات التغيير من قبل شعوبها، الى الاصلاح والاستجابة لمصالح الشعوب، ثم تطور الموقف التركي ليتم الاعلان عن دعم الثورات العربية، وهذهِ السياسات مبنية على اساس ما تحققه من المصالح التركية، الامر الذي أكده رئيس الوزراء التركي –آنذاك– رجب طيب اردوغان بقوله: "ان سياسة تركيا لا تمليها التعليمات، بل المصالح الوطنية"[1]. بينما ذهب احمد داود

---

[1] صدام احمد سليمان الحجاحجة، دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الاستراتيجية للعلاقات العربية-التركية في فترة 2002-2010، رسالة ماجستير، (عمان: كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، 2011)، ص146.

أوغلو بالنظر الى القيم المرتكزة على الديمقراطية والشرعية الشعبية على انها اساس سياسة تركيا تجاه الانتفاضات في الشرق الاوسط[1].

بيد ان هذه الثورات وضعت مبادئ السياسة التركية محل اختبار بسبب تعقد المتغيرات الناتجة عنها مما ادى الى تعرضها لصعوبات اعاقت ما كانت تهدف الى تحقيقه الحكومة التركية من خلالها.

ويتطلب التعرف على سياسة تركيا تجاه الثورات العربية مراجعة محددات السياسة التركية ازاء هذه الثورات، ومن ثم تناول سياسة تركيا تجاه كل حالة منها على حدة، التي كانت هذه المحددات سبباً في اعتماد هذهِ السياسة وتبني هذه المواقف المختلفة حيالها، ومن ثم الاثار المترتبة على السياسة التركية نتيجة الانعكاسات والتأثيرات التي ظهرت جرّاء هذه الثورات.

وسيت تناول هذا الموضوع من خلال ثلاث مباحث وكالآتي:

الاول: محددات السياسة التركية تجاه الثورات العربية

الثاني: طبيعة المواقف التركية من الثورات العربية

اما الثالث فهو: انعكاسات الثورات العربية على مبادئ السياسة التركية

---

[1] Ahmet Davutoğlu, Principles of Turkish Foreign Policy and Regional Political Structuring, Third Edition, (Ankara: International Policy and Leadership Institute, 2012), P8

المبحث الاول
محددات السياسة التركية
تجاه الثورات العربية

تعاملت تركيا مع المتغيرات الحاصلة في منطقة الشرق الاوسط على انها احداث مهمة لابد من التكيف معها واستثمار نتائجها لا مواجهتها او الوقوف ضد تيارها، وبالتالي يتطلب الامر التأقلم معها والتكيف مع تطوراتها بما يحقق المصالح التركية، وكل هذا مرهون بمجموعة من المحددات التي ترسم شكل السياسات والمواقف التركية إزاء الثورات العربية بشكل خاص ومنطقة الشرق الاوسط بمعطياتها الجديدة بشكلٍ عام.

اولاً: المحددات الداخلية

تؤثر في سياسة تركيا تجاه الثورات العربية مجموعة من المحددات الداخلية تتجلى بـــ:-

1. هناك اتجاه يتبناه قطاع عريض من التيارات السياسية المحسوبة على الاتجاه الاسلامي يرى بأن تركيا جزء طبيعي من منطقة الشرق الاوسط، وترتبط مع العالم العربي برابط حضاري عريق لا يمكن تجاهله، ولا يمكن تجاهل ما يجري في عموم المنطقة انطلاقاً منه، وان اي تغيير يمكن ان يحصل لا بد ان يكون له تأثير في مختلف الاطراف، ويظهر اصحاب هذا الاتجاه ردود افعال معارضة للسياسات السلبية التي تتعامل بها بعض انظمة الدول العربية القمعية مع شعوبها، ولا سيما تلك السياسات المتخذة ضد الجماعات الاسلامية[1].

---

[1] برهان كور أوغلو، الموقف التركي من الثورات الشعبية في الدول العربية، 15 آذار 2011، متاح على الرابط الالكتروني:
www.aljazeera.net/NR/exeres/C69E0497-FC63-4195-82F7-E48769A8D272.htm

فما كان من الحكومة التركية الا محاكاة هذا التيار العريض، الذي تأثر بأحداث الثورات العربية بعامة والثورة السورية بخاصة باتخاذها مواقف مع الشعوب وضد الانظمة، لاسيما وان الحكومة التركية ذات الطبيعة الاسلامية القائمة على الاغلبية السنية للحزب الحاكم في تركيا قد ساهمت في تحول الموقف بعيداً في مجال التعامل مع الثورة السورية، عن نظام الاسد الذي يخضع للسيطرة والرقابة الصارمة من قبل عشيرة من الطائفة العلوية التي تمثل اقلية[1] بالنسبة للشعب السوري.

2. أدت الجذور الاسلامية لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا الى دعم الثورات العربية كون الاحزاب والحركات الاسلامية القريبة من هذا الحزب هي المرشحة للوصول الى السلطة في بلدانها، وهو ما حصل فعلاً في مصر وتونس وليبيا، والحالة التونسية اقتربت كثيراً في التجربة والطروحات التي تبناها حزب النهضة الحاكم، من تجربة وطروحات حزب العدالة والتنمية التركي[2].
3. هنالك مخاوف جدية لدى الاتراك من ان تؤدي تطورات الاحداث في دول "الربيع العربي" وفي مقدمتها سوريا، الى بروز اوضاع جديدة، أو تحفيز مصادر تهديد داخلية في تركيا يمكن ان تؤثر جدياً في مستويين محتملين من الصراع، المستوى العرقي، والمستوى المذهبي[3].

---

[1] Asli Aydintasbas, Turkey's New Policy on Syria, Policy Watch, No. 1856 (Washington DC: The Washington Institute for Near East Policy, October 4, 2011), P2.

[2] Soner Cagaptay and David Pollock, Whatever Happened to "The Turkish Model"? Fikra Forum, (Washington DC: The Washington Institute for Near East Policy, January 7, 2013), P3.

[3] عقيل محفوض، سوريا وتركيا: نقطة تحول " أم رهان تاريخي"، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص41.

4. للاعتبارات الامنية اثر كبير في تحديد المقاربة التركية إزاء ثورات "الربيع العربي"، بسبب ظهور بيئة أمنية مغايرة تتصف بحالة من عدم الاستقرار، وبروز ظواهر أمنية وتهديدات بدت وفق الادراك التركي مرتفعة الحدة، ولا سيما في الحالة السورية بما تتضمنه من إمكانية تأجيج القضية الكردية في تركيا نتيجةً لاحتمالية سعي اكراد سوريا الى تأسيس اقليم حكم ذاتي.

وكان لتدفق اعداد هائلة من اللاجئين السوريين الى الاراضي التركية نصيب من التعقيدات الامنية في المنظور التركي، فضلاً عن تداعيات الازمة السورية على الوضع الداخلي في تركيا وامكانية انتقال الازمة الى الحدود الجنوبية اذا ما خرج الوضع الامني السوري عن السيطرة[1]. كما يُعد ملف حزب العمال الكردستاني العامل الاكثر تعقيداً في حسابات الحكومة التركية، كونها قد حققت تقدماً كبيراً – في المرحلة السابقة – في مجال سعيها في التفاوض مع عناصر الحزب من اجل ادماجهم في الحياة السياسية ونزع سلاح الحزب، بيد ان تعقيدات الازمة السورية قد اصابت صميم سياسة الحكومة التركية في هذا الميدان، واتخذت عمليات مقاتلي حزب العمال الكردستاني منحى خطيراً، فتمكنوا من شن العديد من العمليات النوعية التي تسببت في مقتل اعداد كبيرة من الجنود والمدنيين الاتراك، مما اثارت هياج البيئة القومية المتشددة في تركيا. واصبح حزب العمال بمثابة ورقة ضغط يستخدمها النظام السوري ضد تركيا للحد من مواقفها المؤيدة للثورة السورية

---

[1] محمد عبدالقادر خليل، التداعيات الامنية للثورات العربية على تركيا، صحيفة الاهرام، 24 آب 2012، متاح على الرابط الالكتروني:-
http://www.ahram.org.eg/archive/Strategic-issues/News/167305.aspx

والمناهضة له[1]. بيد ان الحكومة التركية قد تمكنت مؤخراً من عقد اتفاق مع الحزب لإيقاف نشاطاته العسكرية، لتنهي بذلك فاعلية هذه الورقة.

5. أدت وتؤدي التطورات الحاصلة في المنطقة العربية الى الغاء العديد من الاتفاقيات الاقتصادية التي ابرمتها تركيا مع الانظمة العربية التي انهارت أو تلك التي على وشك الانهيار، كما ان اي احداث سلبية تحصل فإنها تسبب بخفض نسبة النمو وتقلص الصادرات التركية وتزيد كلفة وارداتها وبخاصة البترولية منها، في ظل ارتفاع اسعار النفط التي ترافق حدوث اي اضطرابات في المنطقة، وهو الامر الذي قد يؤثر في برامجها التنموية في وقت تواصل فيه نموها الاقتصادي، لاسيما ان تركيا قد حققت تقدماً كبيراً في مجال علاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية اذ بنت شراكات اقتصادية وفتحت اسواق ومناطق تجارة حرة مع عدد كبير من دول المنطقة، وارتفع حجم التبادل التجاري معها من 7 مليارات الى نحو 37 مليار دولار[2]، اما في حال وصول انظمة تثمن وقوف تركيا الى جانبها وتحقق استقراراً سياسياً في دولها فإن تركيا ستحقق انجازات اقتصادية اكبر مما استطاعت تحقيقه في المرحلة السابقة مما يعود عليها بالنفع الاقتصادي الكبير.

---

[1] بكر صدقي، الثورة العربية والدور التركي، محددات وآفاق، (بيروت: مؤسسة هينرش بُل – مكتب الشرق الاوسط، 2012)، ص2-3.

[2] علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من الازمة السورية: الابعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)، ص19.

ثانياً: المحددات الخارجية

لم تكن المحددات الداخلية المؤثر الوحيد في سياسات تركيا تجاه الثورات العربية، بل هنالك محددات تنبع من محيطها الاقليمي وعلاقاتها الدولية كانت سبباً في طبيعة المقاربة التركية من تطورات "الربيع العربي"، يمكن تناولها بالشكل الآتي:-

1- المحدد الامريكي:

ترتبط تركيا بعلاقات وثيقة وقديمة مع الولايات المتحدة الامريكية، وبالرغم من تعرض هذهِ العلاقات الى مراحل فتور نتيجة اختلاف مواقف الدولتين حيال بعض القضايا الا ان الحاجة المتبادلة تحدوهما على مراجعة هذهِ المواقف لتعود علاقات البلدين الى شكلها الاستراتيجي.

ومنذ وصول ادارة باراك اوباما الى البيت الابيض بدأت حقبة جديدة من العلاقات الثنائية التركية – الامريكية تميزت بتطابق وجهات النظر بشأن المشكلات الاقليمية، حتى ان اوباما وصف تعاون البلدين بـــ"الشراكة النموذجية" التي تتطلب ان تستند علاقات الدولتين الثنائية على اساس التفاهم والتعاون المتبادلين، وتتيح "الشراكة النموذجية" فرصاً لتعاون اكثر تنوعاً في مختلف المجالات: عسكرياً وتكنولوجياً ودبلوماسياً واقتصادياً... الخ، وتدعو الشراكة النموذجية الشركاء لان يعملوا بشكل وثيق جداً من أجل تدارك اي سوء فهم او اي تصور خاطئ تجاه اي من القضايا التي تهم الطرفين، وذلك كله مبني على اساس الحاجة المتبادلة للدولتين[1].

---

[1] يُنظر: طه اوزهان، تركيا واسرائيل والولايات المتحدة في اعقاب ازمة اسطول الحرية، مجلة رؤية تركية، للعدد 1، (انقرة: مؤسسة «ســتا» للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 2012)، ص26-27.

استناداً الى هذهِ الشراكة وانطلاقاً من ادراك انقرة بأن تركيا "قوة اسلامية" خالصة في الشرق الاوسط، لكنها معزولة عن الغرب، فإن ذلك يجعلها اشبه بدولة مزدهرة وضخمة ولكن بدون اي قيمة حقيقية للأمن الاقليمي، الامر الذي ادركته الحكومة التركية وعرفت ان دورها يتعزز في الشرق الاوسط عندما تكون قوة اسلامية تحظى بروابط قوية مع الغرب وبخاصة الولايات المتحدة الامريكية وتمتلك تقنيات الناتو وامكانياته، الوضع الذي يتمحور حول المصلحة الذاتية لتركيا، ويمنحها وضعاً أمنياً افضل في منطقة مضطربة كالشرق الاوسط[1]. ونتيجة للتحولات الكبيرة والتغيرات في الانظمة التقليدية التي شهدتها المنطقة تعزز التنسيق المشترك بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية وموائمة السياسات حول مجموعة من القضايا بدءاً من ليبيا وحتى سوريا. وجرت اتصالات عديدة بين رجب طيب اردوغان وباراك اوباما للتباحث حول الازمة السورية والقضايا الاقليمية الاخرى، والاتفاق على ضرورة العمل المشترك للدولتين في معالجة القضايا والتطورات التي تشهدها المنطقة[2]، كما جرى الاتفاق على القيام بعمل مشترك في مجلس الامن، فضلاً عن طرح مشروع اقامة منطقة حظر طيران فوق سوريا لحماية المدنيين من قمع النظام، والعمل على تحرك دولي مماثل لتحرك مجلس الامن تجاه ليبيا[3].

---

[1] Soner Cagaptay and David Pollock, Whatever Happened to "The Turkish Model"?, op. cit ،p2.

[2] Readout of the President's Call with Prime Minister Erdogan of Turkey, 11/8/2011, at link: www.whitehouse.gov/the-press-office/2011/08/11/readout-presidents-call-prime-minister-erdogan-turkey

[3] عقيل محفوض، مصدر سبق ذكره، ص28.

هكذا اتجهت تركيا في ظل بيئتها المتغيرة الى المزيد من تعزيز الترابط وتكثيف التعاون والعمل المشترك مع الولايات المتحدة الامريكية ادراكاً منها بأهمية اعادة النظر في تحالفاتها، فانضمت تركيا الى الولايات المتحدة الامريكية في التحالف الدولي لإسقاط نظام القذافي وانجاح الثورة الليبية، ومساندة الثوار السوريين وتقديم الدعم لهم[1].

2- المحدد الاوروبي:

تأثرت مواقف تركيا وسياساتها إزاء الثورات العربية بشكلٍ كبير بموقف الاتحاد الاوروبي من هذهِ الثورات، وحاولت الحكومة التركية ان تكون سياساتها قريبة ان لم تكن متماثلة مع السياسة الاوروبية ومقاربتها من تطورات "الربيع العربي" بسبب ما تمليه عليها مصالحها الرامية الى تحقيق الانضمام الى الاتحاد الاوروبي وتعزيز مكانتها في الساحة الاوروبية والحفاظ على مصالحها واثباتاً لمصداقية "نموذجها" المقدم للغرب والمنطقة.

كما ان التعاون مع الاتحاد الاوروبي للعمل في المنطقة هو مفيد لتركيا اذ تستفيد الحكومة التركية من المزايا المالية وقدرات المؤسسات الاوروبية في تحقيق مصالحها في منطقة الشرق الاوسط، مثلما تُثبت مصداقيتها للاتحاد الاوروبي حينما تقف الى جانب الشعوب العربية في ثوراتها وتدعمها في مجال مطالبها لتحقيق الديمقراطية والحصول على حريتها وادارة شؤونها. كما ان تركيا تهدف الى ان تقدم نفسها كممثل اقليمي لأوروبا في منطقة الشرق الاوسط، مما يزيد من قوة مساومتها في مفاوضات انضمامها للاتحاد

---

[1] Soner Cagaptay, Syria and Turkey: The PKK Dimension,(Washington DC: The Washington Institute for Near East Policy, April 5, 2012) , p 1-2.

الاوروبي[1]. فنجد الموقف التركي لا يختلف عن الموقف الاوروبي من الثورات العربية ابتداءاً من تونس مروراً بمصر وليبيا واليمن وصولاً الى سوريا.

3- المحدد العربي:

حققت تركيا في العقد الاخير علاقات متميزة مع الدول العربية، معتمدةً في ذلك على قوتها الاقليمية الناعمة، واصبحت تركيا تشارك بفاعلية وانتظام في مؤتمرات القمة العربية وتشترك مع الدول العربية في التباحث حول قضايا المنطقة، وتعتز انقرة بهذهِ المكانة وتأخذ الرأي العام العربي في حساباتها عند صياغة سياستها الخارجية بما في ذلك سياستها نحو الثورات العربية[2]، كما إن الدول العربية وفي مقدمتها دول الخليج العربي دعمت الدور التركي في مساندة الشعوب الثائرة ضد الانظمة التقليدية، ربما بسبب الاحساس بالفارق في القوة المادية والمعنوية، أو لموازنة التأثير الايراني في المنطقة، او لقوة تركيا وقربها من الغرب، ولأنها مصدر غير عربي ومن ثم فهي اكثر أماناً بالنسبة الى عدد من الدول العربية، وهكذا برز التنسيق بين تركيا وعدد من الدول العربية لمزيد من الانخراط المشترك في الازمتين الليبية والسورية[3].

---

[1] Marleen VERHAGEN, A “Turkish Model”in the Middle East?: Consequences of the Arab Spring for Turkey’s regional position and international partnerships, WORKING PAPER, No: 5, (Ankara: ECONOMIC DEVELOPMENT FOUNDATION, 2012), P8.

[2] Soner Cagaptay, Changed Prospects for Turkish Military Intervention in Syria, Policy Watch, NO. 1925, (Washington DC: The Washington Institute for Near East Policy,April 12,2012),P1-2.

[3] للمزيد يُنظر: عقيل محفوض، مصدر سبق ذكره، ص33-34.

وبذلك فأن التأييد العربي للسياسة التركية يزيد من فاعلية التأثير التركي في تطورات المنطقة، وبالمقابل تحصد تركيا المزيد من تعزيز مكانتها وعلاقاتها السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية سواء في الدول التي تعاونت معها تركيا لدعم الثورات كدول الخليج العربي او مع دول "الربيع العربي" التي ساندتها تركيا.

4- المحدد الايراني:

ساهمت التحولات المفصلية لمنطقة الشرق الاوسط في ابراز نذر التنافس بين المشروعين التركي والايراني بدءاً من القوقاز وآسيا الوسطى، مروراً ببلاد الشام والعراق ودول مجلس التعاون الخليجي وانتهاءاً بأفريقيا، وفي ظل هذهِ التحـــولات التي سببتها الثورات العربية تأثرت العلاقات التركية - الايرانية نتيجةً لتناقض المشاريع وتباين المواقف بشكلٍ كبير، وظهر التوتر جلياً بين البلدين وتفاقمت ازمة الثقة بينهما[1].

وبسبب التقييم المختلف لكل من تركيا وايران للثورات العربية بشكلٍ عام والثورة السورية بشكل خاص، وطبيعة العلاقة لكل منهما مع النظام السوري، والموقف المتخذ منه، والاجراءات المتعارضة لكلا الدولتين تجاه هذهِ الثورات، فقد بدا الصراع بينهما واضحاً في عموم منطقة الشرق الاوسط، ففي الوقت الذي انحازت فيه تركيا للمعارضة السورية ودعمتها، برهنت ايران على موقفها بطريقة حازمة واعتبرت النظام السوري خطاً احمر لا يمكنها التخلي عنه وان تطلب الامر تحمل تبعات الخلاف مع تركيا او غيرها من الدول. وذلك مصحوب بشن هجمة اعلامية مناوئة لتركيا واتهامها بدعم

---

[1] يُنظر:- بشير عبدالفتاح، تركيا وايران والازمة السورية، مجلة أوراق الشرق الاوسط، العدد57، (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، 2012)، ص101-102.

ما اسمته ايران "جماعات ارهابية" مسلحة داخل سوريا، وان تركيا تنفذ السياسات الامريكية والاسرائيلية في المنطقة، وتصاعدت حدة الخطاب الايراني الى درجة تهديد تركيا في حال استمرارها بدعم الثوار السوريين. وترافق ذلك مع فتح ملف حزب العمال الكردستاني الذي ارتفعت وتيرة العمليات التي يشنها داخل تركيا بدفع ودعم ايراني – سوري كوسيلة ضغط وابتزاز ضد تركيا لتتراجع عن مواقفها[1].

وصار الموقف الايراني من الثورات العربية عقبة مؤثرة لا تتجاهلها تركيا في سياساتها تجاه هذهِ الثورات.

5- المحدد الروسي:

صاغت روسيا موقفاً معارضاً للثورات العربية وانحازت للأنظمة ضد الشعوب المطالبة بالتغيير، وكان الموقف الروسي اكثر وضوحاً في الازمتين الليبية والسورية، ويُفسر هذا الموقف بأنه مرتبط بأسباب سياسية تتعلق بمكانة روسيا المتراجعة في ظل الزعامة الامريكية للعالم، التي ترغب روسيا باستعادتها، والتنافس مع القوى الغربية في أهم مناطق العالم حيوية وأهمية في منطقة الشرق الاوسط، واسباب اقتصادية تتعلق بما خسرته روسيا من عقود تجارية واستثمارية في ليبيا بعد اسقاط نظام القذافي، وما تخشى ان تخسره في حال سقوط نظام الاسد في سوريا، الذي ترتبط معه بعلاقات اقتصادية تُعد الاكبر – في علاقاتها– من نوعها وتنوعها في منطقة الشرق الاوسط. واسباب جيو– ستراتيجية تتعلق بموقع سوريا الذي يمنح روسيا موطئ قدم

---

[1] يُنظر: علي حسين باكير، الثورة السورية في المعادلة الايرانية – التركية: المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص17–19.

مهم على شواطئ البحر المتوسط، ويتيح منفذاً لأسطولها البحري المتمركز في البحر الاسود[1].

شهدت العلاقات التركية - الروسية في العقد الاخير تطورات كبيرة ورجحت كفة التعاون على التنافس، وصارت روسيا من كبار الشركاء التجاريين لتركيا، وتعززت الصلات الاقتصادية بين البلدين بمختلف جوانبها استثمارياً وتجارياً وسياحياً فضلاً عن الطاقة وامنها وممرات نقلها[2].

ونظراً لهذه العلاقات مع روسيا وبسبب الموقف الروسي المختلف مع سياسة تركيا تجاه الثورات العربية فان روسيا ستأثر على الموقف التركي من تطورات "الربيع العربي" ولن تتجاهل تركيا جارتها الاقوى - روسيا - في صياغة سياستها إزاء الدول العربية[3]. وعلى اقل تقدير عدم خلق مشاكل معها قدر الامكان.

---

[1] للمزيد من التفاصيل يُنظر: وحدة تحليل السياسات، التوازنات والتفاعلات الجيو ستراتيجية والثورات العربية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص14-15، ص28-29.

[2] Sally McNamara, Ariel Cohen, and James Phillips, Countering Turkey's Strategic Drift, Backgrounder, No. 2442, (Washington DC ; The Heritage Foundation, July 26, 2010), p 5.

[3] Soner Cagaptay, Changed Prospects for Turkish Military Intervention in Syria, op. cit, p 1.

المبحث الثاني
طبيعة سياسة تركيات
تجاه الثورات العربية

اختلفت سياسة تركيا ازاء ثورات "الربيع العربي" من دولة الى اخرى، وبحسب خصوصية كل دولة واختلاف معطياتها عن غيرها، وتأثيرها على المصالح والسياسة التركيتين:-

اولاً: الثورة التونسية

طغى عنصري المفاجئة والسرعة على الثورة التونسية وعلى المواقف الاقليمية والدولية منها، الامر الذي انعكس بدوره على تركيا، التي لم تتوقع ان تفضي احداث الساحة التونسية الى نتائج سريعة وحاسمة، فاتخذت موقف التقرب وعدم التدخل في الاحداث.

بيد ان انحسام الموقف في نتائجه لصالح الشعب وهروب زين العابدين بن علي خارج البلاد، نتج عنه اعلان تركيا دعمها للثورة التونسية، وخطّت تركيا سياسة توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية مع النظام الجديد في تونس، وقدمت الدعم الاقتصادي له، بحيث وقّعت الدولتان اربع اتفاقيات تعاون بينهما، وقدمت تركيا قرضاً بقيمة نصف مليار دولار لانعاش الاقتصاد التونسي، وتم الغاء نظام التأشيرات بينهما، كما تم الاتفاق على اقامة مناطق تجارة حرة وتفعيل العمل في مختلف المجالات الاقتصادية الاخرى[1].

---

[1] يُنظر: محمد عبدالقادر خليل، الربيع العربي... تركيا في شرق اوسط جديد، (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2012)، ص20-21.

ثانياً: الثورة المصرية:

حسمت تركيا موقفها منذ انطلاق الثورة في مصر يوم 25 كانون الثاني 2011 بتأييد الثوار وراهنت على نجاح الثورة، وقام أردوغان بعد 6 ايام من انطلاق الثورة، بدعوة الرئيس المصري -حينها- حسني مبارك للاستجابة لتطلعات شعبه والتخلي عن الحكم، الامر الذي يؤكد على الرهان والقرار التركيين بنجاح الثورة المصرية، والاستثمار في العلاقات مع مصر ما بعد الثورة.

وكانت القاهرة محطة لزيارات متعددة ابتدأها احمد داوود اوغلو ثم تبعه رجب طيب اردوغان في ايلول 2011 على رأس وفد وزاري عالي المستوى برفقة عدد كبير من رجال الاعمال، تبعها عقد العديد من الاتفاقات الاقتصادية والتعاونية بين الدولتين. الامر الذي يدل على حرص تركيا في توثيق العلاقات مع مصر، ورغبتها بتشكيل تحالف معها في المنطقة، وذلك ما وصفه اوغلو بأن: "بلاده ستتحالف مع مصر الجديدة لتأسيس محور ديمقراطية جديدة في الشرق الاوسط بين الدولتين الاكبر في المنطقة"[1].

ثالثاً: الثورة الليبية

اتسم الموقف التركي من الثورة الليبية في البداية بـــ "المهادنة" نظراً لما يربط البلدين من علاقات اقتصادية وسياسية، وتمكنت تركيا عن طريق موقفها هذا من اجلاء 30 الف مواطن تركي يقيمون في ليبيا دون ان يلحق الضرر بهم كما تمكنت من اجلاء 5 آلاف من رعايا 57 دولة من بينها الولايات المتحدة الامريكية. ويرى الاتراك ان سياسة "المهادنة" هذه لم تمنعهم

---

[1] يُنظر: محمد عبدالقادر خليل، الربيع العربي... تركيا في شرق اوسط جديد، مصدر سبق ذكره، ص21.

من الطلب من الرئيس الليبي –وقتها– معمر القذافي بالتنحي عن الحكم ولكن بصورة سرية.

وتحولت تركيا بعدها الى مرحلة الوساطة بين نظام القذافي والمعارضة من أجل حقن الدماء ومنع التدخل الاجنبي، ونتيجة لفشل هذه الوساطة بدأت مرحلة جديدة من السياسة التركية[1] تتسم بوقوف الاتراك الى جانب الثوار الليبيين.

وبعد تنامي العنف في ليبيا وازدياد مجازر نظام القذافي ضد المدنيين ساندت الحكومة التركية قرار مجلس الامن رقم 1973 الذي يجيز اقامة حظر جوي على ليبيا وفرض حظر الاسلحة والقيام بأعمال الاغاثة الانسانية، وبالرغم من اعتراض تركيا على شن عمليات عسكرية لقوات الناتو لحماية المدنيين من هجمات نظام القذافي، الا انها وافقت فيما بعد على تولي الناتو القيادة والسيطرة على العمليات العسكرية المتصلة ببنود قرار مجلس الامن رقم 1973. واعطيت تركيا حق تشغيل ميناء ومطار بنغازي اللذين يسيطر عليهما الثوار لتسهيل ايصال المساعدات الانسانية[2].

وتمكنت تركيا بعد نجاح الثورة الليبية من توطيد العلاقات مع نظام الثورة بشكل كبير وعلى مختلف الصعد السياسية والاقتصادية.

رابعاً: الثورة اليمنية:

---

[1] عائشة كربات، محددات الدبلوماسية التركية ازاء الثورات العربية: ليبيا نموذجاً، صحيفة الاخبار، العدد 1372، 25 آذار 2011، ص32.

[2] استيفن فلانجان، اولويات خاطئة: التقييمات التركية للقوة الامريكية، سلسلة ترجمات الزيتونة، العدد 69، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تموز 2011)، ص14-15.

لم تهتم تركيا بالأحداث الجارية في اليمن كما الاهتمام بما جرى في تونس ومصر وليبيا، ولم يكن الموقف التركي سوى تحايا عابرة من السياسيين الاتراك يوجهونها الى الثوار اليمنيين بين الحين والاخر. فضلاً عن تأييد تركيا للمواقف والمبادرات الخليجية الرامية لحل الازمة وتنحي الرئيس اليمني علي عبدالله صالح عن الحكم.

وبعد ان حققت الثورة نتائجها بعزل صالح عن السلطة، اتجهت تركيا نحو اقامة تعاون اقتصادي مع اليمن، وقام الرئيس التركي عبدالله غول في كانون الثاني 2011 بزيارتها، وتم اثناء هذه الزيارة توقيع اتفاق مشترك لإلغاء تأشيرات الدخول بين مواطني الدولتين[1].

خامساً: الثورة السورية:

بدت الازمة السورية اكثر تعقيداً في الحسابات السياسية التركية حتى رأت فيها ازمة داخلية تركيّة نظراً للتداعيات التي نتجت عنها وانعكس تأثيرها على مختلف نواحي الحياة في تركيا، التي اعتمدت سياسة التدرج في تعاملها مع تطورات الازمة السورية.

اذ كان الموقف التركي عند انطلاق الانتفاضة الشعبية السورية في منتصف اذار 2011 وحتى منتصف نيسان من العام ذاته، قائم على اساس ابداء النصح والارشاد للنظام السوري من اجل القيام بالإصلاحات والاستجابة للمطالب الشعبية، وتم اصدار العديد من البيانات التركيّة والاتصالات الرسمية المتجهة من انقرة لحث النظام السوري على ذلك.

---

[1] يُنظر: محمد عبدالقادر خليل، تركيا وثورات الربيع العربي، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح على الرابط الالكتروني:
www.acpss.ahramdigital.org.eg/news.aspx?serial=86

وبعد ان رأت تركيا عدم استجابة النظام السوري لنصحها ولمطالبات شعبه بالتغير واستخدامه للقوة من اجل قمع المتظاهرين بدأت منذ منتصف شهر نيسان 2011 بإعادة تقيم موقفها، واصدرت بياناً يوم 24 نيسان 2011 تعليقاً على احداث "الجمعة العظيمة" في 22 نيسان 2011 التي راح ضحيتها مئات من القتلى والجرحى جراء استعمال القوة من قبل النظام السوري، وابدت تركيا قلقها الشديد من هذه الاحداث، ودعت الى ضبط النفس من اجل عدم تكرار مثل هكذا احداث[1].

وبعد تطور الاحداث وتفاقم المشاكل وافراط النظام السوري باستخدام القوة تجاه المتظاهرين اتخذ الموقف التركي منحى جديداً متمثلاً بانتقاد نظام الاسد والانحياز الى جانب الشعب، وتم الاعلان عن ان الازمة السورية لم تَعُد تخص سوريا فقط وانما اصبحت مسألة داخلية تركيّة ايضاً، وان تركيا على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي في سبيل حل هذه الازمة[2].

وبدأت تركيا تدعم المعارضة السورية مادياً ومعنوياً، واستضافت مؤتمراتها، وسعت الى التنسيق مع جامعة الدول العربية والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي بغية دعم المعارضة وتقوية موقفها من جهة، وفرض العقوبات الاقتصادية والسياسية على نظام الاسد من جهة اخرى.

واستناداً الى تباين المواقف التركية في تعاملها مع الثورات العربية من دولة الى اخرى، فقد تعددت التفسيرات التي تعالج هذا الموقف، فهناك

---

(1) يُنظر: علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من الازمة السورية... الابعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)، ص7-11.

(2) يُنظر: المصدر نفسه، ص13-15.

تفسيرات تذهب الى وجود طابع براغماتي تركي يرتكز على اساس تغليب مصالح تركيا الاقتصادية، وهناك تفسير يقوم على اساس وجود ارتباك في سياسة تركيا الخارجية نتيجة وقوعها في اسار سياساتها التوازنية وعدم انحيازها بوضوح لمطالب الشعوب بالتغيير، ويذهب تفسير اخر الى وجود ارتباك وتخلي عن الاسس التوازنية برؤية العمق الاستراتيجي بتدخلها في الشؤون الداخلية لدول المنطقة وانحيازها لأطراف دون اخرى، في اشارة الى المرجعية الاسلامية لحزب العدالة والتنمية، وارتباطه بالإخوان المسلمين في الدول العربية. فيما يذهب تفسير اخر الى اعتبار ان المواقف التركية تتبع الى حدٍ كبير مواقف العواصم الغربية[1].

اما التفسير الرسمي التركي فإنه يبدو اكثر شمولية ومرونة، بحيث يؤكد اتفاق المواقف التركية مع الرؤية الحاكمة لسياستها الخارجية بشكلٍ عام، وسعيها الحثيث لتحقيق مصالحها الوطنية ومصالح جميع الاطراف في اطار اعطاء الاولوية للاستقرار في المنطقة، مع التأكيد على ان تحقيق الاستقرار مرهون بدعم الاصلاحات الديمقراطية، ويفسر الخطاب الرسمي ان اختلاف الاليات التركية من حالة الى اخرى، متأتي من التقديرات التركية لطبيعة كل حالة وما ينتج عنها من نتائج وتداعيات، كما متطلبات الموازنة بين الحرية والامن/ الاستقرار فيها، انطلاقاً من طبيعة التركيبة الاثنية للمجتمعات المختلفة، ومستوى استجابة قيادات النظم المعنية، ودوافع الاطراف الخارجية

---

[1] علي جلال معوض، الارتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، للعدد 185، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2011)، ص61-62.

من التدخل، وتقدير حدود امكانيـــة تركيـــا وقدرتها على التأثير في كل حالة[1].

وبناءاً على ما تقدم كله تتضح لنا المحددات المؤثرة في سياسة تركيا ومواقفها من الثورات العربية، فضلاً عن طبيعة المواقف التركية من هذهِ الثورات التي أخذت طابعاً مختلفاً من حالةٍ الى اخرى في ضوء ما تمليه عليها المصالح المختلفة والمتنوعة.

---

[1] صدام احمد سليمان الحجاحجة، مصدر سبق ذكره، ص149-150.

المبحث الثالث

انعكاسات الثورات العربية

على مبادئ السياسة التركية

خضعت سياسة تركيا بما حملته من مبادئ وما تضمنه من أهداف الى اختبارٍ حقيقي اثناء وبعد الثورات التي انطلقت في عدد من الدول العربية، ومن الممكن ان تنتقل شرارتها الى دولٍ اخرى في عموم منطقة الشرق الاوسط، وربما الى دولٍ اخرى من مختلف بقاع العالم.

نظراً لما رافق ولحق هذهِ الثورات من تطورات ونتائج وتداعيات لا يمكن ان تنأى دولة من الدول بنفسها عنها، لاختلاف تأثيرها وتشعبها، بما في ذلك تركيا.

وللتعرف على ما تعرضت له مبادئ السياسة التركية من اختبار في هذه المرحلة، تم تناول الموضوع بالشكل التالي:

اولاً: مبادئ السياسة التركية تجاه الثورات العربية

وضع احمد داود اوغلو خمسة اسس تقوم عليها السياسة الخارجية التركية الدينامية للتعاطي مع الثورات العربية[1]:-

1. دعم الشعوب التي تنتفض للمطالبة بحقوقها الاساسية مثل حرية التعبير وغيرها من الحريات الاساسية، والحفاظ على الصداقة العميقة والعزيزة مع الشعوب وليس مقايضة هذهِ العلاقات لتحقيق التوازن المؤقت لحسابات القوى.

---

(1) Ahmet Davutoğlu, Principles of Turkish Foreign Policy and Regional Political Structuring, op. cit, P8.

2. ان الانتقال الى النظم الشرعية السياسية الديمقراطية المستقرة، لا يتحقق الا من خلال التوازن بين الامن والحرية.
3. لا يوجد تناقض بين تركيز تركيا على المطالب الديمقراطية، التي اضطرتها للوقوف في وجه الانظمة القمعية، وبين مبدأ سياسة تركيا الخارجية الذي يقضي بإنتفاء المشكلات مع الجيران.
4. معارضة التدخل الاجنبي كون مستقبل هذهِ المنطقة يجب ان يقرره شعبها.
5. العمل على تخفيف التوترات الطائفية في المنطقة.

كما وضع اوغلو مجموعة من المبادئ السياسية التي يجب اعتمادها من قبل دول المنطقة التي شملها التغيير، وهي[1]:

1. ان التحول السياسي ينبغي ان يوفر التوازن بين الامن والحرية، وهذا الهدف يتحقق اذا ما قدمت النظم السياسية أو الدولة او الحكومة ضمانات للشعب بأن الامن والحرية يمكن تحقيقها معاً، فليس أحدهما بديلاً عن الآخر.
2. تطور تركيا مبدأ تصفير المشكلات مع جيرانها من أجل القضاء على التهديدات الخارجية، فإذا كان هنالك شعور بتهديدات محلية أو اجنبية كل يوم، فيجب التفكير في كيفية مواجهة هذهِ التهديدات، ومن الافضل ان تتوفر رؤية بدلاً من القبول بالمواجهة، ولذلك ينبغي على الحكومات الجديدة في جميع الدول الشقيقة ان تحاول الحفاظ على التوازن بين الامن والحرية. كما يجب الحفاظ على قيم السياسة المتمثلة: بالشفافية

---

[1] للمزيد يُنظر: احمد داود اوغلو، معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم، مصدر سبق ذكره، ص16-19.

والمساءلة وسيادة القانون والتمثيل النيابي، كونها قيم انسانية نابعة من قيم مجتمعاتنا الاسلامية التي يجب احترامها والحفاظ عليها.

3. ينبغي الا تؤدي هذه العملية الى تدمير أو أضعاف المؤسسات الاجتماعية والسياسية داخل المجتمعات، بل يجب حماية المؤسسات الاجتماعية ومؤسسات الدولة، فالثورة لا تعني التدمير، ففقدان الشعور بالبقاء والاستمرارية يؤدي الى خسران القضية. وفي حال سيطرة الجيش على السلطة فأنه ينبغي ان يتسلمها المدنيون منه وعدم بقاءها بيد الجيش، مثلما يجب الحفاظ على استمرارية مؤسسات الدولة.
4. ينبغي ان يكون هنالك وضع قانوني وشرعي للدول، ويجب ان لا تتغير الحدود، لأن المنطقة فيها ما يكفي من الانقسام والتفكك، وهي ليست بحاجة الى بلدان جديدة مقسمة او دولاً هشة، بل بحاجة الى الاتحاد، فضلاً على ان التغيير يجب ان يحدث دون انقسامات في المنطقة، عندها ستكون الدول أكثر قوة، لأن هذهِ الدول سيكون لها انماط جديدة من العلاقات مع مواطنيها.
5. ينبغي ان لا يكون هناك تدخل اجنبي في مسيرة عملية التحول، فيجب ان تكون الشعوب هي التي تقوم بعملية التغيير في كل دولة، كما ينبغي ان تقوم بهذا التحول الطبيعي قوى حقيقية على ارض الواقع، وتمثل ارادة الشعوب، كون التدخل الاجنبي يُعقّد الامور في مجتمعات المنطقة.

وبالرغم من الخصائص المشتركة في المنطقة، الا ان كل دولة تنفرد بخصائص تختلف عن الدول الاخرى، لذلك لا بد من تقديم يد العون او الاسهام في عملية التغيير مع الاخذ في الاعتبار هذه الخصائص.

6. ينبغي ان يكون هناك ملكية اقليمية لعملية التغيير في المنطقة، ويجب على المفكرين وصنّاع الرأي والساسة فيها ان يلتقوا بشكلٍ مكثف من اجل مناقشة مستقبلها، فالجميع مرتبطون ببعض لقرون طويلة مضت، لذا فإن ما يحدث في مصر أو ليبيا أو اليمن أو العراق أو لبنان سيؤثر على الجميع، مما يتطلب التضامن التركي مع شعوب هذه الدول الشقيقة.

ثانياً: اختبار مبادئ السياسة التركية اثناء الثورات العربية

وضعت الثورات العربية مبادئ سياسة تركيا التي أعلنتها وتهدف الى تطبيقها تحت الاختبار، ويمكن التعرض لهذه المبادئ وما طرأ عليها من تحولات في ظل التطورات التي شهدتها المنطقة بالشكل الآتي:

1. **التوازن بين الامن والحرية**، السياسة التي اعتمدتها تركيا كأحد اهم مرتكزات برنامج حكومة العدالة والتنمية خضعت لاختبار قاس في ظل تطورات "الربيع العربي"، وبالرغم مما ابداه الاتراك من توجيه الدعوات للأنظمة العربية بضرورة تطبيق هذا المبدأ من اجل ابعاد دولهم عن الوقوع في صدامات بين الانظمة والشعوب، وامكانية الاستفادة من تجربة تركيا في هذا المضمار، بيد ان التطورات انعكست على تركيا سلباً بسبب موقفها من الثورات العربية التي القت تطوراتها بظلالها على الداخل التركي، وتسببت في تصاعد وتيرة العمليات العسكرية لحزب العمال الكردستاني ضد الاهداف التركية العسكرية والمدنية واخذت عملياته بالتزايد ونفذ عناصره عمليات نوعية في الساحة التركيّة، قوبل هذا الامر بالرد من قبل الجيش التركي عندما شن عملياته العسكرية ضد مقاتلي حزب العمال ونفذ حملة اعتقالات واسعة

في مختلف المنظمات التابعة لهذا الحزب. الوضع الذي خلف هياجاً كبيراً لدى البيئة القومية المتشددة في تركيا. وذلك لم يكن ليحصل من دون الدعم الايراني والسوري الذي استخدم ورقة حزب العمال، وقدم لعناصره مختلف مجالات المساندة والتشجيع، لمعاقبة تركيا على موقفها المؤيد للمعارضة السورية[1].

كما ان انعكاسات "الربيع العربي" من التباينات المذهبية والطائفية هي الاخرى قد القت بظلالها على الداخل التركي الذي يضم نحو 20 مليوناً من العلويين الذين ابدوا استيائهم من سياسة حكومتهم المعارضة لنظام الاسد "العلوي" في سوريا كما يراه الاتراك[2]، فضلاً عن مشكلة اللاجئين السوريين على الاراضي التركية وتزايد المخاوف من ازدياد اعدادهم الكبيرة اصلاً وتزايد احتياجاتهم الانسانية، والمطلوب من الحكومة التركية تلبيتها لهم.

هذا الامر يضع تركيا امام خيارات معقدة في ظل التزامها بمبدأ التوازن بين الامن والحريات في ظل انقسامات المجتمعات المجاورة لها، التي بدأت تستعمل اوراق الداخل التركي للانتقام من الحكومة التركية بسبب مواقفها المؤيدة للثورات العربية.

2. **سياسة تصفير المشكلات**، ادت ثورات "الربيع العربي" الى التعرض لهذه السياسة التي اعتمدتها تركيا في ميدان علاقاتها مع دول الجوار، واصابت علاقات تركيا الاقليمية تحولات عديدة تخلخلت فيها روابطها القوية التي بنتها انطلاقاً من مبدأ تصفير المشكلات خلال العقد الاخير،

---

[1] للمزيد يُنظر: بكر صدقي، مصدر سبق ذكره، ص2-4، وكذلك يُنظر:- باتريك سيل، انهيار سياسة تركيا في الشرق الاوسط، جريدة القدس، 8 ايلول 2012، ص19.

[2] بكر صدقي، مصدر سبق ذكره، ص4.

وبسبب مواقفها من الثورات العربية ولاسيما موقفها من الثورة السورية، اذ لم تخسر تركيا روابطها مع نظام الاسد فحسب، بل ظهرت ايضاً احتكاكات بينها وبين جارتيها النافذتين ايران وروسيا، كما ان العلاقات مع الحكومة العراقية دخلت مرحلة التشنج والعداء بعدما كانت صداقة متميزة تجمع بين الدولتين[1].

وبالرغم من تفاقم المشكلات مع النظام السوري وتصاعد الازمة واحتدام الخلاف مع حلفاء نظام الاسد سواء كل من ايران وروسيا او حزب العمال الكردستاني وحزب الله اللبناني، الا ان تركيا رأت ان صداقة النظام السوري لا يمكن ان تكون بديلاً عن صداقة الشعب السوري، لا سيما ان انقرة تتمتع بأرضية شعبية داخل سوريا، وفي الوقت نفسه هي فقدت الامل في اصلاح النظام السوري مما دفعها الى تشديد انتقاداتها له، في ظل ادراك بعض المسؤولين الاتراك أن النظام السوري لا يستمع بتاتاً الى الجانب التركي اصلاً، حتى بدا واضحاً في مختلف الاوساط أن "النظام السوري لا يستمع الا للإيرانيين".

ويدرك الاتراك انهم اكتسبوا أفضلية طبيعية لدى الشعوب العربية، وفي هذا ذكر ارشاد هرمزلو – كبير مستشاري الرئيس عبدالله غول– ان: "تركيا غير قلقة من التغيير الذي يحصل حتى في دول صديقة جداً كسوريا، لان انقرة ببساطة تدرك ان الشعوب العربية تتقدم على حكامها من ناحية النظرة الايجابية الى تركيا ودورها"[2].

---

[1] جنكيز تشاندار، السياسة التركية "صفر مشاكل مع الجوار" و "لا جوار من دون مشاكل"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد93، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2013)، ص16.

[2] علي حسين باكير، الثورة السورية في المعادلة الايرانية – التركية: المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة، مصدر سبق ذكره، ص9.

وساهم موقف تركيا المؤيد للثورات العربية بتعزيز العلاقات التركية – العربية، وتمكنت الحكومة التركية من عقد عدد كبير من الاتفاقيات الاقتصادية وارتفع حجم التبادل التجاري بين تركيا والدول العربية التي شهدت ثورات في المرحلة الاخيرة حتى تمتعت انقرة بالأفضلية التنافسية في هذهِ الدول، كما عمدت تركيا الى توثيق علاقاتها التجارية والاقتصادية مع دول الخليج العربي في موازاة تدهور علاقاتها مع سوريا[1].

فضلاً عن ان الثورات العربية التي اعادت تشكيل منطقة الشرق الاوسط، قد زادت موائمة سياسات الولايات المتحدة الامريكية وتركيا، ومن الممكن ان تُقرّب مرة اخرى بين تركيا واسرائيل – عقب التدهور الحاصل في علاقات البلدين – اذ تواجه العلاقات التركية – الاسرائيلية حقبة جديدة في ظل تزايد عدم الاستقرار في سوريا، وتشاطرت الدولتان التصور نفسه بشأن دمشق بصورة مشابهة لرؤيتهما في التسعينيات من القرن الماضي حينما عدّا سوريا مهدداً لهما بسبب ايواءها لجماعات "ارهابية". وما قرار انقرة بالضغط على المنظمات التركية غير الحكومية حول الانسحاب من اسطول غزة، الا اشارة الى ادراك تركيا بأن اسرائيل يمكن ان تكون حليفاً في منطقة غير مستقرة[2].

الامر الذي يدل على تكيّف مبدأ تصفير المشكلات لدى تركيا، اذ ادركت ان هذهِ الانظمة في طريقها الى الزوال وان الرهان عليها خاسر فأرادت ان تكسب ود الحكومات الجديدة التي ستأتي بها الثورات العربية،

---

[1] علي حسين باكير، التكاليف الاقتصادية للموقف التركي من الثورات العربية، وكالة ترند للأنباء، 1 شباط 2013، متاح على الرابط الالكتروني:

Ar.trend.az/news/politics/1993563.html

[2] Soner Cagaptay, Syria and Turkey:The PKK Dimension, op. cit,P1.

وبذلك فلا ضير من وجود مشاكل آنية مع الانظمة الحالية، سرعان ما ستنتهي هذه المشاكل مع انهيار هذهِ الانظمة المتأرجحة التي لن تصمد طويلاً امام تحركات الشعوب الجارفة.

3. **التأثير في الاقاليم الداخلية والخارجية**، وهذا المبدأ اعتمدته تركيا في ظل تطورات منطقة الشرق الاوسط التي بدأت معالمها تتغير بصورة متسارعة اثناء وعقب انطلاق الثورات العربية.

ترغب تركيا بالتأثير الفاعل في محيطها ودوائرها الاقليمية التي تنتمي اليها وفي مقدمتها منطقة الشرق الاوسط، وتهدف الى ايجاد استقرار دائم فيها وتريد ان تتمكن من ممارسة التجارة، وان تستنبط طرقاً للإفادة من روابطها الثقافية في المنطقة واستخدامها لبناء وجود اقتصادي قوي، ولكن ليس هناك مؤشرات توحي بأن الهدوء سيستتب في الشرق الاوسط، فالصراع الطائفي والمذهبي اخذ يُحدث تشنجاً داخل دول المنطقة، ويتسبب بالاستقطاب بين القوى الاقليمية والدولية. وتركيا تريد حلولاً لهذهِ المشاكل، وترى بضرورة تأدية دور مهم في هذا الاطار[1].

فوفر لها "الربيع العربي" مجالاً لممارسة هذا الدور للتأثير في أحداث وتطورات المنطقة، فطرحت نفسها كنموذج يمكن الاستفادة منه بشكلٍ خاص فيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين الديني والسياسي، لا سيما ضبط الحركات الاسلامية وضمان علمانية الدول، من خلال نجاح التيار الاسلامي وما تعكسه نجاح تجربة حزب العدالة والتنمية في الوصول الى صيغ توافقية داخلياً وخارجياً ودور الجيش وترتيبات دستورية ومؤسسية وحوافز وضغوط

---

[1] جنكيز تشاندار، مصدر سبق ذكره، ص19.

الاطراف الخارجية. كما اتاحت اجواء الثورات العربية مجالاً لنشاط تركيا في طرح دورها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية، ومحاولة الحد من امتداداتها الاقليمية والتدخلات الدولية فيها، مع التركيز التركي على المداخل السياسية والدبلوماسية بشكلٍ اساس، سواء في صورة الضغط السياسي بدرجات متفاوتة على الحكومات، أو باستضافة مؤتمرات لبعض قوى المعارضة (التجربتان السورية والليبية)، وطرح مبادرات التوازن بين اعتبارات الحرية والحفاظ على الامن والاستقرار، التي من الممكن ان تتحقق بوقف العنف وبدء عمليات اصلاح قد تصل الى ترتيبات لنقل السلطة[1].

وقد تجسد ذلك عندما سعت انقرة في نيسان 2011 الى الوساطة في مجال التوصل الى اتفاق لوقف اطلاق النار في ليبيا أثناء تطورات الازمة فيها، وتم استقبال مبعوث من جانب نظام القذافي واجراء اتصالات مع "المجلس الوطني الانتقالي" الليبي، وبقيت تركيا على اتصال بكل من القذافي وقوى المعارضة خلال المرحلة الاخيرة التي سبقت سقوط نظام القذافي حتى ان اردوغان اقترح على القذافي تسليم السلطة الى شخصية تحظى بقبول مختلف الاطراف، او الى سلطة منتخبة، بيد ان هذا المقترح قوبل بالرفض من قبل نظام القذافي[2].

أما في اطار التأثير بمجريات الازمة السورية فقد بادرت انقرة الى طرح العديد من الدعوات الى النظام السوري من أجل القيام بإصلاحات حقيقية تتناسب مع مطالبات الشعب السوري بالتغيير، وكان لتركيا السبق في إيواء اللاجئين السوريين وتوفير الاماكن المناسبة لهم.

---

[1] يُنظر:- علي جلال معوض، مصدر سبق ذكره، ص62.

[2] صحيفة النهار، 5 نيسان 2011، ص7.

وبعد ان ادركت انقرة عدم جدية النظام السوري اتجهت نحو المعارضة ووفرت المناخ المناسب لاستضافتهم، وتم عقد العديد من المؤتمرات بهدف دعم قوى المعارضة والدعوة الى اسقاط النظام، والعمل مع مختلف الاطراف الاقليمية والدولية في إطار ممارسة تأثيرها في المنطقة، وتحويل نتائج الانتفاضة السورية بما يحافظ على مصالحها[1].

4. **السياسة الخارجية متعددة الابعاد**، المبدأ الذي طالما اعلنه الاتراك في مختلف المناسبات كأهم مبادئ سياستهم الخارجية التي تضمنها برنامج حكومة العدالة والتنمية. هذا المبدأ لم يستطيع الصمود في وجه موجة التحولات التي عمت منطقة الشرق الاوسط برمتها، فتشكلت عدة محاور في المنطقة كانت تركيا ابرز اعمدتها:

أ- تشكل المحور التركي- المصري بعد نجاح الثورة المصرية، وحظيت مصر بمكانة مهمة في السياسة الخارجية التركية بإعتبارها قاطرة العالم العربي، وتقع في قارتي آسيا وافريقيا، مما يجعلها بوابة لتركيا في منطقة الشرق الاوسط وافريقيا، وتتمتع بدور تأريخي يؤهلها لممارسة دور اقليمي مقبول ومعترف به من قبل القوى الاقليمية والدولية، فضلاً عن وجود رؤية مشتركة للدولتين للتعاطي مع القضايا الاقليمية المختلفة التي[2]، منها[3]:

---

[1] للمزيد من التفاصيل يُنظر:- علي حسين باكير، الثورة السورية في المعادلة الايرانية – التركية: المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة، مصدر سبق ذكره، ص14-15.

[2] يُنظر: نيفين العيادي، قراءة في العلاقات التركية – المصرية بعد ثورة 25 يناير، (القاهرة: المركز المصري للدراسات والمعلومات، 2012)، ص2-3.

[3] علي حسين باكير، مصر في السياسة الخارجية التركية.. واقع ما بعد الثورة والآفاق المستقبلي، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 3 كانون الثاني 2013)، ص2-3.

- الموقف من ملفات الصراع العربي – الاسرائيلي، إذ تدعم الدولتان مبادرة "سلام عادل وشامل" تتضمن اعادة الاراضي العربية المحتلة عام 1967 وقيام دولة فلسطينية مستقلة، ودعم جهود المصالحة الفلسطينية، بين الفصائل المختلفة، كما دعم موقف المقاومة الفلسطينية في حقها المشروع بالدفاع عن النفس وتحرير الاراضي المحتلة.
- الموقف من العراق وسوريا: تشاطرت الدولتان موقفاً داعماً لوحدة وسيادة واستقلال العراق، وكلاهما يرغب بإنتهاء الازمة السورية، وكلاهما طالب برحيل الاسد لوقف العنف ونزف الدم، وكلاهما حاول اقناع ايران بالطرق الدبلوماسية لتغير موقفها السلبي من الشعب السوري، وكلاهما يساهم في مساعدة اللاجئين وايوائهم واستضافة المعارضين ودعمهم.
- الموقف من قضية انتشار الاسلحة النووية، للدولتين موقف رافض للسياسات الاقليمية والدولية الرامية لامتلاك الاسلحة النووية بما يؤدي الى انتشارها وحصول سباق تسلح في عموم منطقة الشرق الاوسط، وتؤيد الدولتان المبادرات التي تساهم في خلو منطقة الشرق الاوسط من الاسلحة النووية واخضاع كل المنشآت والنشاطات النووية في المنطقة للتفتيش والمراقبة الدولية.

بيد ان هذا المحور قد انتهى اثر الانقلاب العسكري الذي حصل في مصر بعد احداث 30 حزيران 2013، وعارضته تركيا ونددت به.

ب- انتجت الثورة السورية استقطاباً تركياً – ايرانياً، دخلت ضمنه الحكومة العراقية بعد سنوات من الخلاف مع النظام السوري، مما ادى الى اضفاء طابع معين على هذه المحاور، اذ ضمت تحالفات ايران والنظام السوري

والحكومة العراقية، وحزب الله في لبنان، وبدعم روسي، في حين ضمت تحالفات اخرى تركيا وقوى المعارضة السورية من اجل تعزيز الضغوط على النظام السوري بهدف انتاج نظام سياسي جديد يتقاطع مع المحور الايراني – السوري، وبدعم عربي – غربي.

ت- ادت الثورات العربية عامة والازمة السورية خاصة الى تلاقي خليجي – تركي يقوم على اساس معالجة النفوذ الايراني في المنطقة، والحد من التدخلات الايرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية، وكان في دخول السعودية – التي عارضت الثورات العربية – الى هذا التحالف تاكيد على طابع الانقسام المحوري في منطقة الشرق الاوسط[1].

ث- لم يقتصر تشكل المحاور في المنطقة بمرحلة "الربيع العربي" على الدول فحسب، وانما دخل اليها الفاعلون من غير الدول، ليساهموا في الإصطفافات الناشئة بسبب تغير شكل الانظمة الذي نتج عنه اعادة النظر في التحالفات التقليدية، اذ نجد ان حزب العمال الكردستاني وحزب الله اللبناني والقوى الشيعية في العراق انضموا الى التحالف الايراني – السوري، بينما انضم الاكراد السوريون والاكراد العراقيون والقوى السنية في العراق الى التحالف التركي – العربي[2]. والعديد من الحركات والاحزاب في عموم المنطقة انقسمت في تأييدها لهذا التحالف او ذاك، الامر الذي يزيد من تفاقم الاوضاع اكثر مما يساهم في حلها.

---

[1] وحدة تحليل السياسات، التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية، مصدر سبق ذكره، ص20.

[2] Soner Cagaptay, Arab Spring heats up Kurdish issue, (Jane's Islamic Affairs Analyst, March 2012), P 4.

5. **الدبلوماسية المتناغمة**، هذا المبدأ لم يكن بمنأى عن تطورات الاحداث في ظل "الربيع العربي"، عندما ارادت تركيا ان تكون سياستها تجاه الثورات العربية ضمن توجه عام يتبناه المجتمع الدولي بما يمثله من منظمات دولية ومؤسسات وقوى فاعلة على الساحة العالمية، تضمن شرعية تدخل تركيا وفاعلية تأثيرها وعلى أقل تقدير تقليل كلفة مشاركتها. كما ضمان الاحتفاظ بمبدأ سياستها الخارجية الهادفة الى تحقيق دور اكثر فاعلية في إطار التأثير في علاقاتها الدولية ضمن التزامها الفاعل في عمل المنظمات الدولية، وفي مختلف القضايا الدولية، ومنها "ملفات الربيع العربي"، ويتجلى من هذا المبدأ تعامل تركيا في المجالات التالية:-

أ- سعت تركيا ان يكون تدخلها في التطورات الجارية في المنطقة بغطاء عربي وبمساعدة جامعة الدول العربية، وبذلك كانت تدعم انخراط الجامعة واعضاءها في الشأنين الليبي والسوري وباقي الدول الاخرى، لمعالجة قضايا الانقسام في المجتمعات التي حصل فيها تغيير للأنظمة، والعمل على تجنب اي صراعات مذهبية او عرقية فيها، والهدف من ذلك هو التأثير في التطورات من اجل التغلب على العنف وتجنب الانقسامات السياسية العميقة التي تعيق المسار الى الاصلاح والاستقرار في نهاية المطاف في كثير من الدول، وبالتالي التأثير في المصالح التركية في المنطقة[1].

---

[1] ZİYA ÖNİŞ Turkey and the Arab Spring: Between Ethics and Self-Interest, Insight Turkey Vol. 14 / No. 3 (Ankara: Foundation for Political, Economic and Social Research, 2012),P57.

ب- تدرك تركيا اهمية العمل مع القوى الدولية الفعالة على الصعيد العالمي في اطار تحركها تجاه الثورات العربية، ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا والمانيا، اذ تم الاتفاق بينهم على القيام بعمل مشترك ضمن مجلس الامن، للتعامل مع مختلف القضايا، وهذا ما حدث بالفعل في التعامل مع الثورة الليبية، وما يجري الأن مع الملف السوري، لما يترتب عليه من أهمية في التأثير اذا كان التحرك الدولي فاعل وجاد في حسم الامور.

ت- عملت تركيا على صعيد المؤسسات الدولية، مثل مفوضية اللاجئين ومفوضية حقوق الانسان، لتكون مؤسسات مساعدة أو مشاركة بكيفية أو أخرى، في معالجة وضع اللاجئين او المحتاجين للمساعدات الانسانية في الحالتين الليبية والسورية.

ث- ترى تركيا بضرورة العمل مع منظمة حلف شمال الاطلسي "الناتو" في أي تدخل أو تعامل مع تطورات واحداث الثورات العربية، كونه يُعد الذراع العسكرية لأي نشاط أو تدخل تركي، وتكون قاعدة انطلاق أو تهيئة لنشاطات الناتو التي حصلت في الملف الليبي أو التي من الممكن حصولها في التعامل مع الملف السوري[1]. إذ تدرك تركيا الكلفة الباهظة في تدخلها ومشاركتها في قضية التحالف الغربي.

يتضح مما سبق ان مبادئ السياسة الخارجية التركية شهدت تحولات كبيرة في ظل اختبار ثورات "الربيع العربي" التي شهدتها عدد من الدول العربية منذ مطلع العام 2011. من هذه المبادئ من استطاع الصمود وغيره

---

[1] عقيل محفوض، مصدر سبق ذكره، ص28.

تمكنت الحكومة التركية من تكييفه مع متطلبات المرحلة الراهنة، والاخر لم يستطيع الصمود في ظل تعقد الاوضاع وتسارع الاحداث وتشابك المواقف والمصالح.

الخاتمة:

حاولنا في هذه الدراسة تتبع اهمية ومضامين موضوع "**سياسة تركيا تجاه القضايا العربية: دراسة في طبيعة المحددات والمواقف**"، وذلك من خلال التعرف على طبيعة هذه السياسة وبشكل خاص في مرحلة حكم حزب العدالة والتنمية منذ عام 2002 كونها تختلف بتميزها عن السياسة التركية في المراحل التي سبقتها، اذ تضمنت سياسة تركيا الحالية مجموعة من المبادئ اعتمدت على مكونات العمق الاستراتيجي لتركيا، وبعدها تم التعرف على طبيعة وتطور الاهتمام التركي بالمنطقة العربية من اجل الانطلاق للتعرف على السياسة التركية ازاء القضايا العربية.

وبالفعل تم بعدها تناول سياسة تركيا تجاه الصراع العربي الاسرائيلي من خلال التطرق الى الموقف التركي تجاه كل طرف من اطراف الازمة ابتداءً بالقضية الفلسطينية مروراً بالصراع السوري – الاسرائيلي وصولاً الى التعرف على سياسة تركيا حيال الصراع اللبناني – الاسرائيلي.

كما تمت دراسة سياسة تركيا تجاه قضية الحرب الامريكية على العراق ومن ثم احتلاله عام 2003 من خلال الحديث عن تطورات الموقف والتعامل التركيين معها قبل الحرب واثناءها وبعدها، مثلما تم تناول مشاكل العراق الداخلية المؤثرة على تركيا وبشكل خاص مشكلة الاقليات (الكردية والتركمانية).

واخيراً تطرقنا في الدراسة الى سياسة تركيا تجاه تطورات واحداث ثورات "الربيع العربي" وتعامل تركيا معها والمواقف التركية المتخذة تجاه كل حالة على حدة، ومن ثم الاختبار الذي تعرضت له مبادئ السياسة الركية في ظل تطورات الثورات العربية وما رافقها من احداث.

وتم من خلال الدراسة التوصل إلى النتائج التالية:

1. اولت تركيا القضايا العربية اهمية ِكبيرة لعددة اسباب منها القرب الجغرافي والاهمية الاستراتيجية للمنطقة والمصالح السياسية والاقتصادية والثقافية والروابط التاريخية المشتركة مع دول المنطقة، كل ذلك مصحوب مع توجهات وبرنامج كومة حزب العدالة والتنمية.
2. ترى تركيا في القضايا العربية فرصة لتأكيد أهمية الدور التركي في منطقة الشرق الاوسط، من خلال توظيف الدور التركي في خدمة الاستقرار الإقليمي في المرحلة القادمة، مرتكزة في هذا المسعى على نفوذها السياسي وقوتها الناعمة وتنوع علاقاتها الاقتصادية مع مختلف دول المنطقة.
3. يرى القادة الاتراك بان سياستهم كانت فاعلة في التعامل مع قضايا المنطقة في مرحلة، وان سياستهم ومبادئهم قد نجحت في تعاطيها مع مختلف الملفات والتطورات.
4. اصطفت تركيا الى جانب الشعوب المطالبة بتغيير انظمة الحكم في دولهم، بالرغم من تأخر الموقف التركي عن هذا التأييد في بادئ الامر من اجل استجلاء الاوضاع واستيضاح الموقف حتى لا تقع فريسة الخطأ.
5. تعاملت الحكومة التركية بطريقة مختلفة مع كل حالة من حالات الثورات العربية وبحسب خصوصية كل دولة واهميتها بالنسبة للمصالح التركية.
6. اعتمدت الحكومة التركية مبدأ التدرج في تعاملها مع تطورات الاوضاع في الدول التي شهدت الثورات، فتعلن في البدء الحكومة التركية دعوتها الى النظام في اعتماد الاصلاحات والاستجابة الى مطالب الشعب في

التغير ومن ثم تنتقل الى دعوة الحكام الى التنحي، ووصل الحد الى التدخل في الحالتين الليبية والسورية.

7. لقد تعرضت السياسة التركية لاختبار حقيقي في مواجهة الثورات العربية لما نتج عنها من ملفات شائكة طالت المصالح التركية، ولم يكن بمقدور تركيا ان تتجاهلها.

8. تمكنت الحكومة التركية من الاستمرار في بعض مبادئها السياسية في ظل متطلبات المرحلة الراهنة كمبدأ التوازن بين الامن والحريات، والتأثير في المناطق الداخلية والخارجية، والدبلوماسية المتناغمة، واستطاعت تكييف مبدأ: "صفر مشاكل" رغم اهتزازه، الا انها اعتمدت به على صداقة الشعوب والتخلي عن دعم الانظمة، والنظر الى مستقبل تطبيق هذا المبدأ وتفعيله بعد انهيار النظم الحاكمة وتولي الحكم من قبل حكومات جديدة تبني علاقات ايجابية وفاعلة معها. أما مبدأ الابعاد/ المحاور المتعددة فقد اصيب بانتكاسة كبيرة في ظل تشكل محاور متعددة انحازت تركيا فيها الى محور محدد ضد محور آخر تشكل في البيئة المتطورة نتيجة الثورات العربية التي غيرت شكل التحالفات القائمة في عموم المنطقة.

9. ستؤدي سياسة تركيا الرامية إلى ممارسة دور رئيس في الشرق الأوسط إلى التنافس مع إيران الساعية لتحقيق نفس الدور. وهذا التنافس بدأ "ناعماً" بين البلدين عندما دعم كل واحد منهما فصائل متعارضة في انتخابات 2010 في العراق. ثم تحول إلى صراع صريح حول سوريا، حيث تقوم طهران بدعم وتمويل نظام الأسد في حين تستضيف أنقرة أعضاء من المعارضة وتدعمهم، الأمر الذي سيؤدي أن يقرب التنافس التركي – الإيراني تركيا أكثر من الولايات المتحدة الامريكية، وربما حتى من إسرائيل.

المصادر

الكتب:

1. إبراهيم خليل العلاف (تحرير)، النظام السياسي العربي والإقليمي.. التغيير والاستمرارية، (الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2009).
2. احمد السيد نجار (تحرير)، نكبة العراق الآثار السياسية والاقتصادية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، الطبعة الاولى، 2003).
3. احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي: مكانة تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد ثلجي وطارق عبدالجليل، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، 2010).
4. احمد يوسف احمد وآخرون، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2004).
5. احمد يوسف احمد ونيفين مسعد (تحرير)، حال الأمة العربية 2008 – 2009 امة في خطر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2009).
6. أرشد الهرمزي، التركمان والوطن العراقي، (كركوك: مؤسسة وقف كركوك، الطبعة الثانية، 2003).
7. خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية (دراسة)، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، الطبعة الاولى، 1999).

8.دهام محمد العزاوي، الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الاولى، 2009).
9.عقيل سعيد محفوض، سورية وتركيا.. الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2009).
10. لقاء مكي (تحرير)، تركيا صراع الهوية، (الدوحة: مركز الجزيرة للبحُوث والدراسات، 2006).
11. محمد عبد العاطي (تحرير)، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الاولى، 2010)
12. ميشال نوفل، عودة تركيا الى الشرق – الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010).

الرسائل:

1.صدام احمد سليمان الحجاحجة، دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الاستراتيجية للعلاقات العربية-التركية في فترة 2002-2010، رسالة ماجستير، (عمان: كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، 2011).

التقارير:

1. التقرير الاستراتيجي العربي 2008-2009، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، الطبعة الاولى، 2009).
2. هنري ج. باركي، تركيا والعراق أخطار (وإمكانات) الجوار، تقرير رقم 141، (واشنطن: معهد السلام الأمريكي، 2005).

البحوث والدوريات:

1. احمد داود اوغلو، معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم، مجلة رؤية تركية، العدد 1، (انقرة: مؤسسة «ستا» للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 2012).
2. استيفن فلانجان، اولويات خاطئة: التقييمات التركية للقوة الامريكية، سلسلة ترجمات الزيتونة، العدد 69، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تموز 2011).
3. إسلام جوهر وشادي عبد الوهاب، سياسة تركيا تجاه المشرق العربي (العراق وسوريا ولبنان)، مجلة أوراق الشرق الاوسط، العدد 43، (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، 2009)
4. امجد احمد جبريل، تداعيات العدوان الإسرائيلي على غزة: نمط جديد من التفاعلات في المنطقة أم استمرار الوضع السابق؟، مجلة شؤون عربية، العدد 137، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2009).
5. بشير عبد الفتاح، تركيا تُعيد اكتشاف دورها الإقليمي، مجلة سياسات، العدد 5، (رام الله: معهد السياسات العامة، 2008).
6. بشير عبدالفتاح، تركيا وايران والازمة السورية، مجلة أوراق الشرق الاوسط، العدد57، (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، 2012).
7. بكر صدقي، الثورة العربية والدور التركي، محددات وآفاق، (بيروت: مؤسسة هينرش بُل – مكتب الشرق الاوسط، 2012).

8. بول سالم، الشرق الأوسط: مراحل تطور وتفكك النظام الإقليمي، أوراق كارنيغي، العدد 9، (بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2008).
9. جنكيز تشاندار، السياسة التركية "صفر مشاكل مع الجوار" و"لا جوار من دون مشاكل"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد93، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2013).
10. طه اوزهان، تركيا واسرائيل والولايات المتحدة في اعقاب ازمة اسطول الحرية، مجلة رؤية تركية، للعدد 1، (انقرة: مؤسسة «ستا» للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 2012)،
11. عبير محمد عاطف، جدلية بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر: دراسة استشرافية، مجلة دراسات الشرق الاوسط، العدد 6، المجلد 3، (2011).
12. عقيل محفوض، سوريا وتركيا: نقطة تحول "أم رهان تاريخي"، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)،
13. علي جلال معوض، الارتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، للعدد 185، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2011).
14. علي جلال معوض، قراءة في فكر داود اوغلو، مجلة السياسة الدولية، العدد18، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2010).
15. علي حسين باكير، الثورة السورية في المعادلة الايرانية – التركية: المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

16. علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من الازمة السورية... الابعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011).
17. علي حسين باكير، مصر في السياسة الخارجية التركية.. واقع ما بعد الثورة والآفاق المستقبلي، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 3 كانون الثاني 2013).
18. عمر تشبينار، سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية الجديدة، أوراق كارينغي، العدد 15، (بيروت: مؤسسة كارينغي للسلام الدولي – مركز الشرق الأوسط، 2008).
19. كرم سعيد، أزمة غزة: وتعظيم الدور الإقليمي لتركيا، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد 170، السنة 15، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2009).
20. محمد عبدالقادر خليل، الربيع العربي... تركيا في شرق اوسط جديد، (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2012).
21. محمد مجاهد الزيات، الموقفين الإيراني والتركي، مجلة أوراق الشرق الاوسط، العدد 44، (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، 2009).
22. محمد نور الدين، تركيا والعالم العربي... علاقات محسوبة، مجلة السياسة الدولية، العدد 169، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2007).
23. محمد نور الدين، مرتكزات السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية مجلد 21، عدد 82، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2010).

24. محمد نور الدين، مرتكزات السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 82، (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2010).
25. محمود حمدي أبو القاسم، دوافع تحسن العلاقات السورية التركية، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد 179، السنة 15، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2009).
26. ميشال نوفل، تركيا في العالم العربي: الاطار المفهومي لإعادة توجيه السياسة التركية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 92، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، خريف 2012).
27. نيفين العيادي، قراءة في العلاقات التركية – المصرية بعد ثورة 25 يناير، (القاهرة: المركز المصري للدراسات والمعلومات، 2012).
28. وحدة تحليل السياسات، التوازنات والتفاعلات الجيو ستراتيجية والثورات العربية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

الصحف:

1. احمد داود اوغلو، سياسة تركيا الخارجية: صفر مشاكل، صحيفة الاخبار، العدد 1133، 4 حزيران 2010.
2. جريدة الرياض، العدد 13921، 11 رجب 1427هـ - 5 آب 2006م.
3. خالد السرجاني، حل المسألة الكردية التركية يمر عبر أربيل، صحيفة البيان، العدد 10513، 5 ربيع الآخر 1430هـ، 31 مارس 2009.

4. الدور التركي الجديد في الشرق الاوسط... المقومات والمنطلقات، نشرة أخبار الساعة، العدد 4025، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 8 شباط 2009).
5. سمير عواد، صورة التركي القبيح الى زوال، صحيفة العرب، 27 تشرين الثاني 2006.
6. عائشة كربات، محددات الدبلوماسية التركية ازاء الثورات العربية: ليبيا نموذجاً، صحيفة الاخبار، العدد 1372، 25 آذار 2011.
7. لؤي نجم الدين، مجلس استراتيجي بين سوريا وتركيا يرسم خريطة جديدة للشرق الاوسط، صحيفة العرب، العدد 8197، 18-19 أيلول 2009.
8. محمد نور الدين، الوسيط التركي: الدور والانتماء، صحيفة الخليج الإماراتية، 7 أيار 2008.
9. محمد نور الدين، نحو علاقات لبنانية – تركية أفضل، صحيفة الوسط، العدد 2735، 3 آذار 2010.
10. نتائج زيارة رئيس الوزراء التركي الى بغداد، نشرة أخبار الساعة، العدد 3892، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 13 تموز 2008).
11. نشرة فلسطين اليوم، العدد 1742، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 28 آذار 2010).

الانترنت:

1. احمد داود اوغلو، اسس السياسة الخارجية التركية الجديدة، متاح على الرابط الالكتروني:
showthread.php?t=28083./vo/www.alorobanews.com
2. اردوغان يدافع عن قرار فتح المجال الجوي لطائرات التحالف، 23 آذار 2003، متاح على الرابط الالكتروني:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/default.stm
3. برهان كور أوغلو، الموقف التركي من الثورات الشعبية في الدول العربية، 15 آذار 2011، متاح على الرابط الالكتروني:
www.aljazeera.net/NR/exeres/C69E0497-FC63-4195-82F7-E48769A8D272.htm
4. تركيا والعراق يتفقان على تعزيز علاقاتهما، 10 تموز 20008، متاح على الرابط الالكتروني: www..bbcarabic.com
5. تعاون أمريكي تركي عسكري في العراق؟ الخطوة التالية، متابعة سياسية رقم 778، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، تشرين الأول 2003، متاح على الرابط الالكتروني:
http://www.asharqalarabi.org.uk/center/mutabaat.htm
6. حسين صبرا، إيران وتركيا تتواجهان في لبنان؟، 18 أيلول 2006، متاح على الرابط الالكتروني:- www.albaynah.com
7. خالد محمد حامد، خط الزمن في الأزمة العراقية الحالية، متاح على الموقع الالكتروني:
www.albayan-magazine.com/iraq-file/index.htm

8. الدور التركي في المنطقة وتأثيره على القضية الفلسطينية، تقرير استراتيجي، رقم 22، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، أيار 2010، متاح على الرابط الالكتروني:
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=1064&a=115103
9. سونير كاجابتي، الأتراك مترددون تجاه العراق.. لمــاذا؟، متابعة سياسية رقم 704، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، 27 كانون الثاني 2003، متاح على الرابط الالكتروني:
www.asharqalarabi.org.uk/center/mutabaat.htm
10. عامــر راشــد، توتر جديد بعد اعتقال الضباط الأتراك في شمالي العراق: العلاقات التركية – الأمريكية على صفيح ساخن، متاح على الموقع الالكتروني:- www.almassar.com
11. عبد الله تركماني، تركيا ومحيطها الإقليمي (2)، 27 تشرين الثاني 2006، متاح على الرابط الالكتروني: www.thisissyria.net
12. عبده جميل مخلافي، المشاركة التركية في اليونفيل بين المعارضة الداخلية ومتطلبات دورها الاستراتيجي، 7 أيلول 2006، متاح على الرابط الالكتروني:
www.dw-world.de/popups//popup-lupe/00,,2166249,00.html
13. علي حسين باكير، التكاليف الاقتصادية للموقف التركي من الثورات العربية، وكالة ترند للأنباء، 1 شباط 2013، متاح على الرابط الالكتروني:- Ar.trend.az/news/politics/1993563.html
14. فايز سارة، سوريا وتركيا.. نموذج جديد لعلاقات الجوار، 5 تشرين الثاني 2000، متاح على الرابط الالكتروني:- www.islamonlin.net

15. محمد عبد القادر، تركيا والعرب.... المستقبل لا ينفصل عن الماضي، 13 كانون الثاني 2003، متاح على الرابط الالكتروني:
www.islamonline.net/servlt/satellite?c=ArticleA.
16. محمد عبد القادر، الأزمة العراقية.. قراءة في الموقف التركي، 24 شباط 2003، متاح على الموقع الالكتروني:
www.islamonline.net
17. محمد عبدالقادر خليل، التداعيات الامنية للثورات العربية على تركيا، صحيفة الاهرام، 24 آب 2012، متاح على الرابط الالكتروني:
http://www.ahram.org.eg/archive/Strategic-issues/News/167305.aspx
18. محمد عبدالقادر خليل، تركيا وثورات الربيع العربي، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح على الرابط الالكتروني:
www.acpss.ahramdigital.org.eg/news.aspx?serial=86
19. محمد نور الدين، تحوّلات في السياسة الخارجية التركية، متاح على الموقع الالكتروني:-www.iraq-ina.com
20. محمد نور الدين، قوات تركية في العراق: ضرورة قومية..!، متاح على الموقع الالكتروني:-www.swissinfo.ch
21. موقع بي بي سي العربي الالكتروني في 23 آذار 2003:
www..bbcarabic.com
22. نوزات صواش، المهم حفظ المصالح التركية: ضرب العراق.. تركيا لا تحبذ ولكنها تستعد!، 21 اذار 2002، متاح على الموقع الالكتروني:- www.islamonline.net
23. نوزات صواش، تركيا وضرب العراق.. المطرقة الكردية والسندان الأميركي، متاح على الموقع الالكتروني:-
www.aljazeera.net/KnowledgeGate

المصادر الاجنبية:

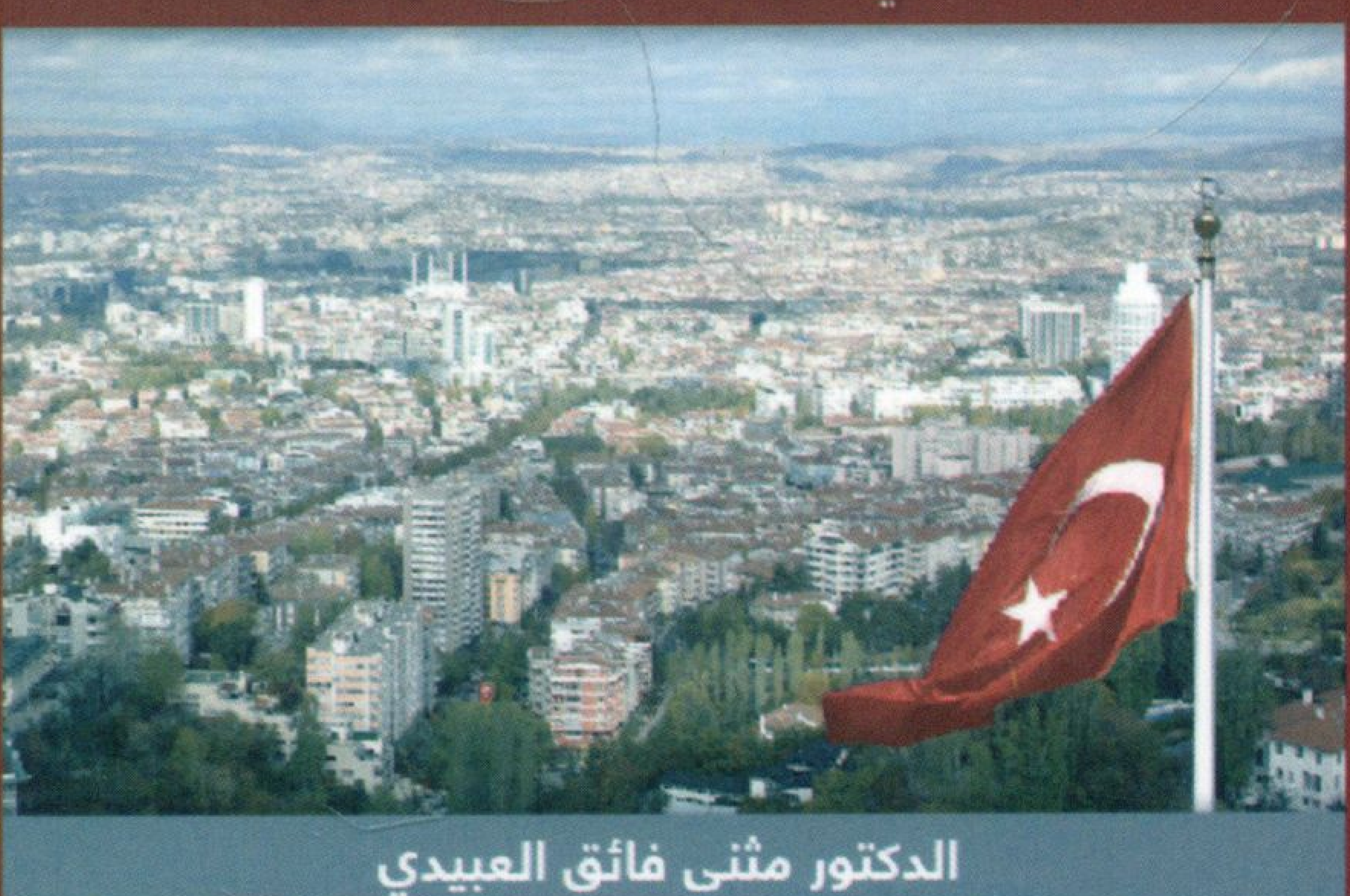
1. - Soner Cagaptay, Arab Spring heats up Kurdish issue, (Jane's Islamic Affairs Analyst, March 2012).
2. Ahmet Davutoğlu, Principles of Turkish Foreign Policy and Regional Political Structuring, Third Edition, (Ankara: International Policy and Leadership Institute, 2012).
3. Ahmet Davutoğlu, Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007, Insight Turkey Vol. 10, No. 1, (Ankara: Foundation for Political, Economic and Social Research, 2008).
4. Asli Aydintasbas, Turkey's New Policy on Syria, Policy Watch, No. 1856 (Washington DC: The Washington Institute for Near East Policy, October 4, 2011).
5. Bülent Aras, Davutoğlu Era in Turkish Foreign Policy, Policy Brief No: 32, (ANKARA: Foundation for Political, Economic and Social Research, May, 2009).
6. Bülent Aras, Davutoğlu Era in Turkish Foreign Policy, Policy Brief, No. 32, (Ankara: Foundation for Political, Economic and Social Research, 2009).
7. F. Stephen Larrabee, Troubled Partnership U.S.-Turkish Relations in an Era of Global Geopolitical Change, (Washington: The RAND Corporation, 2010).
8. Henri J. Barkey , The US, Turkey, and the Iraq Conundrum, in book: Is The United States Losing Turkey?, (Washington: The Hudson Institute, 2007).
9. Henri J. Barkey, Turkey's New Engagement in Iraq: Embracing Iraqi Kurdistan, Special Report 237, (Washington: The United States Institute of Peace, 2010).
10. Marleen VERHAGEN, A "Turkish Model"in the Middle East?: Consequences of the Arab Spring for Turkey's regional position and international partnerships,

WORKING PAPER, No: 5, (Ankara: ECONOMIC DEVELOPMENT FOUNDATION, 2012).

11. Readout of the President's Call with Prime Minister Erdogan of Turkey, 11/8/2011, at link: www.whitehouse.gov/the-press-office/2011/08/11/readout-presidents-call-prime-minister-erdogan-turkey
12. Sally McNamara, Ariel Cohen, and James Phillips, Countering Turkey's Strategic Drift, Backgrounder, No. 2442, (Washington DC ; The Heritage Foundation, July 26, 2010).
13. Soner Cagaptay, Changed Prospects for Turkish Military Intervention in Syria, Policy Watch, NO. 1925, (Washington DC: The Washington Institute for Near East Policy,April 12,2012).
14. Soner Cagaptay and David Pollock, Whatever Happened to "The Turkish Model"? Fikra Forum, (Washington DC: The Washington Institute for Near East Policy, January 7, 2013).
15. Soner Cagaptay, Syria and Turkey: The PKK Dimension,(Washington DC: The Washington Institute for Near East Policy, April 5, 2012).
16. ZİYA ÖNİŞ Turkey and the Arab Spring: Between Ethics and Self-Interest, Insight Turkey Vol. 14 / No. 3 (Ankara: Foundation for Political, Economic and Social Research, 2012).

سياسة تركيا
تجاه القضايا العربية

دراسة في طبيعة المحددات والمواقف



الدكتور مثنى فائق العبيدي



دار الحامد للنشر والتوزيع


Bibliotheca Alexandrina
1503845


ISBN 978-9957-32-953-2
9 789957 329532

المملكة الأردنية الهاشمية - عمان
ص.ب: 366 عمان 11941 الأردن
هاتف: 5231081 6 962+ فاكس: 5235594 6 962+
email: daralhamed@yahoo.com
www.daralhamed.com

daralhamed


دار الحامد للنشر والتوزيع